الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(521)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان فى العالم	71

"البهكلي": بيان تفصيلي للتعليق على نتائج التحقيقات وإلزام بكشف المتهمين

"كارثة جازان".. حقوق الإنسان تدعم أسر الضحايا لمقاضاة وزارة الصحة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
https://sabq.org

محمد المواسي جازان

أكد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي لـ"سبق" أن الجمعية تقف مع أسر الضحايا لمقاضاة وزارة الصحة، وستوفر لها كل الإمكانات الاستشارية والتدوينية، مؤكداً أنه يتوجّب على الأسر ألا تغفل حقها المكفول لها بالقانون.

وأوضح "البهكلي" في حديثه لـ"سبق"، أن الجمعية ستصدر بياناً إعلامياً حول كارثة مستشفى جازان العام؛ للتعليق على كل تفاصيل نتائج التحقيقات المعلنة أمس في المؤتمر الصحفي.

وقال: "الخطوة الأولى التي يتوجب على أسر الضحايا اتخاذها من أجل تمكين الجمعية من خدمتهم بشكل جيد هي التقدم للجمعية، بالتقارير الطبية الصادرة، والمستندات التي يمتلكونها، حيال الوفاة، ومن ثم تبدأ الجمعية إجراءات دعم قضيتهم الإنسانية في المجرى القانوني الخاص بها".

وكشف "البهكلي" عن أن وزارة الصحة ملزمة بالكشف عن المتهمين الحقيقيين في الحادثة، وإحضارهم أمام المحكمة؛ ذلك في تعليقه على عدم الكشف عن هوية المتهمين، في المؤتمر الصحفي والبيان الصحفي، مطالباً المجتمع المحلي بالقيام بالخطوة القانونية ومساندة أسر الضحايا، ومبرراً مطالبته هذه بأن المحاكمة في هذه الحادثة تقي المجتمع من حوادث مشابهة إذا لم يلقَ المذنب عقوبة رادعة وعبرة للآخرين.

حقوق الإنسان: لم يتقدم أحد للقضاء.. نحن جاهزون

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819370.htm

عبدالرحمن شار (جازان)

أعلنت جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان على لسان مشرفها الدكتور أحمد البهكلي عدم تسلم الجمعية حتى لحظة إعداد الخبر لأي طلبات من أسر الضحايا عن مقاضاة الجهات المتسببة في الكارثة. وقال لـ«عكاظ»: «لم يصلنا شيء من الأهالي برغم أن الجمعية مهتمة بالأمر ولديها مستشارون شرعيون وقانونيون متمكنون في إمكانهم إعداد لائحة الدعوى بشكل جيد». ويرى مشرف الجمعية أن المحكمة الإدارية هي الجهة المختصة للنظر في القضية «ما دامت وزارة الصحة قد

اعترفت بمسؤوليتها عما حدث في مستشفى جازان العام باستلام مبنى المستشفى قبل اكتمال تجهيزه وجاهزيته، فان لأهل الضحايا وأهالي المنطقة الحق في التقدم إلى المحكمة الإدارية بدعوى لمقاضاة كل الأطراف المقصرة».

المجالس البلدية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819456.htm

تصنف أعمال ومهام البلديات في الحياة المعاصرة ضمن الحقوق البيئية والثقافية والتنموية (حقوق الجيل الثالث).. لذلك أولت حكومتنا الرشيدة هذا الجانب اهتمامها الخاص، وما إقدامها على إجراء انتخابات للمجالس البلدية منذ انطلاقها قبل سنوات عدة، إلا تعبير عن قناعتها بحرية اختيار المواطنين لمن يمثلهم في المجالس البلدية التي تراقب أعمال البلديات، وتقدم لها النصح والإرشاد والعون لتحسين خدماتها. فمن هنا كان للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور واضح ومنفرد لمراقبة الانتخابات في الدورتين السابقتين، والدورة الأخيرة التي تمت في بداية شهر ربيع الأول الماضي.. وكان لها ما كان من نتائج إيجابية ستساعد بإذن الله على ترسيخ نهج ديمقراطي يسهم في تنمية بلدية صحيحة وشاملة، والآن وقد انتهت العملية إلى تشكيل هذه المجالس.. فكيف ينظر إليها إعلاميا واجتماعيا.. وما هي سبل تفعيل أعمالها؟

بداية أجمعت الكثير من وسائل الإعلام المحلي والدولي على التطور الإيجابي وغير المسبوق الذي تم في الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة التي جرت مؤخرا في المملكة، وأسفرت عن انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها (284) مجلسا، وذلك بفوز (2106) أعضاء من جملة أعضاء المجالس الذين سيكون عددهم بتعيين الثلث الأخير (3159) عضوا، ولأول مرة تركز وتشارك وسائل إعلام دولية في تغطية هذه الانتخابات، وكانت المفاجأة الجميلة التي شدت انتباه الجميع هي دخول المرأة كناخبة ومرشحة وانتهى بها الأمر للفوز بنحو (18) مقعدا في مختلف المدن والمحافظات.. والحق يقال إن تنافس ما يقارب (1000) امرأة في مواجهة ما يزيد على 5 آلاف رجل في الترشح للانتخابات البلدية قد أذهل تلك الوسائل الإعلامية الدولية.. ودفعها للقول إن المرشحات يضعن تاريخا جديدا للمرأة السعودية يمكنها بقوة للمشاركة بفعالية أكبر في خدمة المجتمع السعودي.. هذه حقيقة ثابتة.. وبصمة واضحة في تحول الوعي الوطني في تأكيد حقوق المرأة المشروعة والمكتسبة وهي تمثل نصف المجتمع.

فبعيدا عن التنظير الاستقرائي المعهود لدور وعمل المرأة السعودية المسلمة، تؤكد النتائج أن المرأة السعودية ماضية في طريقها السليم لإثبات فعاليتها داخل المنزل.. وفي إطار المجتمع المدني.

طلال بن حسين قستي
عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الجميع سواسية أمام القضاء وتحت مظلة الشريعة الإسلامية

نهج خادم الحرمين.. عدالة وإنصاف وحقوق الإنسان محفوظة

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119774

الرياض - مبارك العكاش

"هنا يستطيع أي مواطن أن يرفع قضية على الملك أو ولي عهده أو أي فرد من أفراد الأسرة" بهذه الكلمات الضافية بيّن خادم الحرمين الشريفين الملك العادل سلمان بن عبدالعزيز –حفظه الله- جزءا من ملامح عهده المزدهر، ومنح كافة الناس حقوقهم من خلال تشديده على مبدأ المساواة وتحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وهو الطريق الذي سارت عليه المملكة منذ توحيدها على يد المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن والذي عرف عنه نهجه القويم في تحقيق العدالة والإنصاف والمساواة بين جميع الناس.

قصة «قاضي الرياض» أثبتت أن المساواة ركيزة من ركائز تأسيس المملكة

ولا أدل على ذلك إلا استشهاد خادم الحرمين الشريفين بقصة المؤسس - رحمه الله - مع أحد الأشخاص في كلمته التي ألقاها أثناء استقباله في مكتبه بقصر السلام بجدة كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص. قائلاً "وأعطيكم مثالاً على هذا: الملك عبدالعزيز صار بينه وبين واحد قضية، وقال أبي الشرع، راح هو وياه للشيخ سعد بن عتيق وكان هو قاضي الرياض آنذاك، قال اقعدوا في المجبب وهو مدخل البيت، يوم خلص بينهم قال عاد الحين نطلع للقهوة في الديوانية، ومع هذا كله الملك عبدالعزيز صار له الحق وتنازل للمدعي عليه، الآن يستطيع أي مواطن في بلدنا يرفع قضية ضد الملك أو ولي العهد أو أي فرد من أفراد الأسرة".

المجالس المفتوحة للصلح وحل النزاعات ودياً.. ودور المحاكم للتقاضي

إن المتابع لكلمات خادم الحرمين الشريفين عند اجتماعاته الدورية مع أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وأصحاب الفضيلة العلماء والقضاة وكبار المسؤولين يجده دائماً يشدد على سرعة إيفاء الناس حقوقهم من خلال قضاء عادل ونزيه، وتطبيق العدل على أي شخص مهما كان.

هذا مبدأ أصيل شددت عليه أحكام الشريعة السمحة التي يتبعها قضاء المملكة في كافة تعاملاته وأنظمته، فالشريعة الإسلامية هي دستور المملكة الذي تحتكم إليه في جميع شؤونها، وبواسطتها أرست المملكة دعائم الحق والإنصاف في البلاد وبين العباد.

يشدد خادم الحرمين الشريفين على ضمان استقلال القضاء، وسرعة إعادة الحقوق، وتطبيق شرع الله على الجميع بلا استثناء إيماناً منه - حفظه الله - بأهمية القضاء وحساسيته في الدولة فبه تعاد الحقوق، ويستتب الأمن، ويُقتص من الجاني، ويتحقق الزجر والردع، ليعيش المواطن والمقيم على هذه الأرض المباركة بكل طمأنينة وراحة وأمن وأمان دائم.

وسبق للملك سلمان بن عبدالعزيز أن أشار إلى اهتمام الدولة بمرفق القضاء واستمرار ضمان استقلاله، وتنفيذ أحكامه على الجميع بلا استثناء. وحث الجميع على الاهتمام بالمواطنين وتطبيق أحكام الشرع والنظام دون تهاون.

جاء ذلك في ثنايا استقباله - أيده الله - لوزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس ديوان المظالم، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، والمشايخ أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ورؤساء وأعضاء محاكم الاستئناف والمحكمة العليا الذين قدموا للسلام عليه.

كما أن خادم الحرمين - وعبر تاريخه المنير وسيرته العطرة - عرف عنه ريادته في انتهاج بدائل التقاضي بين المتخاصمين منذ أن كان أميراً لمنطقة الرياض من خلال المجالس المفتوحة التي كان يستقبل فيها جموع المواطنين في العاصمة. فكم من قضايا وإشكالات كبيرة تم حلها بالطرق الودية والصلح بين أطراف النزاع من خلال هذه المجالس التي دأب خادم الحرمين على تفعيلها واستطاع برؤيته الحكيمة وفكره المستنير حل نزاعات كبيرة وشائكة بكل حكمة ومساواة وعدل.

ومن منطلق تمسك الدولة بالشريعة الإسلامية، فقد كانت أول من دعى لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أكد خادم الحرمين الشريفين أن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان.

وحرصاً من الدولة على حماية هذه الحقوق وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق. وأكد الملك سلمان بن عبدالعزيز على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية مع هذه الهيئة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية الحقوق واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.

في هذا الصدد يقول القاضي السابق والمحامي عبدالرحمن الفراج بأننا نعيش هذه الأيام وقد مر على تولي خادم الحرمين الشريفين عام كامل أظهر خلاله مواقف ومبادئ مشرفة، وإن ما نفخر به هو انتماؤنا لهذه الشريعة الغراء والتي هي خاتم الرسالات ونبيها خاتم الرسل، وقد جاءت كاملة تامة صالحة لكل زمان ومكان. ومن أهم خصائص الشريعة ومعالمها رعاية حقوق الإنسان والمساواة بين الناس. ويتمثل هذا جليا في إعلان المصطفى - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع وهو أمام جموع غفيرة من أصحابه حرمةَ ذلك اليومِ والشهرِ والبلدِ، وبيَّن حرمة الدَّم والعرض، التي اتفقت المِلل على حُرمتِها،

حقوق الإنسان في الصحافة

وحذَّر فيها من الظلم والتعدِّي على المال، وأنه لا يَحِل مال امرئٍ مسلمٍ بغيرِ طيبِ نفسٍ منه، وبيَّن- في خطبتِه تلك- أن الزمانَ قد استدار كهيئتِه يومَ خلَق اللهُ السمواتِ والأرض، وأن ربَّهم واحدٌ، وأباهم واحدٌ، وأنه لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأسودَ على أحمرَ، ولا لأحمرَ على أسودَ، إلا بالتَّقوى.
والمملكة بقيادة ملك الحزم سلمان بن عبدالعزيز - وفقه الله - تؤكد من خلال سياستها وتنفيذها للأحكام الشرعية على هذه المبادئ العظيمة وتسير على خطى ثابتة سارت عليها قيادات هذه الدولة منذ تأسيسها، ولم تلتفت القيادة للأصوات النشاز التي حاولت يائسة العبث بهذه المبادئ ومضت بتوفيق الله في سياساتها المتوازنة المستمدة من شرع الله الحنيف.
إن المتأمل لما حوته الأنظمة وسياسات المملكة يجد أنها قامت على هذه المبادئ العظيمة التي تؤكد وتحفظ حقوق الأفراد، وترعى مصالحهم ولا تنظر إلى جنس أو لون أو عرق أو دين فالكل في ميزان القضاء واحد وفق ما جاء في كتاب الله وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم.
والواجب علينا كأفراد المحافظة والمؤازرة بالكلمة والقلم وما يستطيعه كل منا للمحافظة على هذه المبادئ التي هي أساس البقاء والحياة الكريمة.

قانونيات: الأحكام تطورت لصالح المرأة بسرعة وردع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819941.htm

أقرت قانونيات وحقوقيات بتطور الأحكام القضائية لصالح المرأة، عما كان سابقا، خاصة في معدل سرعة البت في القضايا، وإنصاف المتظلمات.
واعتبرن الحكم الذي أصدرته محكمة جدة ضد مواطن سب وقذف زوجته، بالسجن والجلد بالإضافة إلى الحق الخاص المتمثل في الاعتذار العلني، تأكيدا على أن المرأة تجد من القضاء ما يمكن أن يعيد لها حقها، ويردع خصومها طالما كانت على حق، خاصة في ظل غطرسة بعض الأزواج والرجال.
وأوضحن في تصريحات إلى «عكاظ» أن طول النظر في بعض القضايا جعلهن يعزفن عن الترافع فيها، خاصة في ظل قلة العائد المادي والحرج الاجتماعي المتمثل في حجم الإساءة التي يتعرض لها المحامي من أطراف الخصومة.
وأكدت الجوهرة الغامدي الباحثة القانونية في جمعية حقوق الإنسان أن الأنظمة القضائية مستقاة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وقضايا الأحوال الأسرية تحظى بأقصى أولويات الاهتمام القضائي بما يتفق مع الأصول الشرعية والنظام الأساسي للحكم الذي اعتبر الأسرة هي نواة المجتمع.
واعتبرت تلك الأنظمة تضمنت حفظ الخصوصية للمرأة والنص على حقوقها والتأكيد على مراعاة جانب المرأة امتثالا لوصيته عليه الصلاة والسلام، حيث من أبرز تلك المظاهر في الأنظمة القضائية المتعلقة بحقوق المرأة حقها عند التوكيل، وعند التحقيق، وحقوقها في المحاكم وعند الترافع، وحقوقها المتعلقة بعقد النكاح، وعند انتهاء عقد الزوجية، فضلا عن حقوقها عند التنفيذ، إضافة إلى ما جرى عليه العمل في محاكم من تعليمات تصدر من وقت لآخر.
وأوضحت المحامية فريال كنج أن ثمة تطورا ملحوظا وواضحا في صدور الأحكام القضائية التي كانت تصدر في قضايا المرأة عكس ما كان سابقا، حيث إن الأحكام القضائية الحديثة ضمنت للمرأة حقوقها، وأصبحت تنصفها عما كان عليه في السابق، لاسيما في قضايا الخلع والنفقة والحضانة وفسخ النكاح والولاية والإعالة، والمتوقع والمأمول أن تكون للمرأة قفزات متتالية من كافة الجهات لمزيد من التسهيلات فيما يتعلق بالتنفيذ.
وعزت المحامية نسرين الغامدي الأحكام التي تصدر حاليا لصالح المرأة إلى تطوير الأنظمة وصدور التعليمات التي تؤكد من وقت لآخر على أهمية تسريع البت في قضايا المرأة، وقالت القاعدة الإسلامية العظيمة العدالة والإنصاف التي جاءت وفق نص (إنما النساء شقائق الرجال).
ولفتت إلى التعميم رقم ٨ / ت / ٣١ الذي جاء فيه الحث على سرعة النظر والبت في القضايا الزوجية وإعطائها الأولوية بين القضايا وغيرها من الإجراءات والمعوقات التي تواجهها في الوصول للقضاء والتي أصبح لها استقلال في جميع المحاكم لوجود الأقسام النسائية ومراعاة الخصوصية والسرية في القضايا التي ترفعها المرأة، ومعالجة أي مماطلة تمس حقوق المرأة مع السعي في تفعيل دور السلطة التنفيذية ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية.

وأقرت المحامية ريم العجمي بتطور الأحكام لمصلحة المرأة ومنها القرار الأخير من المجلس الأعلى للقضاء التي يحق لها طلب الأوراق الثبوتية واستخراجها لهم، وكذلك الاهتمام بقضايا المرأة، حيث بات البت أسرع مما كان في السابق بعد أن كانت تظل سنوات في أروقة المحاكم.

يزداد عدد الطلاب باستمرار والمكان كما هو دون تغيير

الإحصائيات تتحدث: فرع جامعة الملك خالد بـ #تهامة لا يفي بالغرض

المصدر: جريدة المواطن الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.almowaten.net/2016/01

المواطن – عبدالعزيز الشهري – تهامة عسير
جدّد عددٌ من أهالي محافظات تهامة عسير مطالبهم لأمير منطقة عسير ومسؤولي جامعة الملك خالد بالالتفات للأعداد الكبيرة من أبنائهم وبناتهم وتوفير مقاعد كافية بتخصصات تُشبع رغباتهم وتحقق طموحاتهم، خاصة وأن أعدادهم أكبر من أن يُهمشوا أو يُرغموا على كليتين للبنات وثلاث للبنين؛ غالباً لا تفي بسوق العمل في القطاع الخاص ومنافسة القطاع الحكومي المهم كالطب والهندسة والصيدلة وعلوم الحاسب والآلي واللغات والتربية وغيرها من التخصصات المهمة.
وقال الأهالي: "رغم أن أعداد الطلاب والطالبات زادت عن 10 آلاف طالب وطالبة في كليات تهامة، وتُخوّل تلك الأعداد بفتح جامعة جديدة مستقلة، حيث إن جامعات أخرى فُتحت بقرابة نصف هذا العدد في محافظات أخرى إلا أن جامعة الملك خالد اكتفت بتلك الكليات التي لا تفي بالغرض حتماً ولا تستوعب أبناء 5 محافظات (محايل – رجال ألمع – بارق – المجاردة – البرك) بمراكزها التي تزيد كثيراً عن 20 مركزاً وقراها المنتشرة.
كما أن إحصائية وردت في محضر لجنة من جامعة الملك خالد، قبل 3 سنوات، بينت أن عدد الطلاب في التعليم العام ما قبل الجامعي بمدارس محافظتي محايل ورجال ألمع فقط دون المحافظات الأخرى زاد عن 90 ألف طالب وطالبة، والذين هم نواة وتغذية الجامعة الأساسي، لا سيما وأن كليات تهامة منذ قرابة 10 سنوات وهي كما هي دون تغيير.
وأكد الأهالي أن الجامعة لم تستجب لمطالبات المواطنين ومشايخ القبائل المتكررة بالتوسع في فتح كليات تلبي احتياجات الأعداد الهائلة من الطلاب والطالبات المتعددة.
وأضاف الأهالي: ناهيك عن أن المجمع الحديث الأكاديمي للبنات بتهامة، والذي أنشئ على مساحة تقارب 6 كلم2 به عيوب إنشائية وهندسية، فالتيار الكهربائي لا يحتمل الأحمال؛ مما تسبب في انقطاع متكرر للطاقة، وهبوط في أرضيات الساحة الداخلية، وتسريب للمياه في كليات البنات والممرات صُممت بطريقه ضيقة جداً، والكثير من المعامل معطلة.
وحصلت "المواطن" على صورة لخطاب رُفع من مدير إدارة الخدمات والصيانة لمشرف فرع الجامعة بتهامة يبين فيه العيوبَ في المجمع الأكاديمي والذي تضمن ما نصه:
السباكة سيئة في دورات المياه الخاصة بالطالبات؛ لكثرة الانسداد وكثرة تسريب المياه وتجمعها داخل الحمامات، وعدم وجود شفاطات في الحمامات وتدافع المياه، والتكييف سيئ للغاية، وأبواب دورات المياه تقفل على الطالبات وبعض المكاتب تُكسر الأوكر من اللمس، وتوجد لمبات في المكاتب والقاعات الدراسية والمعامل لا تعمل وإذا تم تغييرها سرعان ما تتعطل، وكذلك أفياش الكهرباء والمكيفات لا تعمل نتيجة عدم تحمل أحمال الكهرباء؛ مما يؤدي لانقطاع التيار الكهربائي عنها، ومصاعد لا تعمل في مبنى A، وتجمع مياه الأمطار حيث إن التصريف غير جيد، وهبوط في أرضيات الساحة الداخلية للمجمع.

كما علمت "المواطن" أن مشرف فروع تهامة والذي يدير كلياتها غير متفرغ فهو عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهو متقاعد من الجامعة بالأساس، وتم التعاقد معه على بند الاستشارات.
ومن حيث الجوانب الإدارية فالكثير ممن لهم علاقة بالعمل عبروا عن استيائهم من عدم توفير الجامعة لموظفين بأعداد كافية للفرع واكتفت فقط بما يقارب العشرين موظف، في حين أن هذا العدد قد تجده في كلية واحدة من كليات الجامعة في أبها.
"المواطن" عرضت الموضوع بكافة جوانبه على المشرف العام على المركز الإعلامي والناطق الإعلامي لجامعة الملك خالد فهد بن وازع بن نومه الذي قال:
"ما يخص التيار الكهربائي وانقطاعاته المتكررة وعدم تحمل الأحمال الكهربائية؛ فقد حصل خلل فني في المحول الكهربائي والخاص بأحد مباني المجمع، وذلك نتيجة الصواعق والأمطار حسب إفادة الشركة المنفذة للمشروع، وقد تم توفيره من قبل الشركة المنفذة وهو في عداد التركيب حالياً وما زال الأمر في طور الإصلاح حتى هذا اليوم، وتم توفير مولد احتياطي خلال الفترة الماضية لعدم تعطل العمل التعليمي أو الإداري".
ونفى ابن نومة تسريبَ المياه برغم صورة الخطاب المرفوع -الذي تحتفظ "المواطن" بنسخة منه- بقوله: "ما ذُكر من تسريب مياه داخل الكلية فهذا الأمر غير دقيق، ولم يرد لفرع الجامعة في تهامة أي بلاغ من قبل عميدة الكلية (المجمع الأكاديمي)".
وأضاف: "فيما يخص ضيق الممرات فتلك مخططات عملت من قبل استشاريين متخصصين وتحت إشراف وكالة الجامعة للمشاريع، وما يخص المعامل بأنها متعطلة فهي تعمل بشكل جيد حسب توضيح المشرف على الفرع في تهامة، وقد تم تدريس الطالبات واختبارهن في تلك المعامل خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي الحالي، ولا يوجد هناك أي بلاغ من قبل عميدة الكلية يفيد بتعطلها".
وحول استحداث الأقسام والكليات قال: "أما ما يخص أن الأقسام غير كافية لاستيعاب رغبات الطلاب والطالبات مثل (الطب والهندسة والصيدلة.... إلخ) فهذا الأمر محل اهتمام الجامعة، ونسعى للعمل لتحقيقه بتوجيه من مدير الجامعة والجهات ذات العلاقة.
وتابع: "ما ذُكر عن موقع المجمع الأكاديمي فلا شك بأنه يقع على طريق عام والعمل جارٍ على توسعته بأمر من أمير منطقة عسير، وقد تم شخوص وكيل إمارة منطقة عسير للشؤون التنموية، وكذلك أمين منطقة عسير ومحافظي بارق ومحايل عسير ورئيسي بلدية بارق ومحايل عسير على الموقع، وتم عمل اللازم كحلول مؤقتة مثل المطبات وغيرها لحين الانتهاء من توسعة الطريق الحالية، وما ذُكر عن الحوادث الدموية فلله الحمد والمنة لم يرصد أي حادث لمنسوبي ومنسوبات الكلية منذ نقلهن للموقع الجديد، ونأمل ألا يحصل مكروه".
ودمج متحدث جامعة الملك خالد أعداد الإداريين بأعضاء هيئة التدريس قائلاً "ما ذُكر عن عدم توفير عاملين للفرع، فمنسوبو ومنسوبات الفرع أكثر من ٥١٨ عضوَ وعضوة تدريس وموظفاً وموظفة إداريًّا يعملون في شتى المجالات الأكاديمية والإدارية بجميع أقسامها، ويعملون بصورة مُرضية في خدمة فرع جامعة الملك خالد بتهامة، ولم يتم رصد أي إخلال في مهام عملهم، والعمل يسير بأفضل صورة إداريًّا وأكاديميًّا".

السفير الكندي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121298

الرياض – راشد السكران
زار السفير الكندي لدى المملكة دينيس هوراك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس (الأربعاء).
وكان في استقباله رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب رئيس الجمعية د. صالح بن محمد الخثلان.
قدم رئيس الجمعية، شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من مساعدة للمتظلمين والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، وتطرق الحديث إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في

الانتخابات البلدية، كما تطرق الحديث إلى ازدواجية المعايير التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما يكون هناك اهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام بتقرير عقوبة على ما ارتكبوه في المملكة، وتطرق الحديث أيضاً إلى تدخل إيران في الشأن الداخلي لدول المنطقة وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في هذه الدول خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية، وقد ذكر السفير الكندي أن الحكومة الكندية قد أبلغت نظيرتها الإيرانية بوجهة نظرها في هذا الشأن.
وأكد رئيس الجمعية على أهمية قيام الدول الغربية ببيان خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة وأن لذلك تداعيات على حماية حقوق الإنسان في ظل عدم الاستقرار الأمني لشعوب المنطقة.

دعت إلى احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي

• حقوق الإنسان" لوفد أوروبي: أحكام الإعدام شرعية وينظرها عدد كبير من القضاة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121113

الرياض - راشد السكران
زار رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوروبي جون أوروك ونائبه روزا ماريا، وسفير الاتحاد الأوربي لدى المملكة آدم كولاخ وفريق عمل متخصص في الشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوربي، أمس الأول، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
وجرى خلال اللقاء التطرق إلى إنجازات الجمعية، وإلى بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام في المملكة، إذ أكد د. مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، للوفد الزائر أنها تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة وأن عقوبات الإعدام التي نفذت مؤخراً نفذت في حق أشخاص متهمين بجرائم إرهابية كبيرة.
ولفت رئيس الجمعية إلى ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها وقد تفهم الوفد الزائر وجهة نظر الجمعية وأثنى على جهودها.

• حقوق الإنسان" تؤكد على احترام تطبيق الدول للأنظمة الداخلية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/655354

سلوى حمدي - الرياض

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها، كما شدد على أهمية قيام الدول الغربية ببيان خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة، وأن لذلك تداعيات على حماية حقوق الإنسان في ظل عدم الاستقرار الأمني لشعوب المنطقة.

جاء ذلك خلال استقبال القحطاني لعدد من الدبلوماسيين والمسؤولين الغربيين.

وكان السفير الكندي لدى المملكة دينيس هوراك قد زار أمس، الأربعاء، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقباله رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، ونائب الرئيس الدكتورصالح محمد الخثلان.

وقدم القحطاني شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا، التي تتلقاها وما تقدمه من مساعدة للمتظلمين والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود، التي تبذل من أجل تعزيزه، وتطرق الحديث إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، كما تطرق إلى ازدواجية المعايير، التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما يكون هناك اهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام بتقرير عقوبة على ما ارتكبوه في المملكة، وتطرق الحديث أيضًا إلى تدخل إيران في الشأن الداخلي لدول المنطقة، وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في هذه الدول خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية.. وقد ذكر السفير الكندي أن الحكومة الكندية أبلغت نظيرتها الإيرانية بوجهة نظرها في هذا الشأن.

كما زار رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوربي جون أورورك ونائبه روزا ماريا وسفير الاتحاد الأوربي لدى المملكة آدم كولاخ وفريق عمل مختص بالشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوربي أمس الأول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقبالهم رئيس الجمعية والمشرف على فرع المنطقة الشرقية، الدكتور عبدالجليل بن علي السيف، والأمين العام خالد بن عبدالرحمن.

وتطرق الحديث لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوربي من أحكام الإعدام بالمملكة، حيث بين رئيس الجمعية للوفد الزائر أنها تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة، كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة وأن عقوبات الإعدام التي نفذت مؤخرًا نفذت في حق أشخاص متهمين بجرائم إرهابية كبيرة.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
www.alsharq.net.sa

وأسدل الستار!

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
https://www.alsharq.net.sa/2016/01/19/1466837

أحمد الحربي

بعد ثلاثة أسابيع من التحقيقات في حادث حريق مستشفى جازان العام، أُسدل الستار على الفصل الأول في مسرح الحادث، وأعلن معالي وزير الصحة في نهاية الأسبوع الماضي عن نتائج التحقيقات محمِّلاً وزارته المسؤولية كاملة، لأنها تسلَّمت منشأة تفتقر إلى وسائل الأمن والسلامة، مشيراً إلى أن الحادث عرضي، ولا توجد هناك شبهة جنائية، وكأنه يخفف من مصابنا بأن الأمر عادي، وممكن حدوثه في أي زمان ومكان، على الرغم من أنه في الإمكان تلافي أي حادث حريق إذا توفرت في المبنى وسائل السلامة وفق المعايير الهندسية المطلوبة، كما أنه أعرب عن أسفه، ولم يحمِّل المتسببين الأصليين في الحادث أدنى مسؤولية لتسلُّمهم المستشفى قبل أن يكون جاهزاً للعمل. ولأننا تعودنا على التضحية «بكبش فداء» في أي حادث عرضي، فقد اكتفى معاليه بإقالة مدير عام الشؤون الصحية من عمله الإداري، لأنه لم يكن متنبهاً إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحريق، ولم يشر من بعيد أو من قريب، ولم يقل شيئاً عن تعويض ومواساة أسر الضحايا.

وزير الصحة بذل ما في وسعه ليقول ما يريد، هو ووزارته، ولكنه لم يتحدث عما يريده المجتمع، وأسر الضحايا، فعندما تحملت وزارة الصحة مسؤولية الحادث كان يجب على وزيرها الاستقالة فوراً، فهو المسؤول الأول عن قطاع الصحة مع أننا ندرك جيداً أن الوزير نفسه، ومدير صحة جازان المبعد، كانا ضحيتين لفشل المسؤولين السابقين، الذين تسلَّموا المشروع بكل أخطائه، وتم في عهدهم تشغيل المستشفى رغم كل عيوبه.

ولأن الأهالي، وأسر الضحايا من حقهم مقاضاة الوزارة، ومن حق المجتمع أن يطالب بمحاسبة كل المتسببين في هذه الكارثة دون استثناء، مَن كان منهم باقياً على رأس العمل، أو من غادر بالتقاعد، أو الاستقالة، لذلك فإن جمعية حقوق الإنسان في جازان جاهزة لتبني موضوع المطالبة، وتنتظر أول بلاغ لتقوم باللازم، فلديها من المحامين الشرعيين والقانونيين مَن هو متحفز لإعادة الأمور إلى نصابها، وإعطاء كل ذي حق حقه، فهذا الملف يجب ألا يغلق دون محاسبة فعلية للمتسببين في الحادث، الذي ذهب ضحيته أبرياء يفترض أنهم نزلاء في مكان يأمنون فيه على أرواحهم وأنفسهم.

في المؤتمر الصحفي، الذي عُقد لإعلان النتائج، تم تكريم بعض العاملين الذين كانت لهم تضحيات في سبيل إنقاذ أرواح الأبرياء في المستشفى المنكوب، وهم بلاشك يستحقون تكريماً أكبر مما تم، ويستحقون احتفالية مستقلة لتحفيز العاملين، وبث روح التضحية فيهم من أجل تقديم العطاء، والمبادرات الإنسانية.

ويبقى سؤالنا عن الضحايا، وأسرهم: ماذا تم بشأنهم؟ فلم نسمع عن أي توجيهات في حقهم، ولم نسمع في حينه تنويهاً، أو تعزية، أو مواساة لذويهم. ربما تكون هناك دراسات في حقهم لم تنتهِ منها الوزارة بعد، وربما هناك توجيهات بشأنهم لم يعلن عنها الوزير، وإن غداً لناظره قريب.

الموت حق، وانتهاء الأجل مقدر ومكتوب، لكن الطريقة التي ماتوا بها حرقاً هي مسؤولية تستحق من الجميع الاعتذار، و«دية الأكرمين الاعتذار». رحم الله موتانا، وغفر لنا ذكرهم.

العيبان: خطوات ثابتة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/01/16/1465614

الرياض – واس
قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، بمناسبة مرور عام على تقديم البيعة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إن المملكة بقيادتها الحكيمة أثبتت مدى صلابة مواقفها في مختلف القضايا، وأنها رغم التحديات تسير وفق منهج واضح، وضعت من خلاله حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً بالنسبة إليها، فمن ينظر إلى المملكة، سواء من الداخل، أو إلى أدوارها في الخارج، يدرك ما تحقق من منجزات ملموسة، حفظت للمواطن حقوقه، ولم تفرِّط في ثوابت وسيادة ومصالح المملكة.
وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين، ومنذ اليوم الأول لتوليه مقاليد الحكم في البلاد، أكد أن المملكة تفخر وتعتز، ولله الحمد، منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز،- رحمه الله-، بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية في صون كرامة الإنسان، وحماية حقوقه، حيث يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة.
وأوضح العيبان أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، خطت خطوات متقدمة في مجال حقوق الإنسان، حيث تحقق مؤخراً عديد من الإنجازات المهمة في مسيرتها نحو تمكين المرأة من أداء دورها، حيث شاركت لأول مرَّة في الانتخابات البلدية ناخبة ومنتخبة، إيماناً بأن المرأة هي شريك في التنمية وبناء الوطن جنباً إلى جنب مع شقيقها الرجل، كما تم إنشاء هيئة للمحامين، وصدرت الموافقة على نظام حماية الطفل، كما صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ضعف التنسيق يعوق رقابة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249637&CategoryID=3

الدمام: علي عبدي
حددت دراسة حديثة صادرة عن جامعة نايف للعلوم الأمنية، أعدها الباحث محمد الجعيدي 10 أسباب تعوق الرقابة على حقوق الإنسان في المملكة، أبرزها ضعف التنسيق مع بعض الجهات الحكومية، وعدم وضوح مفهوم حقوق الإنسان لدى الجمهور وبعض المسؤولين، وعدم أخذ بعض الجهات حقوق الإنسان على محمل الجد.
اختصاصات الهيئة
قال الجعيدي إن "عدد من أهالي المساجين يرفعون شكاوى إلى الجهات الرقابية حول تعرض أبنائهم للعنف، أو الظلم، أو التعسف من نظام الإجراءات الجزائية، وتأخر صدور الأحكام ضد المعتقلين، وهنا يبرز دور الهيئات والجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان لبحث هذه الشكاوى، والعمل على إزالة مسبباتها".
وأضاف أن "هيئة حقوق الإنسان إحدى الجهات الرقابية على التزام رجال الضبط بعدم انتهاك حقوق المواطنين، وحرماتهم، وحرياتهم الشخصية، والتأكد من عدم إساءة استعمال السلطة، ومنع التعسف والظلم". وحدد الباحث

اختصاصاتها وهي : "التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص".

ضمانات الاستجواب

أوضح الجعيدي أن "هناك عدة ضمانات تمثل حقوقا للمتهم في الاستجواب تكون موضع رقابة من هيئة حقوق الإنسان، وهي ألا يتم استجواب المكبل، ولا يتم استجوابه في حالة وجود تأثير على إرادته وحريته في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليف المتهم اليمين، كما لا يجوز استعمال العنف معه، أو استعمال العقاقير لاستجوابه".

وأشار إلى أن "المملكة حظرت تجاوز العاملين السلطات الممنوحة لهم لأداء أعمالهم، وكفلت تعويض من طاله ضرر جراء المخالفات في هذا الجانب، سواء كانت في مجال القضاء، أو التحقيق، أو الضبط الجنائي".

المهام الرقابية

قال الباحث إن "المهام الرقابية لهيئة حقوق الإنسان تتوزع على المتابعة، أو الاستقبال للشكاوى والتظلمات التي قد يتعرض لها المواطن أو المقيم في أي مخالفة، والقيام بفحص الشكوى، والتأكد من صحتها".

وأضاف أن "الدراسة رصدت الإجراءات التي تقوم بها الهيئة للضحايا الذين يتقدمون إليها بشكاواهم وهي: رفع الأذى عن المتضررين، وعدم معاودة إيذائهم مرة أخرى، وتوفير الحماية اللازمة لهم، ومتابعة أخذهم لحقوقهم، وتحديد مسؤولية المتسبب من خلال الجهات المختصة، ورفع المعاناة النفسية المؤلمة عن الضحايا، وتثقيف الضحايا بكافة حقوقهم وكيفية المقاضاة، وتأمين العلاج لهم عن طريق الجناة أو الدولة، والتنسيق مع وزارة الداخلية لمحاسبة الجناة من رجال الضبط الجنائي، وتمكين الضحايا والشهود من تقديم الأدلة اللازمة دون رهبة أو خوف، وإرشاد الضحايا بسبل المرافعة، واشتراك مندوب من الهيئة إذا لزم الأمر في موضوع المخالفة، والتأكد من حسن سير التحقيق، والحرص على تقديم الجناة للمحاكمة، والتأكد من أن الأحكام متوافقة مع المخالفة"

المعوقات التي تواجه الهيئة في أداء واجباتها

• عمل" حائل وهيئة حقوق الإنسان يوقعان محضراً تنسيقياً لمتابعة حقوق العاملين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120570

حائل - خالد العميم

انتهى فرع وزارة العمل بحائل بتنسيق مشترك مع فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة من توقيع محضر تنسيقي مشترك للتعاون في تفعيل برامج الحقوقية للعاملين في القطاع الخاص حيث وقع على محضر التنسيق مدير فرع وزارة العمل بحائل صالح الأحمري ومدير فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل متعب الباتع، واشتملت الاتفاقية على تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال القوانين والأنظمة المشرعة والقرارات الصادرة والتي تعنى بحقوق العاملين في القطاع الخاص وقطاع الأعمال وتكوين جسر عاجل للنظر في القضايا المرفوعة لدى الهيئة من العاملين في القطاع الخاص والعمالة المنزلية وسرعة إنهاء الدعاوى وثالثاً تنظيم اللقاءات والندوات المشتركة للمجتمع المدني وأصحاب العمل والعاملين تهتم في حقوق العاملين وواجباتهم واستمرارية الاجتماعات وتكوين فريق عمل ميداني من وزارة العمل ومن حقوق الإنسان لمتابعة العاملين في القطاع الخاص ومتابعة القضايا التي ترد من الجهات ذات العلاقة التي تعنى بحقوق العاملين بالقطاع الخاص والعمالة الخاصة.

وكشف صالح الأحمري مدير فرع وزارة العمل بحائل أن الوزارة حرصت على تهيئة بيئة العمل المناسبة والملائمة للعمال الوافدين من خلال سن الأنظمة والقوانين ووضع الآليات والإجراءات التي تبيّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، دون تمييز فئة أو جنسية على أخرى، بالقدر الذي يضمن لهم حقوقهم، ويكفل لهم حياة آمنةً كريمة، من خلال تفعيل الوزارة

لائحة العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، كما فعلت الوزارة برنامج مُساند التوعوي الذي يهدف إلى التعريف باللائحة، مع إبراز حقوق وواجبات العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأصحاب العمل، وتعريفهم بآلية تقديم الشكاوى، ووسائل الانتصاف.

• عمل" حائل وهيئة حقوق الإنسان يوقعان محضراً تنسيقياً لمتابعة حقوق العاملين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120570

حائل - خالد العميم

انتهى فرع وزارة العمل بحائل بتنسيق مشترك مع فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة من توقيع محضر تنسيقي مشترك للتعاون في تفعيل برامج الحقوقية للعاملين في القطاع الخاص حيث وقع على محضر التنسيق مدير فرع وزارة العمل بحائل صالح الأحمري ومدير فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل متعب الباتع، واشتملت الاتفاقية على تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال القوانين والأنظمة المشرعة والقرارات الصادرة والتي تعنى بحقوق العاملين في القطاع الخاص وقطاع الأعمال وتكوين جسر عاجل للنظر في القضايا المرفوعة لدى الهيئة من العاملين في القطاع الخاص والعمالة المنزلية وسرعة إنهاء الدعاوى وثالثاً تنظيم اللقاءات والندوات المشتركة للمجتمع المدني وأصحاب العمل والعاملين تهتم في حقوق العاملين وواجباتهم واستمرارية الاجتماعات وتكوين فريق عمل ميداني من وزارة العمل ومن حقوق الإنسان لمتابعة العاملين في القطاع الخاص ومتابعة القضايا التي ترد من الجهات ذات العلاقة التي تعنى بحقوق العاملين بالقطاع الخاص والعمالة الخاصة.

وكشف صالح الأحمري مدير فرع وزارة العمل بحائل أن الوزارة حرصت على تهيئة بيئة العمل المناسبة والملائمة للعمال الوافدين من خلال سن الأنظمة والقوانين ووضع الآليات والإجراءات التي تبيّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، دون تمييز فئة أو جنسية على أخرى، بالقدر الذي يضمن لهم حقوقهم، ويكفل لهم حياة آمنةً كريمة، من خلال تفعيل الوزارة لائحة العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، كما فعلت الوزارة برنامج مُساند التوعوي الذي يهدف إلى التعريف باللائحة، مع إبراز حقوق وواجبات العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأصحاب العمل، وتعريفهم بآلية تقديم الشكاوى، ووسائل الانتصاف.

نحو رؤية وطنية لتعليم حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة اليوم السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4113467

محمد سليمان الحربي

شاركت الاسبوع الماضي بدعوة كريمة من هيئة حقوق الانسان في ورشة عمل بعنوان «نحو رؤية وطنية لتعليم حقوق الإنسان في المملكة» والتي حضرها مجموعة مميزة من الاخوة من القطاعات التعليمية من وزارة التعليم ومعهد الادارة وكلية الملك فهد وبعض الجامعات السعودية وبعض القطاعات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وكان العنصر النسوي حاضرا وفاعلا فيها. وقد أخذت اهتماما كبيرا بحضور معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان وإشراف مباشر من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان عبر مكتبها الإقليمي وهى خطوة مميزة من الاخوة في الهيئة ضمن حزمة افكار مرتبة يطلقونها خلال فترات زمنية من أجل تسريع نشر ثقافة حقوق الانسان التي تتماشى مع المعايير الدولية بتوافق مع الثوابت الاسلامية التى تشير لها المملكة عند توقيعها للمواثيق والعهود الدولية. وكان للمسحة الأممية في هذه الورشة قوة وأثر في الطرح والنقاشات التي تمحورت حول الحقوق التي يمكن للمناهج التعليمية ان تحتويها بحيث تسهم في نشر هذه الثقافة بين مكونات العملية التعليمية والتي سوف تنعكس بالإيجاب على المفهوم الأشمل لحقوق الانسان. خلال هذه الورشة أعطى منفذوها لمحة تاريخية حقوقية عبر التاريخ وكانت افريقيا حاضرة في هذا المضمار عبر تجربة (كوروكان فوقا) والذي استرعى الانتباه فيها إضافة الى البقعة الجغرافية وموادها 44 المادة 9 والخاصة بأن المجتمع برمته موكول له تربية الأطفال والمادة 24 والتي تنص صراحة على عدم إلحاق الضرر بالأجانب كذلك المادة 30 «إنجاد كل من يستجير» ولعل المادة 33 «تعاملوا بتسامح مع بعضكم البعض» قد عمل بها الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا وحفظ بها الكثير من الدماء رغم ان ما جرى في بلاده من أشد أنواع القهر والانتهاك لحقوق الانسان. التجارب التي عرضت كمقدمة تاريخية كانت محل تقدير لكن كما قيل في المداخلات بتأكيد ما لدينا من نصوص ربانية كافية وغنية بكل ماتحتاجه البشرية لضبط حقوقها. هذه الورشة والتي كانت غنية وثرية بالنقاش الحر والصريح المتمحور حول عنوان الورشة كانت فرصة للبعض لإبراز الكثير من الحقوق التي خطتها بعض الجهات التعليمية بشقيها العام والعالي لضمان ان تكون حقوق المكونات البشرية في التعليم مؤطرة ومعروفه وقد اجتهد كثيرا الدكتور على الألمعي مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة التعليم بإبرازها وأشرك فيها كذلك الجهود العربية عبر استعراض المواثيق التي صدرت عن المنظمات العربية منها ماهي تحت مظلة الجامعة العربية او غيرها. ومن خلال المداخلات ذكرت أن جامعة الملك سعود - بجهد مميز من مديرها السابق الدكتور عبدالله العثمان - لها جهد موثق ومهيكل ضمن منظومة الجامعة والتي يمكن للطالب ان يتعرف ويحصل على حقوقه ضمن مواد قانونية محددة يعرفها من يومه الاول في الجامعة. ولكن اللافت هي بعض النماذج التي عرضت من قبل فريق الامم المتحدة بأنها نماذج ذات قيمة معتبرة في تطبيق حقوق الانسان عبر المؤسسة التعليمية لقيت بعض الاعتراض لكون الواقع الحالي لتلك الدول لا يصادق على أنها نماذج حقوقية ومنها تونس. المحاور كثيرة والوقت ضاغط لإنتاج عمل ممنهج يمكن ان يكون نواة لخطة وطنية لتعليم حقوق الانسان في المملكة.وحيث ان هذه الورشة عقدت في الرياض وكون بلادنا قارة كبيرة تحتاج كل مكوناتها للمشاركة في وضع هذه الخطة وعليه فإن نقل هذه الورشة بنفس المحاور الى مناطق عدة سوف يثريها ويوجد نسبة رضا عالية تجعلها قابله للتحقيق. ولعل هذه الملاحظة تستدرك في باقي الورش المشابهة وهي غياب المدرس ومدير المدرسة والطالب والطالبة من الجامعة والتعليم العام وهم مكون حقيقي يجب ان يكون رأيه ومشاركته مستهدفة من المشرفين على هذه الخطة.

ورشة فيها شفافية عالية لمسها الحضور خاصة وأنها منحتهم الحديث المباشر مع المنظمة الدولية وطرح بعض الرؤى التي يمكنها أن تصحح بعض المفاهيم التي هي محل خلاف في فهم حقوق الانسان وكذلك فرصة محلية لطرح بعض الأمور التي تساعد الهيئة على نجاح عملها خاصة وان عمرها يتطلب ان تُشرك وتصل الى الناس بغير الطرق التقليدية التي تتبعها الجهات الحكومية كذلك الاستفادة من الابتعاث وخاصة طلاب الدراسات العليا والمتخصصين في الأمور الحقوقية وأن يكونوا رسلا لها وللبلد في تصحيح المفاهيم الخاطئة ويشرحوا للآخرين أن الشريعة الاسلامية هي منبع الحقوق، لتحقيق ذلك عليها أن تدعمهم مادياً وكذلك تمدهم بالأرقام والوثائق التي يحتاجونها في الدفاع عن بعض المواضيع الحقوقية التي تثار، وتشجيعهم على الحضور في كل المنافذ الإعلامية وبذات الإعلام الجديد هناك،كما نتمنى ان تكون السفارات السعودية أكثر نشاطاً في الدفاع عن المسائل الحقوقية التي تخص المواطن في الخارج.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الأمر بالمعروف" تدرب أعضاءها على "حقوق المتهم"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13477422

الرياض - «الحياة»

يبدو أن «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بدأت تتجه إلى مزيد من «تحسين صورتها» في عيون منتقديها، ببرامج تدريبية لرجالها، من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لهم، وتبديد ما يثار حول اتصاف بعضهم بالشدة والعقاب، لا الثواب.

وكسرت الهيئة أخيراً بعض الصور النمطية عنها، في مواقف عدة، من أبرزها تنفيذ عدد من حملات الزيارة لمناطق سياحية عدة، وتنفيذ برامج مشتركة بين الهيئة والمواطنين.

ولا يزال مواطنون يتداولون مشهداً لرجال هيئة في منطقة الرس في عيد الأضحى الماضي، بعد أن استقبلوا مواطنين في الشوارع بالورود الحمراء و «الشوكولاتة» و«الابتسامة».

وتكرر المشهد في كورنيش مدينة الدمام، إذ فوجئ مواطنون برجال الهيئة يوزعون الورود والحلوى على المواطنين، ويحاورونهم حول ملحوظاتهم عليهم.

وأعلنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في بيان رسمي لها أخيراً، أن إدارة التطوير الإداري في فرع الرئاسة لها في الرياض نفذت خلال الربع الأول من هذا العام ٣٣ دورة وبرنامجاً تدريبياً في مهارات ومعارف الإرشاد النفسي والاجتماعي، منها التعامل مع الجمهور، وقضايا الابتزاز والعرض والأخلاق، وإعداد المحاضر الخاصة بالعمل الميداني.

ويعد البرنامج التدريبي الذي قدمته الهيئة، وهو «حقوق المتهم وضماناته»، من أكثر البرامج تأثيراً، إذ يدرب على الحقوق والضمانات التي يتمتع بها المتهم، وبرامج أخرى، مثل مهارات العمل الميداني والضبط الجنائي، وإدارات الأزمات، والحسبة والعلاقات الإنسانية.

كذلك، قدمت الإدارة دورة في مهارات التعامل مع السحر والسحرة ميدانياً، كما شاركت الهيئة في برنامج مكافحة الإرهاب، ونظمت في جانب تقنية المعلومات دورات في التعاملات الإلكترونية للاتصالات الإدارية، وفي أساسيات التعامل مع الجرائم المعلوماتية.

وفي اتصال هاتفي مع «الحياة»، اعتبر المتحدث باسم هيئة منطقة الرياض الشيخ محمد السبر «الدورات التدريبية» نهجاً واستراتيجية جديدة في عمل «الهيئة»، بحثاً عن تحسين الأداء وتحقيق الجودة. وقال: «تشهد الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نقلات نوعية في تطوير العمل الميداني من خلال عدد من المبادرات المهمة، ومنها عقد دورات وبرامج تدريبية متخصصة ونوعية بصفة مستمرة لجميع منسوبيها استمراراً لنهجها الهادف إلى رفع مستوى الأداء وتحقيق الجودة والتميز».

• مستشارك" لتعريف العاملين بحقوقهم بـ9 لغات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13477328

الرياض - «الحياة»
يدشّن وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني، بعد غدٍ خدمة الاستشارات العمالية القانونية الإلكترونية بعنوان «مستشارك العمالي»، بحضور رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن الزامل وعدد من رجال الأعمال، ورئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان وأعضاء من اللجنة، وعدد من السفراء الأجانب في المملكة، وجمع من مديري الموارد البشرية في كبرى المنشآت، والمحامين ومسؤولي الجمعيات والهيئات والمنظمات الإنسانية والإعلاميين والمتخصصين.
وتطلق «العمل» هذه الخدمة بعدة لغات لتعريف العاملين في القطاع الخاص وأصحاب العمل بحقوقهم وواجباتهم، فيما تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية القانونية التي تواجه العملاء الخاصة بنظام العمل وقوانينه، وذلك بتفعيل آلية التواصل الخارجي مع العاملين وأصحاب العمل، من خلال دعمهم وتثقيفهم، وتبسيط نظام العمل السعودي ليصبح بمتناول الجميع. يذكر أن الخدمة تعمل بتسع لغات، هي العربية والإنكليزية والأردو والهندية والمليالمية والإندونيسية والفيليبينية والإثيوبية والبنغلاديشية.

• السياحة" تحذر من الامتناع عن إسكان المرأة من دون محرم

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13459451

جدة - فهد الغامدي
حذرت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني جميع مقدّمي خدمات الإيواء السياحي من فنادق وشقق مفروشة، من الامتناع عن إسكان المرأة من دون محرم، مؤكدة أن عدم قبول إسكانها مخالف للنظام، مبيّنة أن ما يشترط توافره لدى المرأة هو أصل الهوية الوطنية أو جواز السفر.
وأوضحت لائحة مرافق الإيواء السياحي (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أن إسكان المرأة من دون محرم مسموح به سواء أكانت مواطنة أم أجنبية، شريطة مراعاة تقديم المرأة أصل إثبات الهوية المعترف به نظاماً، كما يجوز قبول جواز السفر في الحالات التي لا تتطلب إصدار تصريح إقامة لها.
وأفادت بأنه لا مانع من إسكان المرأة التي ليس لها إثبات هوية والتي تكون برفقة عائلة مثل (العمة، والخالة، والقريبة) والعاملة المنزلية التي ليست على كفالة طالب السكن إذا كانت برفقة عائلة غير عائلتها، مع مراعاة تسجيل جميع بيانات رب العائلة المرافقة لهم، مشيرة إلى أنه في حال لم يكن لدى المرأة إثبات هوية مقبول نظاماً، يجوز إسكانها بشروط محددة.
وحذّرت الهيئة مقدّمي خدمات الإيواء من ارتفاع أي علم أعلى ارتفاعاً من العلم السعودي، مشدّدة على عدم استقبال نزلاء منفردين دون سن الـ18 إلا بصحبة أسرهم، أو العائل الشرعي، أو في الحالات الطارئة التي تكون ذلك من طريق الجهات الأمنية.

وأشارت إلى أنه لا يتم احتساب أكثر من قيمة ليلة واحدة من عدد ليالي الحجز في حال عدم التزام النزيل بتاريخ الوصول المحدد، إضافة إلى ضمان سلامة وأمن النزيل ومقتنياته حتى المودعة في الاستقبال طوال وجوده بمرفق الإيواء السياحي.

وأكدت اللائحة ضرورة توفير وحدة بديلة للنزيل في حال عدم توافر مكان شاغر في المرفق، إذ كان هناك حجز مؤكد، وتكون في المستوى نفسه مع عدم تحميل النزيل أية قيمة زائدة عن قيمة الحجز، وعدم الاحتفاظ بصور الوثائق الرسمية للنزلاء، أو تصويرها، والاكتفاء بتسجيل الاسم الرباعي وبيانات تحقيق الشخصية ومرافقيهم.

ونوّهت إلى ضرورة التقيّد بوقت الدخول والمغادرة للنزلاء، بحيث يكون وقت دخول مرفق الإيواء السياحي الساعة الثانية بعد الظهر، ووقت المغادرة الساعة الـ 12 ظهراً من الوقت الأخير لمدة بقاء النزيل، وفي حال تأخر إدارة المرفق السياحي في تسليم مفتاح الوحدة المحجوزة للنزيل عن الساعة الثانية ظهراً تلتزم بتسلم حقائب النزيل، وحفظها، وتوفير مكان، وخدمة مناسبة لراحته، وتقديم ما يلزم ذلك من وجبات، وفي حال عدم تسليم النزيل مفتاح الوحدة قبل الساعة الرابعة مساءً، يلتزم مرفق الإيواء السياحي بتوفير وحدة بديلة في مرفق إيواء سياحي آخر بمستوى وتصنيف الوحدة امحجوزة من النزيل نفسها، مع تقديم خصم للنزيل يعادل قيمة المدة التي قضاها في الانتظار.

... وتفعيل «وثيقة التأمين» في الرحلات السياحية

< طالبت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منظمي الرحلات السياحية بضرورة أن يُغطى السياح والمسافرون بوثيقة تأمين سارية المفعول، طوال مدة الرخصة، ولمدة شهر بعد انقضائها ضد جميع الأخطار والأضرار التي قد تنجم عن الرحلة، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتضمن إلزام المنشآت والأنشطة ذات الأخطار المرتفعة، والأمكنة التي تكتظ بالجمهور بالتأمين التعاوني.

وحذرت من تنظيم رحلات أو برامج سياحية لزيارة المناطق العسكرية أو الحدودية أو الجمركية من دون الحصول على إذن مسبق من الجهات المختصة، متضمناً تعليمات التصوير في تلك المواقع، أو إدراج اسم وشعار الهيئة في أي إعلان أو أي نشاط تسويقي له إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

وشدّدت على عدم خروج موظف التسويق لممارسة التسويق من حدود المكتب الرئيس أو الفرع، أو المنفذ التسويقي المرخص له، إضافة إلى عدم تسلم أي مبالغ مالية من العميل أثناء عملية التسويق، تأميناً لحضوره العرض التسويقي، وعدم وعد العميل أو الإيحاء له بفوائد، أو إيجابيات غير صحيحة بهدف ترغيبه بالعرض وتوقيع العقد.

وأكدت الهيئة أهمية تقديم خدمات بديلة معادلة لأي تغيير في عناصر الرحلة، شريطة موافقة العميل الخطية، ورد قيمة أي تغيير، أو نقص في عناصر الرحلة، وإعادة المبالغ المدفوعة إلى العميل في حال عدم الموافقة، وتنفيذ جميع عناصر الرحلة كما هي واردة في المطبوعات الإعلانية، أو نموذج الحجز، إضافة إلى الحصول على المعلومات السياحية اللازمة لتسهيل تعامله مع السياح من مراكز المعلومات السياحية المعتمدة من الهيئة.

وشدّدت الهيئة على ضرورة عدم التعامل مع أي مرشد سياحي لا يحمل ترخيص مزاولة نشاط الإرشاد السياحي بالفئة المحددة له في الترخيص، مشيرة إلى أنه في حال انضمام وافدين، أو مقيمين للبرامج السياحية التي ينفذها، فيجب تزويد الإدارة المختصة بالمعلومات الخاصة بهم وفق ما تحدده أدلة الإجراءات، إضافة إلى تطبيق المعايير التي تحددها الهيئة للأنماط السياحية المختلفة لتطوير الخدمات والمنتجات والبرامج السياحية المرتبطة بها، وتطبيق المعايير التي تحددها الهيئة عند نشر منتج يهدف إلى الترويج والتنشيط للسياحة.

رفض مبررات رجال الأعمال بأن الخفض يؤدي للفراغ والجريمة

مجلس الشورى يتمسك بإجازة اليومين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119892

رفض مجلس الشورى التراجع عن موافقته على منح إجازة العاملين في القطاع الخاص يومين في الأسبوع وخفض ساعات العمل إلى 40 ساعة اسبوعياً، متمسكاً بقراره الصادر في الثالث عشر من ربيع الآخر عام 1435، ولم تقتنع لجنة الإدارة والموارد البشرية بمبررات مجلس الغرف وغرفة الرياض بالإبقاء على ساعات العمل 48 ساعة مع إجازة يوم واحد في الأسبوع، مؤكدةً وجوب الحفاظ على تعديلاتها على مواد نظام العمل 98،100،104 وأن أي تراجع عنها يضعف من قوة النظام الجديد في جذب العامل على حساب تعديلات أخرى تجعل النظام أكثر جذباً للمستثمر وصاحب العمل.

وكشف تقرير شوريّ أن تعديل المواد السابقة كان في سياق مجموعة واسعة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والإجرائية التي تهدف إلى تنويع بنية الاقتصاد السعودي وتهيئته للتحول إلى الاقتصاد المعرفي وتحسين مقومات تنافسية الاقتصاد السعودي، وزيادة قدرة الشركات الوطنية على جذب المواطنين للعمل فيها بدلاً من القطاع العام.

وأشار التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" إلى أنه لم يكن في السابق أي تحفظ حينما كانت المواد المشار إليها ضمن المواد المعروضة للتعديل كافة، وقد درست باستفاضة قبل عرضها على مجلس الشورى في المجلس الاقتصادي الأعلى - قبل إلغائه - وهيئة الخبراء وشاركت في الدراسة وزارات المالية والاقتصاد والعمل والداخلية والتجارة، وبمراجعة كافة محاضر الاجتماعات كافة وجدت لجنة الإدارة والموارد البشرية مايدل على تأييد تام من الجميع لمطلب هذه البنود بناء على طلب وزارة العمل.

وأوضح التقرير أن مواد العمل المشار إليها سبق وأن عرضت على الشورى للتصويت عليها مرتين وفي كلتا المرتين رأي المجلس التمسك بضرورة تخفيض ساعات العمل من 48 ساعة أسبوعياً إلى 40 ساعة على ألا تزيد ساعات العمل اليومية عن ثماني ساعات، كما رفض المجلس الأخذ بمقترح العمل 45 ساعة في الأسبوع مع إجازة يومين و 9 ساعات عمل يومية.

وحرص مجلس الشورى من خلال لجنة الإدارة والموارد البشرية على الاستماع لرأي ممثلين من مجلس الغرف واللجنة التأسيسية وللجان العمالية لتأخذ في الاعتبار وبحيادية تامة ما فيه مصلحة المجتمع ككل، وأكدت أن المواد المعدلة في نظام العمل كان بقصد الموازنة بين حاجة المستثمر إلى بيئة اقتصادية أكثر جذباً للربح وحاجة المواطن إلى بيئة أكثر جذباً للعمل، فرأت اللجنة ضرورة الحسم في تعديل النظام بحيث يخفض ساعات العمل إلى40 ساعة مع إعطاء الصلاحية لوزير العمل بالتدرج في تطبيقه على القطاعات المختلفة حسب المصلحة.

وعارضت لجنة الإدارة والموارد البشرية المسوغات المطروحة في خطابي مجلس الغرف السعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض فيما يتعلق بخصوصيات الاقتصاد السعودي في اعتماده المرتفع على العمالة الأجنبية وبخاصة في بعض القطاعات كالمقاولات وما يعنيه هذا من استفادة العمالة الوافدة من تخفيض ساعات العمل بشكل قد يضر بالاقتصاد السعودي، ورأت اللجنة أن تعديل الفجوة الكبيرة في توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص وإيجاد آليات لتحفيزه للعمل كبديل واقعي عن عمله في القطاع العام هو إحدى أهم ركائز التصحيح المطلوبة في الاقتصاد الوطني الذي لا يمكن الوصول إليه بدون تصحيح جذري للميزات النسبية للعمل في القطاع العام مقارنة بالخاص.

تقارير دولية: مصلحة الدول في تطوير بيئة العمل خفض ساعاته والتحفيز لزيادة الانتاجية

وأشار تقرير لجنة الإدارة إلى أن الكثير من الدراسات وخاصة من الدول التي خفضت ساعات العمل وأعطت العاملين فيها حق يومي إجازة أثبتت الأثر الايجابي على الاقتصاد المحلي حتى من الموظفين الأجانب وساهم في التنوع

الاقتصادي واستفادة الجميع ومنهم العمالة الأجنبية بوقت فائض أكثر للتسوق والخروج مع أسرهم للترفيه والتنقل وزيارة المدن.
وأكدت الإدارة والموارد البشرية عدم صحة أن تخفيض ساعات العمل يؤدي إلى الفراغ والجريمة، بل الصحيح أن عدم إيجاد حلول متزنة لتوليد الوظائف اللائقة والقضاء على البطالة من خلال الدعم المتزن أو نظام العمل بالشكل الصحيح بين حتميات تشجيع الاستثمار ومايحتاجه المواطن لتحفيزه للعمل في القطاع الخاص هو الخطر الحقيقي المؤدي إلى الفراغ والجريمة.
وتلمست لجنة الإدارة رأي منظمة العمل الدولية من خلال دراسة تقاريرها واتضح من خلال آلياتها للحوار الاجتماعي التي تجمع بين آراء جميع أطراف الاقتصادي متمثلاً في حكومات الدول الأعضاء والعمال وأصحاب الأعمال في كافة بقاع العالم، ووصلت إلى قناعة أن تخفيض ساعات العمل هو من مصلحة الدول التي مازالت ساعات العمل فها طويلة إذا أرادت تطوير بيئة العمل بما يعزز تنافسيتها دولياً بشرط اتفاق أطراف الإنتاج الثلاثة في تلك الدول على استبدال ساعات العمل بالإنتاجية كمعيار لتطوير العمل.
وأكدت إدارية الشورى أن ماجاء في خطاب مجلس الغرف المرفوع إلى المقام السامي لإيصال وجهة نظر قطاع الأعمال بأن خفض ساعات العمل سيؤدي إلى خفض الإنتاجية، لايتفق مع الدراسات العالمية وتبين للجنة أن خفض ساعات العمل الطويلة والمرهقة غالباً يزيد الإنتاجية شرط النظر في منظومة التحفيز وتحريرها من إطار الساعات وربطها بالمخرج النهائي للمؤسسات مباشرة، كما تؤكد تقارير منظمة العمل الدولية الاتجاه عالمياً لخفض ساعات.
وشدد تقرير لجنة الإدارة الذي اطلعت عليه الهيئة العامة للشورى، وأحالته للأمانة لإدراجه للمناقشة في جلسة مقبلة، على أن الغرض من تخفيض ساعات العمل إلى 40 ساعة يومياً هو الوصول إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي الأمثل لشرائح المجتمع كافة وليست التنمية الاقتصادية بمعزل عن التكافؤ الاجتماعي الملازم له او على حساب مصلحة شرائح عديدة في المجتمع ستتضرر من عدم توطين الوظائف في القطاع الخاص بالسرعة المطلوبة، وقد ثبت أن ساعات العمل الطويلة هي من أسباب عزوف الشباب من أبناء الوطن في القطاع الخاص وتفضيل القطاع العام الذي لاتتجاوز ساعات العمل الأسبوعية فيه 35 ساعة ويمنح العامل فيه يومي إجازة في الأسبوع، كما أن ساعات العمل الطويلة لها آثار سلبية على ترابط الأسرة وتربية الأبناء خاصة بالنسبة للمرأة العاملة، وهي تحد من فرص عملها عموماً، كما تؤثر ساعات العمل الطويلة سلباً على الارتباطات الاجتماعية في مجتمع لايزال ولله الحمد متمسكاً بالعلاقات الاجتماعية على جميع المستويات بين أبناء الأسر والحي والمدينة والقبيلة.

طموحها وكفاحها أوصلاها إلى منصبين مرموقين في هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي

د. سميرة التويجري: العلاقة بين الصحة والمجتمع قادتني إلى الأممية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120025

حوار - سحر الرملاوي
المرأة السعودية كانت وستظل دائماً هي تلك التي تجاوزت بإصرارها وإرادتها كافة العقبات التي حاول المجتمع من قديم أن يضعها أمامها.. امرأة كان لحضورها المحلي وقع القوة، ولحضورها العالمي وقع المفاجأة.. استطاعت أن تستفيد من

كل نافذة شرعت لها، ومن كل باب فتحه أمامها ولاة الأمر واحداً بعد واحد.. قالت بكل الطرق وبكافة الوسائل هذه أنا؛ المرأة التي أعطيت خمسة فأنتجت عشرة، أثبت جدارتي في كل موقع وأقدم دليل وطنيتي في كل محفل..
ابنة هذا البلد المعطاء ابنة المملكة العربية السعودية التي اعتزت ببلادها فاعتزت بها البلاد وكرمها العباد وتلقى أنباء صعودها القاصي والداني بتقدير وإعجاب كبيرين..
السفيرة الحقيقية والمتحدثة الرسمية والبرهان المعجز على أن أقل من مئة عام في بلاد تتمتع بالحصافة والثقة والإرادة يمكن أن تغير الظروف وتقلب الموازين وتحول المرأة التي كانت كائناً مستضعفاً مغيباً إلى كيان ذي حضور وقوة يتحلى بالعلم ويترقى في العمل مع احتفاظه بعراقة الجذور وصلابة النشأة.
تمثل د. سميرة مزيد محمد التويجري المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ومستشار السياسات الصحية والتغذية والإسكان في البنك الدولي قصة جهاد علمي شاق وطويل لامرأة خارج الإطار التقليدي للمرأة السعودية، فهي امرأة لم تعرف المستحيل ولم تستسلم لصعب، مضت في مشوارها بثقة وثبات وقوة، فاستحقت أن تكون ما وصلت إليه.. امرأة يعرفها العالم قاطبة كممثلة رسمية عن المرأة العربية أمام العالم ويستشيرها البنك الدولي قبل أن يبت قراراته بشأن دعم وتمويل التنمية في أي بلد في العالم.. امرأة القرار والمشورة سعودية بلا منازع.
د. سميرة من مواليد الطائف حيث كان والدها -رحمه الله- مديراً لمدرسة المدفعية التي كان مقرها الطائف في ذاك الوقت، ونشأت في الرياض وتعلمت في مدارسها وتخرجت في كلية الطب بجامعة الملك سعود، وعملت في مستشفيات الحرس الوطني ووزارة الصحة لسنين، حصلت خلالها على دبلومين في تخصص أمراض النساء والتوليد.
وفي منتصف التسعينيات حظيت بفرصة الابتعاث لكي تكمل دراستها في الولايات المتحدة الأميركية في تخصص الصحة العامة/ النظم الصحية مع التركيز على الجودة في الرعاية الطبية.
وهناك حصلت على ماجستير في إدارة المنشآت الصحية من جامعة جورج واشنطن، وماجستير في السياسات الصحية من جامعة هارفارد، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة جونز هوبكنز وذلك بعد حصولها على الدكتوراه من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، حصلت أيضاً على زمالة البورد الأميركي في إدارة الجودة وزمالة البورد الأميركي في الإدارة الطبية.
ومنذ عام 2002 عملت مع منظومة الأمم المتحدة وعاشت بين الأردن، سويسرا، مصر والولايات المتحدة الأميركية بحكم العمل وهي متزوجة ولها ابنة واحدة، دانة وتبلغ من العمر 14 عاماً.
طموحي يأخذني
نسأل د. سميرة: أنت طبيبة؛ فما قصة عملك الأممي، كيف بدأت الحكاية، ولماذا، وما هي آليات تكريس حياتك له؟
فتجيب: عملي الأممي بدأ مع انتهاء مشواري في دراسة الصحة العامة، صار لي شغف بدراسة العلاقة بين المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة ومردودها على الفرد والمجتمع. ومنذ بداية المشوار في عام 2002 أصبح العمل الأممي مجالاً شخصياً لما فيه من تحديات وفرص، وأنا بطبعي أحب مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص وتحويلها إلى منجزات يستفيد منها الناس. العمل الأممي ليس سهلاً، ويستوجب الكثير من المرونة والقدرة على التأقلم مع عوالم جديدة كل بضع سنين، أذهب حيث يأخذني الطموح!
وتواصل قائلة: اهتماماتي المهنية يحكمها ما يستجد من تحولات في مجالات عملي وما يتوفر من فرص، مهم لدي أن يكون عملي يخاطب شغفاً في داخلي، لأنه يتحول إلى متعة حقيقية تأخذه بعيداً عن الرتابة، ويجعلني أعطيه أفضل ما عندي. مسألة التنقل والاستقرار المؤقت في مدن لا أعرفها كان أيضاً متعة؛ لكن حين يكبر الأطفال تصبح مصلحتهم ومدارسهم وقدرتهم على التأقلم أهم العوامل التي تحدد الخيارات المهنية بكل تفاصيلها.
تمكين المرأة في بلادنا عمل منهجي بإرادة سياسية.. ومهمة المرأة الدخول بقوة وإثبات وجودها
لذا فإن اهتماماتي الشخصية بسيطة، فأنا أم بالدرجة الأولى، أحاول أن أكون حاضرة في حياة ابنتي بكل تفاصيلها، والآن بعد أن كبرت قليلاً وأصبح لها شخصية، أحاول قدر استطاعتي أن أشاركها اهتماماتها، نسافر معاً؛ نجوب العالم ونستمتع بحضارات الشعوب الأخرى، أو نحتسي كوب قهوة في مكان لا يبعد عن بيتنا كثيراً، ونجلس في الهواء الطلق نستمتع بأول نسمات الربيع، هي حاضرة في وجودي وبقوة، وكل ما أفعله أو أريد فعله لها منه النصيب الأكبر. أخيراً أنا أيضاً مهتمة بالشأن العام والعمل التطوعي، أحاول بقدر ما يسمح به جدولي المزدحم دائماً أن أفسح المجال أمام عمل لا أريد منه جزاءً ولا شكوراً، إنما أعبر به عن إيماني العميق أن هذه الحياة تستحق؛ بل تتطلب منا أن نعطي دون أن ننتظر مقابلاً.

وبكثير من الامتنان والعتب تضيف: "مجتمعي الصغير يتجاوب معي بدون شروط، تحقيق التوازن صعب؛ لكنه ليس مستحيلاً، وأنا أحاول أن أكون وفية لكل أدواتي ومسؤولياتي. أما مجتمعي الكبير فبرغم الزخم الذي نراه احتفالاً بالمرأة وتقدمها وتحقيق طموحاتها إلا أن الكثير لا يزال مطلوباً".

التمكين الممنهج

المرأة السعودية حققت في أقل من 85 عاماً -هي عمر قيام الدولة السعودية- الكثير من القفزات التي يوصف بعضها بأنه فوق الخيال، فكيف ترى مشوار المرأة السعودية بوجه عام؟ ما هي عوامل تقدم بعضهن، وما هي أسباب انزواء الأخريات؟

تقول د. سميرة: نعم تقدمت المرأة السعودية كثيراً في تاريخنا الحديث، وحققت وثبات طموحة، وكما قلت سابقاً لا يزال الكثير ينتظر البلورة والتحقيق، والمشكلة في مسيرة المرأة السعودية في البداية أنها كانت تفتقر إلى المنهجية والاستدامة، كانت جهوداً فردية لسيدات طموحات قررن أن يثابرن ويصلن، ولم يكن الأمر سهلاً بالطبع. في السنوات القلائل الأخيرات أصبح تمكين المرأة منهجياً وقابلاً للاستدامة بإرادة سياسية وبدعم من الدولة التي رأت في إشراك المرأة في الحياة العامة أمراً يفيد المجتمع كله، وشخصياً أؤمن أن الإرادة والمثابرة والطموح عوامل تحقق النجاح والإبداع، فحين تكون مهمة صانع القرار هي إتاحة الفرصة فإن مهمة المرأة هي الدخول بقوة وإثبات وجودها وكفاءتها.

أما عن سبب انزواء الأخريات رغم توفر الكفاءة فأعتقد أنها مواقف تتعلق بترتيب الأولويات لأن النساء كما يعرف الكثيرون يضطلعن بمسؤوليات تتعدى دورهن في الحياة العامة.

غدي وعائلتي

من المعروف أن النجاح يتطلب جهداً كبيراً لكي يتحقق فهو لا يأتي صدفة أو بالحظ، وكذلك تلمس شكل المستقبل ليس ضرباً بالغيب ولا تنجيماً، وإنما هو بالنسبة للناجحين باجتهادهم مرحلة أخرى وعتبة جديدة من عتبات الحياة لها شكل محدد غالباً ما يتحقق، ونادراً ما يضل سالكوه عن علامات المستقبل.. د. سميرة التويجري عمّ تبحث، وفيمَ تفكر؟ وهل علينا أن نتوقع لها إنجازاً أكبر في المستقبل؟

تجيبنا قائلة: "علامات المستقبل لا يحكمها مخطط مسبق لكن تحكمها القيم التي أؤمن بها وتربيت عليها. سأواصل طريقي بإذن الله مؤمنة أن لكل منا الحق في التنمية والكرامة، أحمل وطني في قلبي واعية أنه يمثل كل قيمة عظيمة في داخلي، أسعى أن أكون جزءاً فاعلاً من العمل الأممي الذي يفيد البشرية كلها بإذن ربي، والمستقبل لا يعلمه إلا الله، لكن طموحي لا يقف عند الحدود التي أنا فيها اليوم، الغد يعد المجتهدين بفرص أفضل وأنا مع حشد المجتهدين ذاك، أحلم وأتمنى وقبلها أسعى وأحاول".

أؤمن أن الأمومة مؤسسة تحمل في تفاصيلها كل أدوات الرعاية والاهتمام

وتضيف: "لقد عملت كثيراً مع فرق مختلفة في مسيرتي ضمن منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي على هموم القطاع الصحي، ووطني في قلبي كلما أتت فرصة سانحة لخدمته حتى لو لم أكن أنا شخصياً في الصورة".

وتواصل "المرأة التنفيذية علم وتجربة وكفاءة وإرادة شخصية، لكنها بدون قرار المسؤول تبقى دون استثمار حقيقي في قدراتها، وما تستطيع تقديمه لوطنها ومجتمعها، كلها أدوات مهمة في سبيل إبراز ما تستطيع النساء أن يقدمنه".

وعن عائلة د. سميرة مزيد التويجري تقول: "كما أشرت سابقاً، أنا (أم) في المقام الأول وأؤمن أن الأمومة ليست حزمة واجبات والتزامات، الأمومة في اعتقادي مؤسسة تحمل في تفاصيلها كل أدوات الرعاية والاهتمام. أدركت أيضاً أن المشاغل قد تجبرنا أن نقصر، لكني أسعى بكل جهدي أن تكون عائلتي الصغيرة والكبيرة في قلب اهتماماتي أياً كانت وأينما كانت".

الإرهاب.. ثقافة

هناك قضية رأي عام دولي وهي الشغل الشاغل للعالم حالياً وهي الإرهاب؛ مصدره وطرق تحجيمه ومكافحته.. فما هي وجهة نظر د. سميرة في هذا الشأن؟

تقول: "الإرهاب داء وقتنا الحالي الذي يقتطع لنفسه مواردنا وإرادتنا وصبرنا ويجور بقبحه على مستقبل أجيالنا المقبلة، وهو فكر وتنشئة وتربية فعلاً قبل أن يكون موقفاً أو مصلحة. كنّا نعتقد أن سببه الأول هو الفقر والعوز والتهميش لفئات مجتمعية تجد نفسها تنتقم بالعنف والإرهاب لكن تجربة العالم الأخيرة أثبتت أن الفقر ليس وحده المسؤول، وأرى أن ثقافة العنف ومعاداة من هو مختلف عنا هما السببان الأهم، لذلك فإن محاربة الإرهاب على المدى الطويل تبدأ بتنشئة جيل يفخر بأصله ووطنه ودينه، لكنه أيضاً يتمتع بوعي يجعله يتقبل الآخر رغم اختلافه.

سميرة عن قرب

هي مجموعة من الأسئلة السريعة حاولنا من خلالها الاقتراب أكثر من د. سميرة؛ السيدة التي كرّست حياتها للعلم ولم تنسَ أيضاً خلال رحلتها أنها مجموعة إنسان.

وبداية نسألها عن مثلها الأعلى.. حيث تعتبر أن والدها -غفر الله- له هو مثلها الأعلى حاضراً وغائباً.

* من هو مطربك المفضل؟
- ليس لدي مطرب مفضل، أستمتع بالغناء الجيد والموسيقى الأصيلة، يهزني الشوق إلى وطني فيشجيني محمد عبده، تمطر السماء أول الخريف فتصبح فيروز جزءاً من صباحاتي.
* هل تتابعين الدراما المحلية؟
- لا أتابع الدراما على الإطلاق، الوقت لا يسمح.
* ما هي وجباتك المفضلة؟
- أفضّل أكل البيت، لا آكل في المطاعم إلا مضطرة، وكل ما هو معد في البيت أفضّله.
* صديقاتك من الخارج ومن الداخل كيف تتواصلين معهن؟
- أتواصل مع صديقاتي عبر هذا العالم الافتراضي الذي قرّب البعيد وجعل الأرض قرية صغيرة، أنا صديقة صدوق أصل من أحبهم باستمرار ولو احتاجني أحد منهم أسافر كي أكون عوناً وسنداً.
* هل لك حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي؟
-نعم أنا نشطة في تويتر وفيسبوك وانستغرام.
* هل تتابعين الموضة؟
- أتابع الموضة بقدر ما تسمح انشغالاتي، لكني أيضاً لا أتأثر بها، ألبس ما يعجبني ويناسبني حتى لو لم يواكب الموضة.
* هل تتقنين الطهي؟
- لا أتقن الطهي فقط بل أستمتع به وأحبه وأتطلع إلى وقفتي في المطبخ، ولدي فضول لتعلّم كل ما يعجبني من طعام، أنا واحدة من "الملاقيف" الذين لا يتوانون عن السؤال عن الوصفة حين يعجبني طبق ما حتى لو كنت في مطعم!
* ما هي هوايتك الشخصية البعيدة عن العمل التي تقضين فيها أي وقت فراغ؟
- أنا قارئة نهمة ودودة كتب كما يقال، أحب السفر ولا تزال دهشة الأطفال بالأماكن الجديدة ترافقني أينما ذهبت.

حمد الفارس

الفارس: د. سميرة معلمة تفتح أمام من يعرفها آفاقاً لم تكن في الحسبان

يرى الأستاذ محمد عبدالرحمن عبدالله الفارس مستشار العلاقات الدولية والمتابعة بالمجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين أن من أهم العوامل والسمات الشخصية التي كانت الأكثر تأثيراً على المسيرة المهنية للدكتورة سميرة التويجري أصالة المنشأ والدعم والتشجيع، وفرصة التعلم التي تلقتها من العائلة، بالإضافة إلى غرس القيم والعادات في إطار احترام الذات واحترام خصوصيات البيئة المحيطة بها.

ويضيف: أيضاً من عوامل نجاح الدكتورة سميرة شخصيتها القيادية الطبيعية التي ولدت بها والتي ورثتها عن والدها - تغمده الله بواسع رحمته- وعندما أقول شخصية قيادية أقصد شخصية تقود بالمشاركة وليس باستخدام السلطة الممنوحة لها، أو استخدام الفلسفة الإدارية النظرية مع القدرة التحليلية التي تتمتع بها.. لديها شخصية تتأقلم مع معطيات الموقف بشكل بدهي وسريع سواءً في التحليل الأدبي أو الرقمي "الإحصائي"، كما أنها تتمتع بقدرة استثنائية على التخطيط والتفاعل من خلال قيادة الهدف للوصول إلى النتيجة حتى يتحقق الأثر ويحدث التغير، وهي إنسانة عملية بشكل عفوي، ولكن بخطوات مدروسة وحكمة في الوصول إلى الغاية المنشودة، هذا مع قوة قناعتها الشخصية بجدوى العمل المبني على الأسس الإنسانية، وثقتها الشخصية المكتسبة من الذات، وقدرتها على تقبل الواقع سواءً كان إيجابياً أو سلبياً، ومهم أيضاً مشاركة الفكر والخبرة مع من حولها بدون حدود أو أنانية.

سبب الإرهاب ثقافة العنف ومعاداة المختلف.. ومكافحته تبدأ من تربية جيل يفخر بنفسه لكنه يتقبل الآخر

وحول ما يراه في المستقبل العملي لها يقول: "بعيداً عن التوقعات، د. سميرة شخصية عالمية عربية خليجية سعودية، بنت نفسها بنفسها، وكافحت العادات والأطباع المصطنعة التي تسعى لفرض السيطرة الجاهلة والتملك بقبح، وهي مثال حي وواضح لمعنى الإرادة النقية، ولا أتوقع؛ بل أدعو وأطلب من القيادات الخليجية وصناع القرار والحكومات وضع استراتيجية لتبني القيادات النسائية العربية التي وصلت لمثل هذه المكانة العلمية الرفيعة والعملية النوعية واستقطابها لتنبوأ مناصب قيادية في دولنا الخليجية/ العربية، تعمل من خلالها على تغيير الصورة النمطية للمجتمعات العربية.. نحن - وعندما أقول نحن أقصد المجتمع الخليجي- "أمة الاستهلاك إلى الهلاك" بحاجة ماسة لقيادات تعمل بالشراكة لإحداث تغيير يؤدي إلى تنمية اجتماعية اقتصادية سياسية إنسانية بمنظور الفكر الصحي وسلام إنساني!

وعن ملامح تأثير كل من البيئة المحلية والبيئة العالمية على تكوين شخصية د. سميرة وتوجيه عطاءاتها يقول الفارس: "البيئة المحلية خلقت من د. سميرة إنساناً يتحدى نفسه لإثبات ذاته، وانتماؤها لأسرة متفتحة باعتدال سعت لبناء مبادئ بناتها وأبنائها على حق وعدالة إنسانية أتاح لها العيش والتعايش بفكر صحي سليم داخل وخارج حدود البيئة الأصيلة التي

هي جزء من تكوينها الفسيولوجي وطبيعتها البشرية، ونجاحها وفخرها لانتمائها لبيئتها المحلية من أساسيات نجاحها ووصولها لأعلى المراكز والمراتب في البيئة العالمية، فشخصيتها التنافسية التي تملكها عبارة عن تراكمات لتحديات خاضتها، وخلقت منها الدكتورة سميرة الخبيرة الاستشارية القائدة والرائدة.

أما تأثير البيئة الدولية على الدكتورة سميرة فإن الاختلاط بناس أو بيئة غير البيئة الأصلية لأي كان يعلم الإنسان ويفتح أمامه آفاقاً لم تكن في الحسبان، ولقد وصلت د. سميرة لمرحلة أنا شخصياً أصفها بالمعلمة التي تفتح أمام من يتعرف عليها أو يعرفها آفاقاً لم تكن في الحسبان، فهنيئاً لبلد من بين بناته وأولاده الدكتورة سميرة التويجري، وأقول للقيادات العربية والخليجية والسعودية: ندائي لكم احتووا بناتكم، احتووا أولادكم، ومكان الدكتورة سميرة بيننا؛ بين القيادات الخليجية، بين الوزيرات الخليجيات، بين السفيرات الخليجيات.

شاهد من أهلها

د. بسمة: أختي شجاعة شغوفة بالعلم واكتساب الخبرات الجديدة والإصرار على تخطي العقبات

من الرياض تحدثنا د. بسمة مزيد التويجري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود قسم المالية، كلية إدارة الأعمال، وأخت د. سميرة عن أهم العوامل التي أثرت على مسيرة د. سميرة المهنية قائلة: البيئة العائلية المحفزة على العلم وتحقيق الذات ممثلة في شخصية الوالد -رحمه الله- الذي كان طوال حياته حريصاً على أن نبلغ جميعاً أعلى المراتب العلمية، ثم فرصة الابتعاث والدراسة في أرقى جامعات أمريكا "هارفارد"، وبطبيعة الحال روح المنافسة الشريفة بين الإخوة للحصول على درجات عالية من العلم وتسخيرها لخدمة الوطن.

وعن السمات الشخصية للدكتورة سميرة التي ساهمت في مواصلتها مسيرة النجاح، تقول د. بسمة: الشغف بالعلم واكتساب الخبرات الجديدة بالإضافة إلى الشجاعة والإقدام في خوض تجارب جديدة مع الإصرار على تخطي كافة العقبات، وقبول التحديات ناهيك عن الشخصية القوية المؤثرة المدعمة بالتمكن من اللغتين العربية والإنجليزية وطبعاً لا ننسى الطموح العالي.

وتستطرد د. بسمة بكثير من الفخر بأختها قائلة: "شعوري الشخصي تجاه نجاحها هو شعور دائم بالفخر والاعتزاز، فأي نجاح لسميرة هو نجاح لي وللأسرة ككل، ولقد دعمت سميرة معنوياً في مراحل عدة من حياتنا وسأبقى أدعمها ما حييت فهي الأخت والصديقة وتوأم الروح".

وأخيراً وعن تحقيق التوازن بين الحياة العملية والشخصية في حياة د. سميرة تقول د. بسمة: "تحقيق التوازن هو أمر في منتهى الصعوبة لسيدة مثل د. سميرة نظراً لطبيعة عملها الذي يستوجب الكثير من الأسفار لمعظم بلدان العالم إلا أنها تحاول وبإخلاص المحافظة على هذا التوازن وتنجح في خلقه في معظم الأحيان".

أكد أنه متكامل وسيأتي بخير.. د. الشيخ لـ"الرياض":

النظام الجزائي للاعتداء على المال العام على طاولة هيئة "الشورى" خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119695

الرياض - عبدالسلام البلوي

دخلت دراسة تشريع نظام لحماية المال العام عامها السادس عشر ومضى 417 يوماً على تعثر المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى وإحالته للجنة خاصة لدراسته من جديد، رغم المطالبات المتعددة والمتكررة لديوان المراقبة العامة الذي يشكو من استمرار العديد من الجهات المشمولة برقابته ارتكاب مخالفات وتجاوزات مالية رغم صدور قرارات سامية بشأنها، وعدم معالجتها لهذه المخالفات وتكرارها مما أشغل الديوان في تابعتها

المشروع تضمن إقرار الذمة المالية للوزراء وعدة مستويات وظيفية وتدرج في العقوبات

واضطراره إلى إدراجها في تقاريره سنة بعد أخرى وعلى مدى 13 عاما منذ عام 1422 وحتى 1435، وقد ترتب على ذلك الحد من قدرة الديوان على التوسع في عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء، كما لم تخلُ تقارير هيئتي الرقابة والتحقيق ومكافحة الفساد، لإنجاز هذا المشروع وتضمينه جزاءات كافية لمساءلة ومحاسبة جميع من يخالف الأوامر السامية والقرارات والتعاميم المتعلقة بحماية المال العام، ومواكبة دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لأجهزة الرقابة وتعزيز دورها وتمكينها من القيام بدورها على خير وجه في حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والإسهام في القضاء على مظاهر الفساد.

تشريع نظام حماية أموال الدولة يدخل عامه السادس عشر.. رغم مطالبات الأجهزة الرقابية

من جهته كشف د. سعيد الشيخ رئيس اللجنة الخاصة المشكلة قبل أكثر من سنة لدراسة مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد تعثر مرور المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية، الانتهاء من مرحلة الدراسة وجاهزية النظام لتقديمه على الهيئة العامة للشورى في غضون أسبوعين، مؤكداً ل"الرياض" أن الدراسة استوفت الجوانب الوقائية لحماية المال العام إلى جانب الجزائية والتدرج في العقوبات كما جعلت التعريفات أدق للاختلاس والاستيلاء والاحتيال والشروع لتوضيح الجرم بشكل واضح، وفصلت العقوبات لكل حالة وركزت على توصيفها أكثر لتساعد المحكمة الجزائية في تحديد العقوبة التي تضمنت حبس الحريات السجن والغرامة المالية، كما بينت الدراسة التي دعت اللجنة إليها عدة جهات للاستماع لرأيها ومالديها كديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية وجهات أخرى كما استأنست برأي قانونين من داخل وخارج مجلس الشورى، كما حددت اللجنة في دراستها جهات الضبط والتبليغ والتحقيق وأيضاً العقوبات التبعية كبيان عودة الموظف بعد ثبوت جرمه وغير ذلك، وتفصيل حالات وأحكام الشروع والمبلغ الشريك في الجريمة.

وأضاف د.الشيخ أن اللجنة أدخلت في مواد النظام مايخص إقرار الذمة المالية للوزراء ومستويات وظيفية معينة، كما شدد على التحري في حالات الاشتباه، مؤكدا أن النظام متكامل و يأتي بخير".

يذكر أن نظام حماية المال العام مر بمراحل عديدة أثناء دراسته في الجهات التشريعية، الشورى، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، حيث كانت البداية حينما صدر أمر سامٍ في نهاية شهر جمادى الأولى عام 1421 بتشكيل لجنة لدراسة مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استخدام السلطة، المقترح من هيئة الرقابة والتحقيق وتعديل اسمه ليصبح "مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة السلطة" والذي أحيل إلى مجلس الشورى وبعد دراسته من لجنة الإدارة والموارد البشرية أقره الشورى قبل أكثر من 16 سنة وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر صفر عام 1426 ثم أعيد إليه للرد على التباين الذي حدث بينه وبين مجلس الوزراء فأقر الشورى النظام مجدداً في الرابع عشر من شهر صفر عام 1428.

وبذلت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مرحلة الدراسة لنظام مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام حماية المال العام ومعالجة التباين مع مجلس الوزراء، جهدها في دراسة المشروع وأجرت تعديلات على سبع مواد جديدة وعدلت ستاً أخرى على مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد ان لاحظت خلو النظام من نصوص لحماية ووقاية المال العام من الاعتداء عليه واقتصاره على أحكام تتعلق بتجريم حالات الاعتداء وتقرر عقوبات لتلك الجرائم، مؤكدةً ان مكافحة الفساد المالي تتطلب تلافي الفراغ التنظيمي المتمثل في عدم وجود نظام شامل لحماية المال يتضمن الأحكام الجزائية والوقائية، رافضةً الاحتجاج بوجود لوائح وأنظمة وتعليمات تتضمن التصرف بالمال العام، للقول بعدم الحاجة لنظام الحماية وأكدت ان وجود هذه النصوص مبعثرة في تلك المصادر أدى إلى ضعف الجانب الوقائي لحماية المال العام، إلا أن مشروع لجنة الإدارة لم ينجح وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثامن عشر من محرم عام 1436 بعد نحو الاستماع إلى عشر مداخلات فقط واعتبر أعضاء حينها أن تشكيل لجنة خاصة سيعيد المشروع للمربع الأول في إعداد الدراسة وإن استفادت من مشروع اللجنة المختصة وبالتالي تأخر حسم نظام لحماية المال العام الذي تنتظره هيئة مكافحة الفساد وسبق للمجلس أن أقر توصية للجنة حقوق الإنسان المختصة بدراسة أداء "نزاهة" وطالب الهيئة بسرعة استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام.

أكد أن الحادث يدل على خلل في المنظومة الصحية

م. الفالح: لن يتم افتتاح مستشفى جازان حتى نتأكد من جاهزيته لحالات الطوارئ

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1119419

جازان - عادل الزائري

نقل وزير الصحة م. خالد الفالح تعازي ومواساة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- لأسرة المتوفيتين جميلة الفيفي وابنتها صفية الفيفي، واللتين قضتا في حادث الحريق الذي اندلع بمستشفى جازان العام.

وسأل م. الفالح الله تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته وغفرانه وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.

وقال وزير الصحة: "إن الحادث أليم ويمس مشاعر كل مواطن وبالذات منسوبي وزارة الصحة، وعندما يحدث مثل هذا الحادث ويتوفى مثل هذا العدد، فلا شك أن هذا يمثل خللًا في المنظومة الصحية، التي نأمل إن شاء الله أنها لن تتكرر في أي موقع صحي آخر".

كما أكد وزير الصحة، خلال جولة تفقدية لمبنى مستشفى جازان مساء أمس الأول، على أنه ستتم عملية إعادة تأهيل المستشفى بعد التأكد من الدراسات الهندسية الكاملة، ولن يتم افتتاحه حتى يتم التأكد من تأهيل المستشفى للتعامل مع حالات الطوارئ.

وقد أطلع م. الفالح على الأضرار والآثار المترتبة على حادث الحريق الذي اندلع خلال الشهر الماضي، واستمع إلى شرح مفصل من مدير المستشفى ومدير المشروعات بصحة جازان عن التلفيات التي نتجت عن الحريق، وحثهم على أهمية المهنية والإخلاص في العمل وإعداد دورات تدريبية في عملية الإخلاء، حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث مرة أخرى.

"الصحة" تضع 11 هدفا لـ "التحول" أبرزها التطوير والاستثمار والتأمين

تتضمن تعزيز الأبحاث وتوفير الفرص الوظيفية وتوطين صناعة الدواء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654324

المدينة – جدة

علنت وزارة الصحة عن 11 هدفًا تطلق بهم عصر «التحول»، الذي يستهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، أبرزها تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز سلامة المرضى، رفع كفاءة التشغيل، ودعم أعمال القطاعين العام والخاص، وصناعة الأدوية والمستلزمات الوطنيه بأيدٍ وطنية، إلى جانب التامين الصحي لكل مواطن.
وأبلغت الوزارة كافة منسوبيها بمختلف فئاتهم في المرافق الصحية المختلفة بأنها ستبدأ مشروع «التحول» كون المملكة أطلقت برنامج «تحول وطني» كبير يحمل نقلة نوعية في مستوى الحياة في المملكة في كل نواحيها، ومن أهمها مجال الصحة.
وقالت إنه نظرًا لأن تحقيق هذه الرؤية النيرة لقيادة المملكة يملي علينا تحديات كبيرة في كل مجال نعمل فيه، واستجابة لهذا فقد وضعنا ميثاقًا لوزارة الصحة يحمل أهدافًا غاية في الطموح، بنيت على القدرات المميزة لدى فريق العمل في الوزارة وحرصهم على الأداء المتميز. ومتطلبات هذه الأهداف تملي القيام بتحول نوعي كبير في كل ما نؤديه من أعمال، أينما كنا في منظومة الخدمات الصحية. وتتطلب أهداف ميثاق وزارة الصحة تحقيق تغييرات أساسية في النموذج الذي نتبعه في خدمات الرعاية الصحية؛ وهذا سيتطلب تعزيزًا جذريًّا للدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة، وتقنية المعلومات بالأخص في كل نواحيها.
كما سيتم تقوية دور الأبحاث الطبية والعلمية في مساندة عملنا، وسنعزز أنظمتنا الصحية، ويشمل ذلك تعزيز دور الصحة الأولية والرفع من جودة الخدمات الطبية وتعزيز سلامة المرضى، وسنزيد من كفاءتنا التشغيلية إلى أعلى المستويات، ونرفع من كفاءة الإنفاق إلى أقصى ما يمكن.
وتشمل الأهداف بناء الشراكات القوية مع كل من يمكنه دعم أعمالنا في القطاعين العام والخاص في المملكة وعلى المستوى الدولي، إلى جانب إنشاء نماذج جديدة للاستثمار والتمويل في المجالات الصحية، وتطوير أنظمة الحوكمة والتراخيص والاعتماد بالوزارة، وسيعزز ذلك دور القطاع الخاص في دعم منظومة الخدمات الصحية، وخصوصًا في مجال توطين صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في المملكة.
وأشارت إلى أن برنامج التحول سيتيح الفرصة لكل مواطن للانضمام لنظام تأمين صحي وطبي قوي يتيح له الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، ولا شك في أن إتاحة الفرصة لكل العاملين في الوزارة لرفع مستوى كفاءتهم ومهاراتهم وتأهيلهم أفضل تأهيل، بالإضافة إلى استقطاب الآلاف من أبناء الوطن للعمل في كافة مجالات الخدمة الصحية، وتقديم أفضل فرص التعلم والتأهيل لهم، هو حجر الزاوية للتحول الذي نسعى إليه. وكنواة لهذا التحول، ولدعم انطلاقاته، فسوف نقوم بتأسيس فريق لبرنامج التحول هذا، سيكون من أولى مهامه وضع استراتيجية إدارة التغيير لهذا التحول، وتحديد أولوياته ونطاقاته وخطط العمل فيه، ومن ثم تنفيذ خارطة الطريق. وسيقوم الفريق بدعم المبادرات المتعلقة بالتحول والتأكد من تماشيها مع الأهداف، وضمان حسن أدائها ومتابعة تنفيذها من خلال متابعة مؤشرات الأداء لكل مبادرة، والتأكد من حسن التنسيق بين جميع الجهات المعنية بجهود التحول في الوزارة وخارجها، ووضع استراتيجيات التواصل حول جهود التحول ومتابعة تنفيذها.
وستعتمد الوزارة على كل أولئك الطموحين وأصحاب الخبرة والتأهيل في مجالات عمل فريق التحول من العاملين في الوزارة؛ لينطلقوا به حتى يصبح حقيقة واقعة يزدهر فيها كل مجال من مجالات خدماتنا الصحية. ودعت الوزارة الراغبين والقادرين من منسوبي الوزارة الى الانضمام للبرنامج للاستفادة من كافة الخبرات في جميع المجالات.

الملك سلمان والمعوقين.. سجل متفرِّد من العطاء

صفحة عمرها 30 عاما من الاهتمام الشخصي والمبادرات الإنسانية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654335

المدينة – الرياض
تتجسّد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لأهمية استثمار قدرات كافة فئات المواطنين في مسيرة تنمية المجتمع، وقناعته بأننا جميعًا شركاء لنا نفس الحقوق، وعلينا نفس الواجبات، وتتجسّد هذه الرؤية في رعايته واهتمامه -أيده الله- بقضية الإعاقة واحتياجات المعوقين، التي تمثل جانبًا من أولويات واهتمامات شخصيته الإنسانية الفريدة.وهذه العلاقة الإنسانية المميّزة هي صفحات في سجل عمره 30 عامًا من الاهتمام الشخصي والمبادرات الإنسانية والعلمية، ودعمه -حفظه الله- لاحتياجات المعوقين، حيث كانت البداية على وجه التحديد عام 1402هـ مع توجيهه، وكان أميرًا للرياض -حينذاك- بدعم إنشاء جمعية الأطفال المعوقين، واحتضان جمعية البر بالرياض لهذه المنشأة الجديدة. وشهد ختام المؤتمر صدور الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين، ذلك النظام الذي خطا مشروعه بدعم ومساندة لا محدودة منه عن كثب، خطوات إعداده من قبل اللجنة المشرفة المشكلة من عدد من المسؤولين والعاملين بالجمعية، ومركز أبحاث الإعاقة.
ويُعدُّ مركز الملك سلمان لرعاية الأطفال المعوقين بحائل تفعيلاً لمنظومة متكاملة من الأهداف أبرزها امتداد مظلة الخدمات المتخصصة والمجانية إلى مناطق المملكة كافة، وفقًا لاحتياجات تلك المناطق، وفي ظل الدعم المميز الذي حظيت به الجمعية منه -رعاه الله- فقد تفضل برعاية افتتاح المركز، وقدّم تبرعًا كريمًا لإنشاء مسجد بجوار المركز.
أبحاث الإعاقة
أمّا علاقته مع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة فهي صورة أخرى من صور إيمانه العميق بدور العلم في مواجهة قضايا المجتمع، والإسهام في تنمية الإنسان، فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن حظي المركز، ومنذ أن كان فكرة إلى أن أصبح واقعًا مشرّفًا بدعمه ومساندته. ومؤخرًا رعى خادم الحرمين في قصر السلام بجدة يوم الخميس 8 رمضان 1436هـ، حفل وضع الحجر الأساس لمشروع «خير مكة» الاستثماري الخيري العائد لجمعية الأطفال المعوقين.

"الشورى" يناقش نظام تكريم الشهداء وإبراء ذمتهم وتوحيد المزايا

طالب بإستراتيجية محددة المعالم لتصحيح الصورة النمطية عن المملكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654342

جابر المالكي – الرياض
يناقش مجلس الشورى الاثنين المقبل، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع نظام تكريم شهيد الواجب، ومَن في حكمه المقدّم من عضو المجلس الدكتور حمد آل فهاد، استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى.
ويتضمن مقترح المشروع، حفظ حقوق الشهداء، والمصابين، والأسير، والمفقود، وتأمين الرعاية اللازمة لذويهم من بعدهم، وخلافتهم في أهلهم بخير، وتعجيل إبراء ذمة الشهيد، وتوحيد مزايا، وحقوق الشهداء، وتسهيل إجراءاتهم، وإزالة الفوارق والاختلافات في آلية صرف مستحقاتهم، بما يشجع على روح التضحية، وبذل النفس، والاستبسال في سبيل حفظ أمن الوطن وحماية مقدساته.
كما يناقش المجلس الثلاثاء المقبل تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الخارجية. وقد ضمنت اللجنة في تقريرها 6 توصيات منها مطالبة وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الإسلامية

والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة التعليم، ووزارة الثقافة والإعلام لإعداد إستراتيجية محددة المعالم، ومتضمنة مؤشرات للقياس حول مكافحة التطرّف والإرهاب وتصحيح الصورة النمطية عن المملكة.
وطالبت لجنة الشؤون الخارجية في توصية أخرى وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، ووزارة التعليم، ووزارة الثقافة والإعلام لوضع برامج توعوية وإعلامية وتربوية للحد من تصرفات بعض السيّاح السعوديين المسيئة لسمعة المملكة بالخارج.

"الشورى" يناقش نظام تكريم الشهداء وإبراء ذمتهم وتوحيد المزايا

طالب بإستراتيجية محددة المعالم لتصحيح الصورة النمطية عن المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160117/Con20160117819776.htm

ثامر قمقوم (عرعر)
تظل قضية السجناء السعوديين في العراق، الملف الأسخن بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وبغداد بشكل رسمي من حيث التمثيل الدبلوماسي، يتطلع أهاليهم إلى طي هذا الملف في أقرب وقت ممكن، خصوصا بعد مباشرة السفير السعودي في العراق ثامر السبهان، وانتهاء إجراءات الحصول على الأوراق الرسمية لعمل منسوبي السفارة.
وينتظر الأهالي عودة أبنائهم بأسرع ما يمكن، سيما السجناء الذين انتهت محكوميتهم في العراق، وتأخرت عودتهم بسبب عدم وجود ممثلية للسعودية في بغداد، وعدم وجود من يتابع إجراءاتهم. بدورهما عبر المتحدثان باسم أهالي السجناء السعوديين في العراق عبدالله الناهض الحربي، والمهندس علي بن سعد القرني، عن أملهما في سرعة تواصل مسؤولي السفارة السعودية في بغداد مع السجناء السعوديين، خصوصا بعد انتهاء إجراءات عمل السفارة في العراق، وأكدا أن آمالهما كبيرة بإنهاء هذا الملف في أسرع وقت ممكن. «عكاظ» حصلت على آخر قائمة للسجناء السعوديين تم حصرها بشكل شبه رسمي، وهي القائمة التي ثبتت في السجلات الرسمية لوزارة العدل العراقية وتم تزويد الجهات الرسمية الحكومية بها، وتضم 69 سجينا سعوديا موزعين على عدد من السجون العراقية وأبرزها سجن الناصرية .. وفي ما يلي تنفرد «عكاظ» بنشر الأسماء مصنفة حسب الحكم الصادر بحق كل منهم:
المحكومون بالإعدام:
بدر بن عوفان بن رهق بن مفضي العمودي الشمري
عبد الله بن عزام بن صالح بن مسفر القحطاني
شـــــــــــادي بن مسلم بن معلا الصاعدي
محمـــــــــــود بن سيـــــدات الشنقيطي
عـــلي بن حســـــــــــن بن علي الشهري
المحكومون بالإعدام ثم خُفف:
فيصل بن عبد الله بن احمد الفرج
علي بن سالم بن راشد المري

عبد الرحمن بن سعد بن عبدالرحمن الشمراني
ناصر بن مبارك بن معجب الودعاني الدوسري
المعتقلون تحت المحاكمة:
صلاح بن محمد بن مجول علي
علاء بن عبد الرؤوف بن توفيق قاسم
محمد بن عبد الله ال عبيد الشمري
بتال بن عميش بن عايض بن بتال الحربي
حسن بن يحيى بن حسن العلولي
محمود محمد سلامة بخيت الشريف
عايش بن علي بن حسين الحربي
عبدالله بن رفيع بن مظهور الشمري
نايف بن غازي الحربي
ماجد بن سعد بن عايض البقمي
محمد بن عبد الله (الجوهري) الحويطي
عبد الرحمن بن محمد القحطاني
جار الله بن سليم بن محمد الجار الله
تركي بن عبد الله الكربي
فهد بن خلف بن مفضي آل حيزان
معتقلون «تجاوز حدود»
إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المعيقل
بندر بن منصور بن حمد اليحيى
حصين بن عليوي بن حصين العرجاني
خالد بن إبراهيم بن سليمان الرياعي
زيد بن ذياب بن عبدالله الشمري (يعاني من فقدان الذاكرة)
زيد بن راكان بن أحمد التمياط
سالم بن حمود الطواله الشمري (خريج جامعة اكسفورد)
سعيد بن علي بن محمد المطرفي (دخل العراق لزيارة والدته)
سليمان بن حمدان بن صالح الشمري
صالح بن سعد بن مزهر القحطاني
عبدالله بن حمود بن عبدالعزيز التويجري
عقاب بن اونيس بن عقاب الشمري
عمر بن عبيد بن حمود العلي
فايز بن محمد بن حمود المحاني السهلي
فواز بن مخلف بن عوده القيضي السرحاني
ماجد بن سعيد بن حامد الغامدي (نالت منه الكلاب أثناء التحقيق)
ماجد بن عبد الله بن سعود الدريبي
محمد بن سعيد بن فلوة القحطاني
منصور بن عبدالله بن لافي البشري الحربي
هادي بن عماش بن سليمان العلي (ماجستير فيزياء)
وليد بن عايض بن سعد آل مهدي القحطاني
ياسر بن سالم بن جبر الشريف
ناصر بن مشهور بن معاشي الرويلي (أقدم سجين سعودي في العراق منذ عام 1995م)
محمد بن عثمان بن مفرح الزهراني
معتقلون «قانون مدني»:
أحمد بن رجاء بن مناور الحربي
أسامة محمود أنور سعد

بندر بن سعود بن عوض الزهراني
حمدان بن فرحان بن ورهان الرويلي
زاهر بن فايز بن محمد الشهري
سالم بن نازل بن عبيد الشمري
سعد بن عبدالله بن ناهض الحربي
سعيد بن سعد بن سعيد القرني
سلوم بن محمد بن سلوم بن سعيد
عايد بن محمد بن عايد البقمي
عايش بن علي بن حسين الحربي
عبدالله بن حسين بن سعيد المالكي
عبدالمجيد بن حازم بن فرج العبدلي
عبدالمجيد بن فايز بن عليان العنزي
علي بن حمد بن علي الكربي
علي بن معيض بن علي القرني
عوض بن محمد بن علي القحطاني
ناصر بن خلف بن مضحي العنزي
نايف بن عادي بن عايش المحياني
فهد بن عبدالعزيز بن يوسف فلاتة
أصغر معتقل سعودي:
جابر بن راشد بن مبارك المري
معتقلون عادوا للمملكة:
مساعد بن محيا بن زايد المطيري
صالح بن لافي بن صالح العصيمي العتيبي
مروان بن إبراهيم بن عبداللطيف الظفر
سعود بن عبد الله بن عياد الشمري
عبد الله بن محمد بن هندي العنزي
نمر بن عايض الشيباني العتيبي
يوسف بن عوض بن دليم الشمري
جمال بن يحيى بن محمد الغروي
محمد بن حمدان بن محمد العماري
ياسر بن محمد بن أحمد الغامدي
خالد بن أحمد بن سعدون أحمد (تشادي مولود في السعودية)

السجن والاعتذار في صحيفتين لمواطن تلفظ على طليقته

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160117/Con20160117819787.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

أيدت محكمة الاستئناف حكما يقضي بسجن مواطن ستة أشهر والجلد 75 جلدة، ونشر اعتذار على نفقته في صحيفتين محليتين، لطليقته، نظير حقها الخاص، وذلك عقب إدانته بسبها واتهامها بالخيانة والتطاول عليها بألفاظ خارجة عن حدود الأدب، في مقر عملها في أحد الفنادق بجدة.

وكان الحكم الذي أصبح نهائيا وواجب النفاذ، أصدرته المحكمة الجزائية في جدة، تضمن أخذ التعهد من المحكوم عليه بعدم العودة مستقبلا إلى تصرفه والتعرض لمطلقته بالسوء قولا أو فعلا.

ووفق الوقائع -التي تحصلت عليها «عكاظ»-، فإن المدعية التي تعمل في فندق بجدة، تقدمت ببلاغ اتهمت طليقها بتكرار الاتصال عليها في مقر عملها، والتحدث مع مسؤولين في الفندق، واصفا إياها بألفاظ خارجة عن الأدب، بهدف تشويه سمعتها، وأرفقت تسجيلات صوتية من إدارة الفندق تثبت صحة دعواها، وبسماع التسجيلات تبين وجود عدة مقاطع تضمنت عبارات سب وقذف من المدعى عليه، مهددا الفندق بإحضار هيئة الأمر بالمعروف والشرطة وهيئة السياحة.

وفيما أقر المدعى عليه، بصحة التسجيل، بعد حضوره بالقوة الجبرية إلى المحكمة، طعن في تسريبها من إدارة الفندق، وهو ما ردت عليه المحكمة بأن من حقه إقامة دعوى مستقلة ضد الفندق، كاشفا وجود خلافات ومشكلات بينه ومطلقته بسبب حضانة طفله، معترفا بالتلفظ عليها، لكنه -حسب قوله- لم يقصد قذفها.

وأحال القاضي طرفي القضية إلى لجنة الصلح لتقريب وجهات النظر ومحاولة الإصلاح بينهما، لكن اللجنة ردت بتعذر الصلح بينهما، الأمر الذي دعا المحكمة لإصدار حكمها.

تراجع توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص38%

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819349.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف عدد من أعضاء الشورى، أن معدل توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص انخفض بنسبة 38 في المئة في العام الماضي وأن معدل البطالة زاد إلى 11.7 في المئة من السعوديين، وارتفعت معدل تأشيرات العمالة الوافدة إلى أكثر من 60 في المئة.

وأوضح عضو المجلس الدكتور عبدالله العتيبي، أن نسبة العاملات المنزليات الهاربات وصلت إلى 60 في المئة من إجمالي عدد العاملات المستقدمات العام الماضي وهو ما وصفه بالأمر المقلق.

واستعرض الدكتور مشعل السلمي، أرقاما تكشف فشل برنامج نطاقات، وقال: «إن الأرقام الموجودة في التقرير تشير عكس أهدافه في زيادة التوطين وخفض زيادة العاملين». وبين أن التقرير كشف انخفاض معدل توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص بنسبة 38 في المئة في عام (1436/1435) عن المعدل الذي كان عليه في العام 1435/1434، وارتفع معدل البطالة 11.7 في المئة، وارتفع معدل تأشيرات العمالة الوافدة بمعدل 60.35 في المئة، وارتفع عدد العاملين غير السعوديين في منشآت القطاع الخاص في الأعوام الثلاثة الماضية: بلغ عددهم عام 2012 (7.352.900) عامل،

و2013 (8.212.782) عاملا، و2014 (8.471.364) عاملا، يمثلون ما نسبته حوالي (85 في المئة) من العاملين في القطاع الخاص، وما نسبته حوالي (40 في المئة) من عدد السكان السعوديين.
وتساءل السلمي عن سبب عجز برنامج نطاقات في استيعاب (560.539) مواطنا عاطلا.
ولاحظ الدكتور سعيد الشيخ أن استراتيجية العمل لم تسهم في حل مشكلة الحد من البطالة، لافتا إلى فشل برنامج نطاقات وحماية الأجور. واستشهدت الدكتورة فدوى أبو مريفة بالإحصائية التي أعلنتها وزارة الداخلية والمتعلقة بالجرائم والانضمام لعالم الإرهاب لبيان حجم خطورة عدم توظيف المواطنين. وتساءل الدكتور سعدون السعدون عن أوضاع العاملين في المنشآت ذات النطاق الأحمر -ضمن برنامج نطاقات- في ظل تعطل أعمال مؤسساتهم. وتساءل عضو آخر عن مدى نجاح برنامج نطاقات في توطين الوظائف والحد من استقدام العمالة.

وكيل الشؤون الاجتماعية: 12.5 مليار ريال لمليون مستفيد من معاشات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819350.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تصدى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم، لهموم المحتاجين، وعمل جاهدا على تحقيق متطلباتهم، متلمسا احتياجاتهم، وأصدر توجيهاته لوزارة الشؤون الاجتماعية للوصول إلى المواطن أينما كان في المدن والقرى والهجر، فأصدر قراراته الإنسانية التي مازال صداها يتردد دعوات بأن يمد الله في عمره ليبقى عونا لشعبه الذي أحبه، واعتمد خلال العام الأول من عهده الميمون مليارات الريالات لتحسين معيشة المواطنين.
وكشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد بن عبدالله العقلا عن محصلة الأعمال التي حققتها الوزارة خلال عام من تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة، مبينا أن الضمان الاجتماعي قدم دعمه لمشاريع تنموية لـ12917 أسرة منتجة، وبلغ عدد المستفيدين من كافة البرامج المساندة 1.2 مليون مستفيد، من تسديد جزء من فواتير الكهرباء، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي، ورسوم القياس.
وبين أن مليون حالة استفادت من معاشات الضمان بإجمالي مبلغ تجاوز 12.5 مليار ريال، مضيفا: «تم تعديل سلم معاشات الضمان، وصرف راتب شهرين لمستفيدي الضمان وصرف معونة رمضان، وارتفع عدد مكاتب الضمان الاجتماعي خلال هذا العام إلى 116 مكتبا، وشمل برنامج المساعدات المقطوعة 337 ألف حالة بمبلغ تجاوز 4.5 مليار ريال». وقال: «إن أهم القرارات التي شهدتها وكالة الضمان تعديل سلم معاشات الضمان الاجتماعي إلى ألف ريال للفرد الواحد شهريا، بدلا من 862 ريال شهريا، وبلغت عدد الحالات المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي 997.567 حالة بقيمة أكبر من 12 مليارا و590 مليون ريال».
وأضاف: «خلال العام الأول من تولي الملك سلمان مقاليد الحكم صدرت مكرمتين ملكيتين، الأولى صرف راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي بلغ 2.6 مليار ريال، وصرف معونة رمضان لعام 1436 بواقع 1000 ريال لكل مشمول بالضمان الاجتماعي، وإجمالي المبلغ المعتمد 1.8 مليار ريال».
وأكد أن الوزارة ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي تعمل على مراجعة عدد من المشاريع الجماعية، كمشروع إنشاء 20 كشكا لبيع منتجات الأسر الضمانية النسائية المنتجة في عنيزة بمليوني ريال، لافتا إلى أن الوزارة مستمرة في تنفيذ العديد من البرامج كتسديد جزء من فواتير الكهرباء، وبين أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء قدم خدماته لـ 4.888.907

مستفيدين بمبلغ 1.201.988.424 ريالا، في حين بلغ عدد الحالات المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي 228.733 حالة، وبلغت قيمة المبالغ المصروفة لها 68.140.320 ريالا.
وأوضح أنه تم إدراج 8 مشاريع سكنية لـ663 وحدة سكنية، ضمن برنامج الإسكان الخيري المعتمدة في المنافسة الثالثة لبرنامج الفرش والتأثيث بتكلفة بلغت 17.999.032 ريالا، خلال الفترة من 1436/4/9 حتى 1436/11/16.
وقال إن عدد مساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي التي تم فرشها وتأثيثها 1920 وحدة سكنية بقيمة 7.091.931 ريالا، بينما بلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها لجميع الشركات والمؤسسات المتعهدة بالفرش والتأثيث لمساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي ومشاريع الإسكان الخيري 158.143.797.72 ريال.

السجن والجلد عقوبة مدعيات الهجر

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249387&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
كشف مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ"الوطن" أن 20 % من المهجورات المنتسبات للضمان الاجتماعي لا يستحققن الحصول على الدعم المالي. وأوضح المصدر، تحتفظ الصحيفة باسمه، أن التلاعب بات من وسائل الحصول على الضمان ويستخدمها بعض المواطنين، مشيرا إلى أن هناك أموالا تذهب إلى متحايلات يدعين الهجر ويشاركهن أزواجهن وبعض الأقرباء من العصبة الذين يدعون كذبا خلال التسجيل بمكاتب الضمان أن "المرأة" طالبة الدعم في وضع الزوجة المهجورة، وهذا الفعل فيه استيلاء على مبلغ الضمان بدون وجه حق.
وبين المصدر أن هناك 318 مليون ريال تصرف للمهجورات شهريا ويبلغ عددهن 28 ألف امرأة.
وحول عملية الحفاظ على أموال المستحقين قال المصدر إن الوزارة لجأت إلى وضع عدة إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل، ومن ضمنها إثبات الهجر عبر صك من العصبة أمام المحكمة، مشيرا إلى أن الحكم الشرعي بالهجر سيفعل أمام القضاء مع وجود ذوي العصبة ويكون بالشهادة أمام القاضي، ويتوقع أن يمنع هذا الإجراء التلاعب خشية للعقوبة التي يتوقع أن تكون السجن والغرامة.
من جانب آخر، أوضح المصدر أن وكالة الضمان الاجتماعي ترفع طلبات الراغبين في الانضمام إلى الضمان حاليا عبر برنامج ربط إلكتروني من كافة فروع الضمان المنتشرة بالمملكة الأمر الذي يحد من سبل التلاعب.
وقدر عدد المستفيدين المشمولين بالضمان بنحو 950 ألف مستفيد ومستفيدة يحصلون على معونات شهرية حسب تصنيف ظروفهم المعيشية.
من جانبها، قالت المستشارة القانونية المحامية بيان زهران إنه يحق للشؤون الاجتماعية إحالة من يثبت في حقهم التلاعب والاحتيال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وإذا ثبت تحايلهم أحيلت القضية إلى المحكمة المختصة لمعاقبتهم بموجب أحكام قضائية، وقد تصل العقوبات إلى السجن والجلد.

لجنة الحماية: 15 حالة عنف شهريا بالأحساء

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249388&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال

أكد عضو في لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة الأحساء أن معدل حالات الإيذاء والعنف على اختلاف أنواعه يصل إلى 15 حالة شهريا، مبينا أن اللجنة يردها ما بين 20 إلى 30 بلاغا عن حالات إيذاء وعنف إلا أنه بعد التأكد من تلك البلاغات يتضح أن نسبة منها كاذبة أو كيدية أو مبالغ فيها، وتستند اللجنة في إثباتاتها لصحة البلاغات الواردة من خلال تقارير طبية تصدر من المستشفيات، ومحاضر الشرطة.

فيما أكد عضو اللجنة ممثل وزارة العدل في الأحساء عادل الزيد، على ارتفاع حالات الطلاق في المحافظة، مرجعا ذلك إلى أجهزة الاتصالات الحديثة، وأن ما نسبته 80% من أسباب الطلاق تعود إلى أسباب ضعيفة جدا، كما استعرض بعض المفردات القضائية المتعلقة بالأسرة، والتي من بينها الوكالة، والإعالة والولاية وشروط كل واحدة منها.

حالات العنف الجسدي

يشير الأخصائي الاجتماعي في الفريق التنفيذي بلجنة الحماية الاجتماعية في الأحساء علي محمد الحمد، إلى أن إحصائيات حالات العنف في المحافظة لا تشكل ظاهرة مقارنة بعدد السكان الكبير، وأن معظم الحالات الواردة للجنة هي حالات عنف جسدي ونفسي بخلاف العنف الجنسي "التحرش" التي تعد نسبته قليلة جدا، وتتلقى تلك البلاغات 8 جهات هي المحافظة، والمستشفيات، والمدارس وإدارة التعليم، والشرطة، والجمعيات الخيرية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز البلاغات الهاتفي.

تصرفات عدوانية

يقول الحمد إن اللجنة تهدف إلى الإصلاح والتركيز على حل المشكلات وديا بين الأطراف، والتأهيل الاجتماعي والنفسي من خلال الجلسات العلاجية والإرشادية والنفسية، إلى جانب الإيواء بعد التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي، مبيناً أن هناك دراسات أظهرت أن الأفراد الذي يعيشون في أسر يسودها العنف هم أكثر قابلية لتكون تصرفاتهم عدوانية، وأن الأزواج الذين يشبون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لأولادهم وزوجاتهم عشرة أضعاف الرجال الذين يشبون في أسر لا يسودها العنف، مضيفاً أن الأطفال يتأثرون بالسلوك العدواني للآباء والأمهات، ويكتسبون العنف أكثر من تأثرهم بالنصائح الموجهة إليهم بعدم ممارسة العنف مع الآخرين، داعياً إلى ضرورة تبني لجان التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية تهيئة أطراف تلك الحالات ودمجهم في المجتمع عن طريق إيجاد وظائف، وإنشاء مجالس للشورى على مستوى الأسرة.

• عمل القصيم" ينهي شكوى 150 عاملاً

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13494240

الرياض - «الحياة»

أنهى مكتب العمل في عنيزة، شكوى أكثر من 150 عاملاً في إحدى شركات المقاولات بالمحافظة، امتنعوا عن العمل، بسبب التأخر في صرف أجور ساعات العمل الإضافية، وتحميل الشركة العاملين فيها أعباء مالية غير مستحقه لعدم التزامها بشروط ووسائل الصحة والسلامة المهنية بالعمل، والسكن الخاص بالعمالة، وعدم التكفل بمصاريف العلاج.

وفور ورود البلاغ إلى مكتب العمل في المحافظة، توجه مفتشو المكتب إلى الموقع، واجتمعوا بكل ممثلي الأطراف للنظر في ملف الموضوع.

وأوضح المدير العام لفرع وزارة العمل في منطقة القصيم تركي المانع، أنه تم الالتقاء بممثلين عن العمالة والاستماع إلى مطالبهم، ومناقشة ممثل الشركة حول مطالب العمالة، مبيناً أنه طلب من العمالة العودة إلى العمل وحضور ممثليهم ومسؤول الشركة إلى مكتب العمل للتحقق من مطالب العمالة، ومدى التزام الشركة بإنهاء مطالبهم.

وقال المانع: «بعد المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق أنهى بموجبه العمال امتناع العمالة عن العمل، واستأنفوا عملهم كالمعتاد».

توعية 200 فتاة و160 أماً بأساليب التحرش وتزويدهن بالمهارات الوقائية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120238

جدة - ضيف الله المطوع

نجح فريق «كفى بي» التطوعي في مبادرته لتوعية 200 فتاة و160 أماً بأساليب التحرش والتي من الممكن أن يتعرض لها الأطفال من مختلف المراحل العمرية، وذلك ضمن جهود سبع طالبات من جامعة الملك عبدالعزيز خلال مشاركتهن في مشروع أيامن سواعد وطن، بالتعاون مع غدن للاستشارات وبناء القدرات، بشراكة استراتيجية مع مؤسسة سالم بن محفوظ الخيرية.

وشهدت المبادرة دراسة أسباب التحرش بالأطفال عبر الاستبيانات الميدانية، وتنظيم عدد من ورش العمل والدورات في المدارس ومراكز الأحياء والحضانات والأماكن العامة، والتي استعرضت قضية التحرش بالأطفال وطرق الوقاية منها وكيفية علاجها، فضلاً عن تزويد الفتيات بالمهارات الوقائية، وحظيت المبادرة بمشاركة مبادرة «نرسم بسمتهم» من ثلث الألعاب، التي ساهمت بتوزيع الألعاب على المستفيدات من المبادرات.

وبحسب عضوات الفريق، فإن المبادرة هدفت لتوعية أولياء الأمور بهذه القضية والحد من مخاوفهم وقلقهم، إلى جانب التوعية بأساليب الوقاية لمساعدة الأبناء والتوجيه المعرفي ورفع الحاجز الديني، واحتواء الوالدين لأبنائهم وتقوية شخصية الأطفال.

يذكر بأن فريق «كفى بي» التطوعي يضم كلا من إيمان حسنين عثمان حسنين، ودااليا علي السبيعي، ودينا علي السبيعي، وغدير سعد الخميسي، ومشاعر عثمان أبابكر، وأماني إبراهيم قيسي، ونسرين أول خير آدم، بمشاركة الإخصائية ميعاد محمد المحيميدي.

توصية برفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن والأحياء

"الشورى" يحذر من شبكات التواصل الاجتماعي ويطالب بالحد من تأثيراتها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120268

الرياض - عبدالسلام البلوي

درست لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات في الشورى التقرير السنوي لهيئة الاتصالات للعام المالي 351436، وخلصت إلى ثلاث توصيات طالبت فيها بالحد من تأثيرات وتداعيات شبكات التواصل الاجتماعي السلبية على النواحي الأمنية

والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ورفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن وبحث سبل زيادة تحفيز الاستثمار في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات ووضع الآليات اللازمة لذلك.
وتبين من تقرير الهيئة أن عدد مستخدمي الانترنت تجاوز 19 مليون و 600 ألف ما يعادل أكثر من 36% من نسبة السكان، وأشارت لجنة تقنية المعلومات إلى أن تزايد عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية وظهور العديد من المخاطر في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع جراء الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بين مواطني المملكة، يستدعي عمل دراسات واتخاذ إجراءات تقلل من تلك المخاطر.
ولأن هيئة الاتصالات هي الجهة التي تهيمن على البنى التحتية لنظم الاتصالات والمعلومات في المملكة وبها المركز الوطني الارشادي لأمن المعلومات المختص بتنسيق جهود الوقاية والتصدي للأخطار والحوادث المتعلقة بالأمن الالكتروني في المملكة، لذا فهي الجهة المؤهلة لمواجهة تداعيات شبكات التواصل السلبية على النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث القدرة التقنية والبحثية أو من حيث القدرة على اتخاذ مايلزم من قرارات.
ولمعاجلة الشكاوى المتزايدة من ضعف شبكات الاتصالات طالبت اللجنة التي يرأسها م. ناصر غازي العتيبي الهيئة بإقامة الأبراج في أماكن مناسبة داخل الأحياء بشكل جمالي ومقبول، مع الالتزام بالحد الآمن من مستويات الإشعاع وفقاً للمعايير التي وضعتها الهيئة الدولية للحماية من الأشعة غير المؤينة، وقد بينت الهيئة للشورى أن النظام الحالي يفرض عليها بناء الأبراج في أمكن محددة على الطرقات العامة وهو مايحول دون تغطية الكاملة للأحياء والمدن وبالتالي تذمر المواطنين واستياءهم من ضعف شبكة الاتصالات وعدم تغطيتها للعديد من المناطق داخل الأحياء في معظم مناطق المملكة.

صفعة" تقود زوجاً للسجن»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819938.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أيدت محكمة الاستئناف، حكما أصدرته المحكمة الجزائية بجدة، بالسجن خمسة أيام، ضد مقيم أدين بضرب زوجته بالكف، ليصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ لا طعن أو اعتراض عليه، ويحال للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.
ووفقا للدعوى -تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه- ادعت سيدة تعرضها للضرب والتهديد بسكين من زوجها، مما تسبب في إصابتها بكدمات ورضوض في الكتف والقدم، حيث قدرت مدة الشفاء بنحو ثلاثة أيام، وأفادت الزوجة أنها أخذت من جيب زوجها مبلغ 25 ريالا، الذي طالبها لاحقا بمبلغ 10 ريالات فرفضت، مما دعاه -حسب الدعوى- لضربها بكرسي وعصا وضرب رأسها بالجدار فضلا عن سبها وشتمها بألفاظ خارجة عن حدود الأدب، زاعمة أن هناك سلوكا مشينا للزوج.
وبعدما أكملت هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق مع الزوجة وأحالتها إلى المحكمة، لم تقدم في أي مرة ما يثبت دعواها، فيما أنكر الزوج ضربها وتهديدها والتلفظ عليها، مفيدا أنه حصل بينه وبين زوجته خلاف بسبب تصرفاتها غير المسؤولة، وتحريض أبنائه عليه واتهامه بأمور غير لائقة، لكنه أقر بسحبها عندما أرادت الخروج من المنزل للاستجداء بالجيران، مفيدا أنها أخفت أوراقا خاصة بعمله بينها شيكات مصرفية وصكوك، وأخبرته أنها تخفي تلك الأوراق لدى كفيل والدها.
كما أنكر الزوج جميع التهم بما فيها السلوك المشين، متهما زوجته أنها تعاني من التهيؤات، ودحض التقرير الطبي الذي قدمه المدعي العام ويتضمن إصابة الزوجة بكدمات ورضوض.
ورغم قناعة المحكمة بأن ما قدمته الزوجة لا يرتقي إلى البينة إنما هو قرينة على ما قام به زوجها بالاعتداء عليها، إلا أنها حكمت عليه بالسجن خمسة أيام تعزيرا، ليحال الحكم إلى محكمة الاستئناف بعد اعتراض الزوج، حيث تم تأييد الحكم ليصبح واجب النفاذ.

طلب التماس لإيقاف حكم "الاعتذار العلني" لمطلقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819939.htm

علمت «عكاظ» أن المواطن الذي ألزمه حكم قضائي «مؤيد من الاستئناف» بالاعتذار علنا في صحيفتين محليتين لطليقته التي تلفظ عليها بألفاظ جارحة، والسجن ستة أشهر و 75 جلدة، تقدم بطلب التماس عاجل إلى المحكمة لإعادة النظر في الحكم وإيقاف تنفيذ منطوق الحكم «كونه مازال مطلق السراح».

وأكدت المصادر لـ «عكاظ» أن المحكمة ستبت في طلب الزوج خلال الأيام المقبلة، لافتة إلى أنه رغم أن «الحكم مكتسب القطعية، لكن يحق وفق النظام للمحكوم له أو ضده التقدم بطلب التماس إذا ما تبين أن لديه مستندات أو أدلة أو قرائن جديدة، ولناظر القضية إما قبول الالتماس وإعادة النظر في الحكم مجددا بالزيادة أو النقصان، أو رفض الالتماس والتمسك بحكمه والرفع بذلك للاستئناف، كما له حق إيقاف مؤقت للحكم حال اقتناعه بمبررات الالتماس وله حق الأمر بتنفيذ الحكم إذا ما تبين أنه لمجرد كسب الوقت».

وحول إعلان اسم المواطن واسم طليقته في إعلاني الاعتذار، أوضحت المصادر أن صيغة الإعلان الذي تضمنه الحكم متروك للخصوم وللجهة الإعلامية، شريطة أن توافق الزوجة على الصيغة.

وكشفت مصادر «عكاظ» أن الطليقة المتضررة استقالت من العمل في الفندق، بعد تضرر سمعتها، بعد اتهامها بالخيانة، ووافقت على الحكم، لافتة إلى أن طليقها، بعدما خلعته في وقت سابق، لاحقها بالتلفظ عليها، إلا أن الزوج اعتبر أن الخلافات بينهما بسبب حضانة طفلهما، وفشلت محاولات الإصلاح بين الطرفين.

وبينت المصادر أن المحكمة الجزائية رصدت محاولات مماطلة من المتهم خلال جلسات التقاضي لكسب الوقت وتكرار طلب الحضور، ما دفع المحكمة إلى تهديده مرة بالسجن، وأخرى بإحضاره بالقوة الجبرية لتغيبه عن إحدى الجلسات.

وبينت المصادر أن المتهم بصدد مقاضاة الفندق لتسريبه تسجيلات للمحادثات بينه وبين طليقته.

جلستان لـ "الخلع" .. وزيادة النفقة إلى3 آلاف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160118/Con20160118819940.htm

عدنان كشفت مصادر مطلعة، سرعة البت في قضايا الخلع والنفقة في الآونة الأخيرة. وأكدت سيدة لـ «عكاظ» أنها حصلت على حكم بخلعها من زوجها عقب جلستين فقط، في حين قالت أخرى سألتها «عكاظ» عن قضيتها، أنها حصلت على حكم سريع بالنفقة بمبلغ 3 آلاف ريال شهريا، بعدما تخوفت من ألا تتعدى النفقة وفق الأحكام المماثلة سابقا، مبلغ الـ500 ريال في أحسن الأحوال.

الشورى: نزاهة واقعة في التناقض

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=249563&CategoryID=5

الرياض، بريدة: عبدالله الحمدان، فهد الجهني

غلب مصطلح "التواجد" على تقرير هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، المقدم إلى مجلس الشورى، ما دفع المجلس لانتقاده ووصفه بالسردي، فضلا عن وقوع الهيئة في تناقض بين التأكيد على حضورها وشكواها من عدم استشعارها الجدية في مكافحة الفساد. من جهته، اتهم عضو المجلس الدكتور عيسى الغيث، الهيئة بأنها ساعي بريد بين المبلغ والجهة المبلغ عنها.

اكتفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، بمصطلح "التواجد" في تقريرها المقدم إلى مجلس الشورى، الأمر الذي جعل المجلس ينتقد التقرير، ويصفه بـ"السردي الخالي من البيانات". وتساءل المجلس عن جدوى بحث اعتمدت عليه "نزاهة"، أجرته بالتعاون مع معهد الإدارة العامة بعنوان "واقع الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية وجهود التغلب عليه"، أشارت فيه إلى أن إدارات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية لم تفعّل للقيام بعملها بالشكل المطلوب.

تواجد وحضور

ولفت المجلس إلى أن تقرير الهيئة، يشير إلى أن أهم ما تحقق من أهداف الهيئة، هو "تواجد" الهيئة، وحضورها في أذهان المسؤولين والمواطنين والمتعاملين مع الجهات الحكومية واستشعارهم لجدية الدولة. وقال المجلس- في تقرير اطلعت "الوطن" على نسخة منه- إن الدراسة التي أعدها معهد الإدارة بالتعاون مع نزاهة، أشارت إلى عدم وضوح الإجراءات في معظم الجهات الحكومية، التي يجب على الموظف اتباعها، لتجنب أي مخالفات إدارية أو مالية، حيث لاحظ المجلس أن تقرير الهيئة، الذي رفع إلى المجلس لم يبين ما قامت به الهيئة تجاه هذه النتائج التي ظهرت من خلال الدراسة. وطرح المجلس سؤالا لم تجب عليه الهيئة، وهو: ما هي المعايير والمقاييس التي بنت عليها الهيئة هذه النتيجة، التي ترى أنها من أهم ما تحقق لها "التواجد والحضور"؟. وأضاف المجلس أن هذا يبدو متناقضا مع ما ورد في تقرير الهيئة نفسه من شكوى الهيئة من أنها وجدت عدم استجابة من الجهات الحكومية، وعدم استشعارهم جدية الدولة في تنفيذ تنظيم مكافحة الفساد والأوامر المتعلقة بذلك.

غياب المعلومات والإحصاءات

وقال المجلس في رده على الهيئة "نتفهم ما ورد في تقاريركم من ضرورة التأكيد على الإسراع في البت في قضايا الفساد، وذلك تنفيذا لما نصت عليه الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد من سرعة البت في قضايا الفساد، لأهمية ذلك في ردع الفاسدين، وإعلان هيبة الدولة وسلطتها، وتأكيد عزمها على مكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين".

وأشارت الهيئة في تقريرها المرفوع للمجلس إلى الطلب بسرعة تخصيص دوائر للتحقيق في القضايا المتعلقة بالفساد، غير أنه ظهر للجنة، التي اطلعت على تقرير نزاهة، أنه اشتمل على سرد للقضايا المتعلقة بالفساد دون تضمين التقرير المرفوع معلومات إحصائية دقيقة حول جرائم الفساد في المملكة، أو بيانات واضحة حول ما آلت إليه الإجراءات في هذه القضايا، كما لم يتبين للجنة الخاصة في المجلس، أن الهيئة قامت بإنشاء قاعدة بيانات في هذا الشأن. وأكد المجلس أن من اختصاصات الهيئة تلقي التقارير والإحصاءات الدورية من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، وفق ما تطلبه الهيئة ودراستها، وإعداد البيانات التحليلية بشأنها، واتخاذ ما يلزم حيالها. كما تنص إحدى مواد اختصاصات الهيئة أن نزاهة مسؤولة عن "جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالفساد وتصنيفها وتحليلها.

يصرف 480 مليوناً لـ27 ألف أسرة.. والعقال يبشِّر بنقلة نوعية

بعد تأخُّر دام أشهراً.. "الضمان الاجتماعي" يستأنف صرف المساعدات المقطوعة غداً

المصدر: جريدة سبق الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
https://sabq.org

تصرف وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي، غداً الاثنين ٤٨٠مليون ريال مساعدات مقطوعة لنحو ٢٧ألف أسرة مستحقة للمساعدات.
ويأتي استئناف صرف المساعدات المقطوعة بعد أشهر من تأخُّر صرفها أكثرمن ثلاثة أشهر.
من جهته، كشف محمد العقلا، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي، خلال استضافته برنامج الثامنة على قناة mbc ، أن عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي يصلإلى 882 ألف مستفيد، وأن إجمالي الدعم الشهري للشخص يبلغ نحو 2030 ريالاً.
وأكد العقلا أن الضمان الاجتماعي يصرف ملياراً وأربعة مليون ريال للمستفيدين، وبشَّر بنقلة نوعية في الضمان الاجتماعي خلال الأشهر القادمة.

شدد على تطبيق لوائح موظفي التأمينات على منسوبي المؤسسة العامة للحبوب

الشورى يطالب بإعطاء مستشفى العيون المرونة في المزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120510

الرياض - عبدالسلام البلوي
أجّل مجلس الشورى مناقشة تقرير اللجنة الأمنية بشأن مقترح نظام تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه الذي انفردت به "الرياض" الخميس الماضي، إلى جلسة مقبلة لانتهاء وقت جلسة أمس التي حوت عدداً من البنود ووافق المجلس خلالها على توصيات لوضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين بعد انتهاء التوسعات الجديدة، دعا في قراره رئاسة الحرمين الشريفين للاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في التخطيط والاستفادة منها في إعداد تنظيم جهاز الرئاسة بما يتناسب مع احتياجاته المستقبلية.

إعادة الحراسات الأمنية لكسوة الكعبة وخزانات زمزم ودراسة خطة تفويج زائرات الروضة الشريفة
كما أكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب فيه الأجهزة الأمنية بالعودة إلى حراسة مرافق الرئاسة المهمة كمصنع كسوة الكعبة وخزانات مياه زمزم ومحطات الكهرباء، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس د. وفاء طيبة، كما أيد 94 عضواً توصية للعضو طيبة أيضاً لإعادة دراسة خطة تفويج زوار الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف من النساء، رغم أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية أوضحت للمجلس أن الرئاسة درست وتواصل دراسة هذا الأمر.
وبشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب -صوامع الغلال- للعام المالي 351436 قرر التأكيد على المطالبة بالإسراع في تطبيق لوائح شؤون الموظفين والمستخدمين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسلمي الرواتب الملحقين بها على منسوبي المؤسسة إنفاذاً للأمر السامي في هذا الشأن، ودعا المجلس المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد آلية للتخلص من أكياس الدقيق والشعير المستخدمة حالياً للمحافظة على البيئة.
بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 351436 وتوصياتها التي شددت على تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وتعزيزها في سبيل تقديم خدمات علاجية وتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر، كما طالبت بإعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين، بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، إضافة إلى السعي لزيادة استيعاب المرضى المراجعين والمحولين للحصول على خدمات المستشفى التخصصية والإفادة الكاملة من توسعة العيادات الخارجية.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، أشار د. سعد الحريقي إلى تسرب الأطباء حيث يعمل 50 طبيباً فقط كما لا يعمل سوى 11 ممرضا سعوديا ومثلهم من السعوديات مطالبا المستشفى برفع نسبة سعودة الكادر التمريضي، مقترحاً التنسيق مع الجامعات والمعاهد الصحية لتوفير التخصصات التمريضية التي يحتاجها.
ويرى د. عبدالله السعدون أهمية التركيز على برامج التوعية الصحية الوقائية، لافتاً النظر إلى أن توعية الأسر في منازلها والطلاب في مدارسهم بأمراض العيون وخطر إهمالها أجدى من انتظار المرضى لحين وصولهم إلى المستشفى وبالتالي زيادة التكاليف وطول الانتظار.
وأبدى د. ناصر الموسى استغرابه من وجود 26 لجنة في المستشفى، مشيراً إلى أن ذلك أحد العوائق التي يجب على المستشفى التخلص منها عبر مراجعة الحاجة إلى هذا الكم من اللجان، كما تساءل العضو عن الفوائد التي جناها المستشفى من 100 بحث قال المستشفى إنه أجراها خلال عام تقرير، وأكد معاناة المستشفى من صعوبة استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عيها.
وطالب د. أحمد الزيلعي بدراسة افتتاح مستشفيين تخصصين جديدين في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن المستشفى مهما بلغ من الإمكانات فإنه لن يستطيع الوفاء بالطلب المتزايد على خدماته من كل مناطق المملكة، كما أن المواطنين في تلك المناطق يستحقون أن نكفيهم عناء السفر إلى العاصمة.

عقب تأخر ثلاثة أشهر

الضمان الاجتماعي يصرف 480 مليون ريال لـ 27 ألف أسرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120504

لرياض - حسين الحربي
بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي، أمس الاثنين، صرف ٤٨٠ مليون ريال مساعدات مقطوعة لنحو ٢٧ ألف أسرة مستحقة للمساعدات، بعد تأخر صرفها أكثر من ثلاثة أشهر. وكشف محمد العقلا وكيل وزارة

الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي، خلال استضافته في برنامج الثامنة على قناة " MBC"، أن عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي يصل إلى 882 ألف مستفيد، وأن إجمالي الدعم الشهري للشخص يبلغ نحو 2030 ريالاً. وذكر العقلا أن إجمالي ما يتم صرفه شهرياً لمستفيدي الضمان الاجتماعي يبلغ مليار وأربعة ملايين ريال. وتوقع أنه خلال أسبوع سيتم تقديم خدمات البطاقات البنكية للمستفيدين، مشيراً إلى أن هذه الخدمات ستتفوق على بعض البنوك. وبين العقلا أن الوزارة مهتمة بتطوير الخدمات وجعلها إلكترونية أكثر، مبشراً بنقلة نوعية في الضمان خلال الأشهر المقبلة.

وزير العمل: لن نسمح للشركات بفصل السعوديين دون وجه حق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120483

الرياض - فهد المورکي

قال وزير العمل د.مفرج الحقباني، إن تدشين خدمة مستشارك العمالي تعتبر مساهمة في تقديم خدمة متميزة سواء في القطاع الخاص أو حتى الأجهزة الحكومية والسفارات والمنظمات، كما تهدف هذه الخدمة إلى أيجاد علاقة منصفة بين طرفي التعاقد.

وأضاف الحقباني في تصريحه عقب تدشينه خدمة "مستشارك العمالي" اليوم بمقر الوزارة، بأن هذه الخدمة متوفرة في جميع المواقع الإلكترونية وهي متاحة للجميع، مشيراً إلى أن هذه الخدمة ليس الهدف منها حل المشكلات التي يواجهها العامل بل توضح البعد القانوني لأي قضية عمالية موجودة في السوق مما يساهم في قلة المنازعات بين أطراف التعاقد، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه تم استقبال خلال الفترة التجريبية للبرنامج ثلاثة آلاف استفسار معظمها متعلق بمفاهيم عقد العمل.

وأوضح بأن التعثر في استقدام العمالة المنزلية النسائية يعود لعدة أسباب، ومتغيرات هيكلية سواء في الدول المرسلة أو الدول المستقبلة، ونحاول مع شركائنا في القطاع أن نحل مثل هذه المواضيع، مبيناً أن من ضمن القرارات التي ستكون مؤثرة فتحنا الاستقدام والتراخيص لمكاتب متخصصة في العمالة المنزلية فقد تم الترخيص لـ 49 مكتبا بشكل نهائي، و 149 مكتبا بشكل مبدئي، وهذا يساهم في التنافسية، حيث كان البعض يتحدث عن أن الاستقدام من بنجلاديش مغلق في حين وصل إلى المملكة أكثر من 20 ألف عامل.

وقال الحقباني إن الشراكة بين الوزارة وهيئة حقوق الإنسان، لا تعني بالضرورة أن هناك مشاكل بل الهدف منها أن نكون أفضل بيئة عمل، وأنه ليس هناك أي انتقادات من قبل منظمة العمل الدولية، مشيراً أن القضايا العمالية صدر فيها أمر بأن تنتقل إلى وزارة العدل وهناك عمل جار من أجل نقل اللجان العمالية لوزارة العدل ونتوقع خلال العام 1437هـ بدء تلك اللجان عملها.

وأكد وزير العمل بأن المادة 77 من نظام العمل لن تلغي حقاً كان موجودا، وهي فقط نظمت هذه العلاقة بين العامل وصاحب العمل، والوزارة من خلال هذه المادة تراقب سير عمل التوظيف، ولن تسمح للشركات تحت مظلة 77 أو غيرها أن تمارس الفصل للسعوديين بدون وجه حق، ومنذ صدور هذه المادة وهي تتابع بشكل يومي حركة التوظيف، والفصل ولم يتضح للوزارة أي تأثير لهذه المادة على العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل.

وأضاف أن اطلاق هذه الخدمة واجب شرعي ومهني لمنح العدالة بين كافة أطراف العلاقة التعاقدية بما يتناغم مع نظام العمل في المملكة.

وأضاف الحقباني، أن تدشين هذه الخدمة يأتي استمراراً من الوزارة في دعم منظومة العمل الإلكتروني، لإرساء مبادئ المعرفة النظامية للثقافة العمالية والإرشاد وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات بنظام العمل وتعديلاته الجديدة، مبينا أن هذه الخدمة هي بمثابة المستشار للعامل ولصاحب العمل وكل من له علاقة بسوق العمل، كاشفاً في الوقت ذاته مساعي الوزارة لتطوير هذه الخدمة لتكون بعدة لغات بتطبيقات متعددة داخل المملكة وخارجها.

وقال الحقباني في كلمته خلال تدشين خدمة "مستشارك العمالي"إن هذه الخدمة، تأتي ضمن عدد من الخدمات التي أطلقتها الوزارة والتي يأتي من بينها خدمة الاتصال المرئي لتسهيل التواصل بين العملاء في كافة المدن والمحافظات بقيادات الوازرة، دون تكبد عناء ومشقة السفر، كما استعرض معاليه خدمة الفرع المتنقل التي أطلقها صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، لخدمة عملائه في مواقع تواجدهم، فضلا عن دعم الباحثين عن العمل من خلال اطلاعهم على الفرص الوظيفية والبرامج التدريبية والتأهيلية التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل.
من جانبه، قال وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ: "إن الخدمة تتيح للعملاء طلب استشارة حول نظام العمل، سواء في العقود أو مكافأة نهاية الخدمة، وانتهاء عقد العمل، والتدريب والتأهيل، وساعات العمل، والإجازات، وعمل المرأة، وغيرها من الاستشارات.

مجلس الوزراء: موقف المملكة راسخ ضد الإرهاب ومحاربته بكل أشكاله

المملكة تكرِّر إدانة الأعمال والاعتداءات الإجرامية في7 دول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654972

واس – الرياض
أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس، إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديدين للهجمات والاعتداءات الإرهابية التي وقعت في كل من العراق، وتركيا، والصومال، وبوركينا فاسو، وباكستان، وإندونيسيا، والكاميرون، وما أسفرت عنه من مقتل وإصابة العشرات من الأبرياء.
وقال إن موقف المملكة راسخ ضد الإرهاب، ومحاربته بكل أشكاله وصوره، وأيًّا كان مصدره، وأن تلك الأعمال الإجرامية تتنافى مع جميع القيم والأخلاق، والمبادئ الإنسانية، والشرائع السماوية.
وجدد المجلس تأكيد المملكة -أمام الاجتماع السنوي لمنظمة الأمم المتحدة بنيويورك- بأنها كانت -ولازالت- رائدة في مكافحة الإرهاب، والتطرّف بجميع أنواعه، وذلك من خلال جهودها الأمنية، والاجتماعية، والفكرية، وحثّها الدول الأعضاء على الاستفادة من مركز مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة؛ لتطبيق خطة الأمين العام لمكافحة التطرّف، مشيرة إلى أن أكثر ضحايا التطرّف هم من المسلمين في شتّى أنحاء العالم.
وكان خادم الحرمين ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتِّصالات الهاتفية، والرسائل مع كل من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، وفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس جمهورية اليمن، وفخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وكذلك نتائج مباحثاته -أيده الله- مع فخامة الرئيس أنريكي بينيا نييتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، ومعالي رئيس البرلمان بجمهورية قرغيزستان اسيلبيك جيينبيكوف.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه -عقب الجلسة- أن المجلس استمع بعد ذلك، وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين إلى نتائج زيارتي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقائه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى جمهورية باكستان الإسلامية التي

جاءت استجابة لدعوة الحكومة الباكستانية، ولقائه دولة رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، ومعالي قائد الجيش الباكستاني الفريق أول ركن راحيل شريف.
وأثنى مجلس الوزراء على ما قامت به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من إيصال المساعدات الطبية والإغاثية للمحاصرين في مدينة تعز، وخاصة في الأحياء المحاصرة، والمناطق الوعرة، من خلال عمليات إنزال المساعدات الطبية، والمواد الغذائية، وكذلك المواد الإغاثية بالإسقاط الجويّ.
وفي الشأن المحلي، أفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس ثمّن توجيهات خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- خلال رئاسته الاجتماع الثالث لمجلس أمناء مكتبة الملك فهد الوطنية في دورته التاسعة، حول أهمية قيام المكتبة بمهامها المناطة بها في خدمة القرّاء، والباحثين، والباحثات.
واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، واطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

التأمينات: حجز "نصيب الجنين" من معاش والده المتوفى لحين مولده

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654995

سعد آل منيع - جدة
أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن من حق الجنين في بطن أمه الحصول على نصيبه من معاش والده المتوفى حيث يتم حجز نصيبه حتى ولادته ويتم بعدها الصرف.
وبينت المؤسسة أنه اذا كانت الأرملة حاملًا فإنه يُحجز نصيب الجنين حتى ولادته واذا ولد الجنين حيًا يصرف نصيبه المستحق المحجوز وإذا كان هناك توأمان وولدا احياء يتم توزيع متراكم المعاشات المحجوزة على المواليد بالتساوي، ويعاد توزيع المعاش على كل أفراد العائلة من أول الشهر التالي لتاريخ ولادة الجنين ،واذا كان المحجوز تعويضًا من دفعة واحدة يتم تقسيمه بين المواليد بالتساوي اما إذا ولد الجنين ميتًا فيعاد توزيع أنصبة أفراد العائلة وقت الاستحقاق الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق بالتساوي فيما بينهم.
وحددت المادة (8/2) من نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية افراد العائلة وشروط استحقاقهم للصرف

عكاظ اطلعت على محضر استلام البرج المحترق

"المدني" حذّر .. "الصحة" تنبهّت .. "المقاول" رفض التحرك

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820088.htm

كشفت محاضر وخطابات صادرة من الشؤون الصحية في منطقة جازان (حصلت «عكاظ» على نسخ منها) حجم الإهمال الذي رافق إنشاء البرج الطبي في المستشفى العام، وهو الأمر الذي نجمت عنه كارثة الخميس الشهيرة، التي أسفرت عن وفاة 25 وإصابة أكثر من 123، فيما لا تزال التحقيقات مستمرة مع المسؤولين عن إنشاء البرج الطبي للوصول إلى كل الحقائق.

ومن الأدلة التي كشفتها الوثائق الإهمال المتعمد في بعض مراحل إنشاء البرج الطبي، ما تناوله محضر الاستلام الابتدائي الموقع في 1433/2/29 من المقاول والمسؤولين عن المشاريع في صحة جازان، إذ يشير المحضر إلى أن المقاول سلم المشروع ابتدائيا مطابقا للشروط والمواصفات الفنية حسب العقد.

محضر غير دقيق

في تاريخ 1433/3/22 بعثت إدارة الدفاع المدني في منطقة جازان خطابا إلى صحة المنطقة وأبدت حزمة كبيرة من الملاحظات، أبرزها الفقرة الرابعة المتضمنة 15 بندا، ما يدل على أن محضر الاستلام لم يكن دقيقا بالصورة الكافية.

بناء على تلك الملاحظات التي رصدها الدفاع المدني، أصدر مدير الشؤون الصحية في منطقة جازان خطابا (حصلت «عكاظ» على صورة منه) إلى مدير الدفاع المدني بالمنطقة، مع نسخة لوكيل إمارة المنطقة، يشكر فيه الدفاع المدني على حرصه واهتمامه، ويطالب بتكليف فريق عمل من الدفاع المدني للتباحث مع المختصين في صحة جازان حول المخالفات وكيفية معالجتها والمدة الزمنية المقررة لها.

المقاول لم يلتزم

الخطاب الآخر، الذي حصلت «عكاظ» على صورة منه، موجه من مدير عام الشؤون الصحية في جازان إلى وكيل الوزارة للإمداد والشؤون الهندسية بوزارة الصحة، يلمح إلى الإهمال وعدم التزام المقاول، إذ أشار الخطاب صراحة إلى عدم التزام المقاول المسؤول عن مشروع البرج الطبي بالشروط، بعد أن تم استلام الموقع ابتدائيا وبدء العمل التجريبي فيه.

وأشار الخطاب إلى أن المقاول المنفذ رفض التجاوب لتسليم الأنظمة لمقاول الصيانة والنظافة، كما رفض التجاوب لمعالجة الملاحظات التي ظهرت على المشروع، حيث تمت مخاطبته أكثر من مرة بموجب خطابات تم إرفاق نسخ منها لوكيل الوزارة. كما تم توجيه أكثر من إنذار للمقاول بلا طائل، الأمر الذي اضطر الشؤون الصحية في جازان إلى توجيه شركة الصيانة بسرعة إحضار قائمة أسعار بغرض معالجة الملاحظات والاتفاق مع وكلاء الأنظمة التي لم يتم تسليمها من المقاول، لتقديم عرض أسعار لصيانتها طيلة فترة الضمان، ولم يتطرق الخطاب لأي إجراء قانوني قد يتخذ أو تم اتخاذه في حق المقاول الممتنع عن تسليم الأنظمة المشار إليها في الخطاب.

يخضعن لـ 49 خطوة قبل ممارسة مهامهن

مصادر لـ عكاظ: نساء يكافحن الفساد.. قريبا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820096.htm

كشفت مصادر مطلعة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لـ«عكاظ» عن منهجية جديدة لدى الهيئة لتوظيف العنصر النسائي قريبا، لافتة إلى أهمية استفادة «نزاهة» من العنصر النسائي في تنفيذ أهدافها واختصاصاتها في حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه. مبينة أن المعينات سيخضعن لـ 49 خطوة قبل ممارستهن لمهامهن. التقديم لشغل الوظائف النسائية سيتاح لمن تتوفر لديهن المؤهلات والخبرات التي تتطلبها أعمال الهيئة، وذلك من خلال التسجيل في الموقع الإلكتروني الرسمي لـ«نزاهة» والدخول في المفاضلات الوظيفية حسب الأنظمة المعمول بها.

ووفقا لآلية التوظيف المعتمدة في الهيئة فإن المتقدمات سيخضعن للموافقة على تعهدات قبل التسجيل في بوابة التوظيف على موقع «نزاهة» الرسمي، حيث يتم إشعارهن بأن الهيئة لا تضمن وجود وظائف في نفس التخصص ولا تلتزم بإشعار المتقدمة عن أسباب عدم قبولها. كما يستوجب التسجيل الموافقة على التعهد بأن جميع المعلومات الواردة والوثائق المرفقة ضمن السيرة الذاتية للموظفة كاملة وصحيحة. وفي حال ثبوت خلاف ذلك وبصرف النظر عن كيفية ووقت اكتشاف هذا الأمر فإن المتقدمة ستكون عرضة للمساءلة والعقاب. وسيطلب من المتقدمات عند المباشرة تقديم إقرار للذمة المالية عن كل ما يملكنه من أموال وحقوق مالية وعينية ومعنوية، كالنقود، الحسابات البنكية، الأوراق المالية، العقارات، المعادن، السلع، ومصادر الدخل الجارية ومقدارها داخل المملكة وخارجها، وما لهن وما عليهن من ديون.
وستخضع الموظفات اللاتي سيباشرن الوظائف أو الأعمال المتعلقة باختصاصات الهيئة، المنصوص عليها في التنظيم، لأداء القسم الوظيفي قبل مباشرتهن لمهامهن.
وتراعي تنظيمات هيئة مكافحة الفساد في ضوابطها الأساسية لأداء القسم المرأة، إذ ستتمكن من تأدية القسم إذا تعذر عليها الوقوف أمام الرئيس ونوابه، بأن يوثق أداء القسم بالتسجيل المرئي والمسموع، أو توقيع النموذج المنصوص عليه في المادة (الخامسة) يتضمن اسم الموظف، ومسمى الوظيفة التي يشغلها أو يقوم بأعمالها، وتاريخ أداء القسم ووقته، ويوقع من الموظف، ويصادق عليه الرئيس.

"الحميدان" لـ "سبق": الانتظار لا يتجاوز10 ساعات

أمهات يفترشن الأرض بمستشفى الأطفال بالطائف بانتظار تنويم أبنائهن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
https://sabq.org

زادت مُعاناة الأمهات والمُرافقات لأطفالهن داخل "طوارئ النساء" في مستشفى الأطفال بمحافظة الطائف، في وضعٍ مؤسف لعدم وجود كراسي يستريحون عليها، أو حتى أسرة لنومهم وقت بقائهم بالمستشفى وتكدسهم بغرفة الطوارئ، قُبيل نقلهم لغرف التنويم الممتلئة بطاقتها البسيطة على حدِ قول الممرضات .
وقد افترشت المرافقات لأطفالهن الأرض للنوم وقت انتظارهن النقل لغرف التنويم، في منظرٍ لا يليق بتعهد "الصحة" من حيث تقديم الخدمة الصحية اللازمة للمواطنين، في رسالةٍ للمسؤول عن بقاء هذا المستشفى بموقعه والذي يفتقر للإمكانات، وبمبنى متهالك تناوبت عليه المستشفيات في فترات سابقةً، لا يؤدي الدور المطلوب منه.
وظلت عبارة "لايوجد غُرف تنويم شاغرة" صادمة لكُل المراجعين بأطفالهم من النساء والرجال، حيث يضطرون في الحالات الصعبة والطارئة البقاء معهم في "الطوارئ" لحين أن تتوفر غرفة يتسابقون عليها لكي يُنقلون لها، وقد يستغرق ذلك الأمر وقتاً طويلاً، بمعنى أن الأعداد قد تزيد.
من جانبه قال المتحدث الرسمي بصحة الطائف سراج الحميدان مُعلقاً على تلك الحالة: هناك حالات بقسم الطوارئ في انتظار إشغال سرير بأحد أقسام التنويم وذلك بسبب انشغال جميع أسرة التنويم، والبالغ عددها 140 سريراً، وجميع هذه الحالات مستقرة، علماً بأن ساعات الانتظار لا تتجاوز العشر ساعات كحد أقصى .
وأضاف الحميدان أنه بالنسبة لمطالبة المرافقات بتوفير سرير للمرافقة في أقسام الطوارئ فهذا الأمر لا يمكن في مكان كقسم الطوارئ.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

السماح لفتيات الدار بالعمل في الخارج.. قريبا

"دار الضيافة" ترفض استقبال الفتاة الهاربة بعد الإمساك بها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/19/article_1022826.html

أمل الحمدي من جدة

كشف مصدر مسؤول في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، عن رفض دار الضيافة في جدة استقبال الفتاة الهاربة التي تم القبض عليها أخيرا، بعد هروبها للمرة الثانية من دار الضيافة مع ثلاث فتيات أخريات لم يتم العثور عليهن إلى الآن، بعد تحويل قضيتها إلى هيئة الادعاء والتحقيق، التي أمرت بنقلها إلى دار الضيافة مجددا.

وأرجع المصدر سبب ذلك إلى عدم وجود إمكانية لاستقبال الفتاة، مشيرا إلى وجود مجموعة من الفتيات في دار الفتيات بمكة أتى أمر نقلهن لدار الضيافة، إلاّ أن الدار رفضت استقبالهن، خاصة أن المكان لم يعد مناسبا لبقائهن فيه، فيما لا يزال التواصل مع الدار لنقلهن إليها.

من جهتها، أوصت ثلاث جهات بضرورة نقل موقع دار الفتيات في جدة لعدم مناسبتها للفتيات، إضافة إلى قرب الموقع من مصانع كبيرة بروائح مزعجة، وهو ما اهتم به وزير الشؤون الاجتماعية بشكل خاص، ونقل الفتيات اللاتي تكرر هروبهن من الدار إلى دور في مناطق أخرى للابتعاد عن البيئة السيئة وإعادة تأهيلهن بشكل جذري.

من جانبها، أوضحت نسرين طه مديرة دار الضيافة، التي عينت أخيرا، أن الدار أقرت استراتيجية حديثة لبدء العمل بها، تهدف إلى السماح للفتيات بالعمل خارج الدار، بعد تأهيلهن وتدريبهن في عدة مجالات يقمن باختيارها.

الحياة AL HAYAT

"الشورى": مطالب بإسناد "الإعلام الخارجي" لـ"الخارجية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13537099

الرياض- فداء البديوي

دعا عضو مجلس الشورى الأمير خالد بن عبدالله آل مشاري إلى إسناد إدارة الملف الإعلامي الخارجي إلى وزارة الخارجية، «لأنها الأجدر بذلك»، بعدما أشار إلى تعرض السعودية لهجوم إعلامي، «من دون أن توجد أي جهود إعلامية لمواجهة ذلك».

كما دعت لجنة الشؤون الخارجية الوزارة إلى التنسيق مع نظيرتها لوضع برامج ووسائل توعوية وإعلامية وتربوية، للحد من تصرفات بعض السُيّاح السعوديين المسيئة إلى سمعة المملكة في الخارج. جاء ذلك ضمن نقاش أعضاء الشورى التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435-1436، في جلسة «المجلس» أمس.

كما دعا الأمير خالد إلى نقل تبعية الصندوق السعودي للتنمية من وزارة المالية إلى وزارة الخارجية، فيما لفت العضو صالح الحصيني إلى أهمية مواجهة الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المملكة في الخارج. وطالب العضو صدقة فاضل وزارة لخارجية بدرس الإقامة الدائمة لعدد كبير من المواطنين في بعض الدول المجاورة.

من جانبه، انتقد العضو ناصر الموسى تقرير وزارة الخارجية الذي لم يتضمن أي معلومات عن الأحداث التي تمر بها المنطقة، فيما طلب العضو حاتم المرزوقي من وزارة الخارجية العمل على توظيف الطاقات السعودية في الهيئات والمنظمات الدولية، وسانده العضو سعود الشمري بالمطالبة بإلزام السفارات الأجنبية لدى المملكة بتوظيف السعوديين.
وحول موضوع سفارات المبتعثين تحدث أحمد الزيلعي عن أهمية تدخل الخارجية لدى سفارات بعض الدول في شأن التأشيرات الدراسية للطلاب المبتعثين.
وكانت لجنة الشؤون الخارجية أكدت في توصياتها على قرار سابق للمجلس نص على «دعم وزارة الخارجية في جهودها لإنشاء مقارّ للسفارات والقنصليات وسكن للسفراء والقناصل»، وطالبت بالتوسّع في الدورات التي ينظمها معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، بغية الاستفادة من خريجي تلك الدورات للعمل في سفارات المملكة في الخارج والسفارات الأجنبية في الداخل. إلى ذلك، دعت اللجنة وزارة الخارجية إلى إعادة النظر في القواعد والمعايير التي تنظم فتح السفارات والقنصليات، مع التركيز على الدول التي تتحقق فيها مصالح المملكة الاستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.
كذلك، طالبت اللجنة وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارات الداخلية، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والتعليم، والثقافة والإعلام، لإعداد استراتيجية محددة المعالم، ومتضمنة مؤشراتٍ للقياس حول مكافحة التطرف والإرهاب، وتصحيح الصورة النمطية تجاه المملكة، كما دعت اللجنة الوزارة إلى التنسيق مع الوزارات لوضع برامج ووسائل توعوية وإعلامية وتربوية، للحد من تصرفات بعض السُيّاح السعوديين المسيئة لسمعة المملكة في الخارج.
ومن جانب آخر، دعا «الشورى» إلى دعم مخصصات الأبحاث في الموازنة العامة للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي، وإلى تحويل المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي إلى منشأة مستقلة لا تهدف إلى الربح، ومنحها الاستقلالية الإدارية.
ووافق «الشورى» على دعم مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بإنشاء مشاريع وقفية تهدف إلى تنويع مصادر دخل المؤسسة، وطالب أيضاً بإعطاء المؤسسة المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين، بما يعزز إمكان استقطابهم والاحتفاظ بهم ومنحهم الفرص لشغل المراكز القيادية في المؤسسة. كذلك طالب المجلس مستشفى الملك فيصل التخصصي بالتنسيق مع وزارة التعليم لاعتماد بعثات سنوية للمؤسسة في برنامج «وظيفتك - بعثتك»، ضمن برنامج خادم الحرمين للابتعاث الخارجي، وإلى زيادة نسبة استقطاب العلماء السعوديين من الجامعات الناشئة في مركز الأبحاث ضمن برامج ما بعد الدكتوراه، إلى جانب المطالبة بدعم المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، لإيجاد مراكز للمرضى طويلي الإقامة، تلبي حاجاتهم في مناطق المملكة. إلى ذلك، وافق «الشورى» على التعديلات التي أدخلت على الاتفاق الدولي لمستويات لتدريب وإصدار الشهادات وأعمال النوبة للعاملين في البحر لعام 1978، وعلى المدونة الدولية لمستويات التدريب وإصدار الشهادات وأعمال النوبة للعاملين في البحر.

أقر منحه المرونة لمراجعة المزايا المالية للممارسين الصحيين المميزين
الشورى يطالب باستقلالية "التخصصي" ودعم تحوّله لمنشأة غير ربحية والسماح له بالوقف

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120884

الرياض - عبدالسلام البلوي
شدد الشورى على إعطاء مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، وإعطائهم الفرص لشغل المراكز

القيادية بالمؤسسة، مؤكداً على قرار سابق صادر عنه قبل أكثر من سنتين، وأشار تقرير عرضه د. عبدالله العتيبي رئيس اللجنة الصحية إلى انخفاض نسبة السعودة نتيجة تسرب العديد من الكوادر الطبية إثر تطبيق سلم الرواتب الموحد وتجميد رواتب الممارسين الصحيين السعوديين في المؤسسة.

وجاء قرار الشورى لصالح معالجة شكوى المؤسسة من صعوبة استقطاب الممارسين الصحيين السعوديين المتميزين والمحافظة عليهم بسبب تطبيق سلم الرواتب الموحد، حيث أوضح تقرير أخير لها نشرته الرياض تجميد 97% من رواتب الممارسين من أطباء وأخصائيين وفنيين ممن هم على رأس العمل، وانخفاض نسبة السعودة نتيجة تسرب العديد من الكوادر الطبية الوطنية بسبب ضعف الأجور والمميزات، إضافة إلى صعوبة استقطاب الكفاءات المتميزة، وأوضح تقرير للمجلس أن نتائج الدراسة التي أجرتها المؤسسة عبر إحدى الشركات المتخصصة عن اهتمام الموظفين ودرجة رضاهم الوظيفي، أكدت أن 71% من الممارسين الصحيين السعوديين الخاضعين لسلم الرواتب الموحد في الفئة العمرية من 30 سنة فما دون لا ينوون البقاء في المستشفى لفترة أطول، وأن 62% من الممارسين الصحيين السعوديين، ونسبة 50% من الممرضين السعوديين يفتقرون إلى الدافع أو المحفزات لبذل أي جهود إضافية في مجال عملهم و 88% من الممارسين ونسبة 78% من الممرضين والممرضات أشاروا إلى أن سلم الرواتب الموحد هو العامل الأساسي لتركهم العمل.

كما أقر المجلس دعم "التخصصي" لإنشاء مشروعات وقفية تستهدف تنويع مصادر دخل المؤسسة، لتخفيف الضغط على ميزانية الدولة وإيجاد مصادر تمويلية أخرى تدعم ميزانية المؤسسة لتحقيق التوازن والاستدامة المالية لتتمكن من تقدم خدماتها الصحية بإنشاء أوقاف لها.

الموافقة على إيجاد مراكز للمرضى طويلي الإقامة تلبي احتياجاتهم في المناطق

وطالب مجلس الشورى أمس الثلاثاء بدعم تحويل مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي إلى منشأة مستقلة لا تهدف للربح ومنحها الاستقلالية الإدارية، مؤكداً عبر لجنته الصحية الحاجة إلى إجراء دراسة مستفيضة لتتميز الهيئة باستقلالية كاملة في اتخاذ قراراتها، على أن تستمر الدولة في تحمل تكاليف الأمراض المستعصية للمواطنين، كما شدد على دعم المؤسسة لإيجاد مراكز للمرضى طويلي الإقامة تلبي احتياجاتهم في مناطق المملكة، حيث أشار تقرير للمؤسسة إلى مطالبتها بالدعم لإخراج المرضى الذين يشغلون أسرّة التنويم رغم اكتمال علاجهم بالمؤسسة وإصرارهم على عدم لخروج أو نقلهم للمستشفيات المحولة لهم أو المستشفيات الحكومية الأخرى، فجاء قرار الشورى دعماً لجهود المؤسسة بقصر الإقامة فيه على الحالات التي تتطلب البقاء في المستشفى والحد من قبول الحالات التي لا تستدعي رعاية تخصصية، وحسب تقرير المؤسسة للعام المالي 351436، " فعدد المرضى الذين يرفضون الخروج من المستشفى بعد تلقيهم العلاج يتراوح من 70 إلى 90 مريضاً شهرياً، ويشكل عدد المراجعين الكبير لقسم الطوارئ 60 ألفا و 636 مريضا، أي بمعدل 166 مريضاً يومياً، وتصنَّف حالة 50% منهم ضمن الحالات الخطيرة والحرجة، ويشكل هذا العدد الكبير تحدياً للمؤسسة التي تجاوز متوسط نسبة الاشغال فيها92%، وأصبح معدل الانتظار لتوفر سرير 41 ساعة.

كما دعت قرارات الشورى المؤسسة إلى التنسيق مع وزارة التعليم في برنامج وظيفتك-بعثتك لاعتماد بعثات سنوية للمؤسسة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، لمواجهة المشروعات التوسعية في كل من الرياض وجدة والتي سترفع الطاقة الاستيعابية إلى الضعف خلال السنوات المقبلة وما يتطلبه ذلك من إعداد قوى عاملة لتشغيل تلك المنشآت.

وطالب الشورى بدعم مخصصات الأبحاث في الميزانية العامة للمؤسسة بعد أن رصدت لجنته الصحية قلة الأبحاث الخاصة بأورام الأطفال المختلفة وتطبيقها إكلينيكيا لخدمة الحالات المرضية، كما أقر توصية تنص على زيادة نسبة استقطاب العلماء السعوديين من الجامعات الناشئة في مركز الأبحاث بالمستشفى ضمن برامج ما بعد الدكتوراه.

محاضرة بجامعة نايف تدعو لمواجهة الآثار الكارثية للعنف

سلطت الضوء على دور الأجهزة الأمنية في العمل الإنساني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/655173

واس - الرياض

نظمت إدارة المؤتمرات بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها الثقافي للعام 2016م ، امس محاضرة بعنوان «دور الأجهزة الأمنية في منظومة العمل الإنساني» ، قدمها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشراكة مع الشرق الأوسط ووسط آسيا (أوتشا) رشيد خاليكوف، بحضور رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور جمعان رشيد بن رقوش. وسلط رشيد خاليكوف في محاضرته، الضوء على التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومنظومة العمل الإنساني العالمي ممثلة في مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) باعتباره ممثلًا للأمم المتحدة في مجالات العمل الإنساني، وعن طبيعة هذا العمل الذي يستهدف المتضررين في كل أنحاء العالم سواء أكان هذا الضرر بفعل الطبيعة أو بفعل الحروب والأعمال الإرهابية . وأوضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العمل الإنساني حول العالم خاصة في ظل الاضطرابات التي تعم العالم وتغير المناخ وندرة الموارد، حيث أدى ذلك كله إلى أن يصل عدد النازحين قسرًا إلى أكثر من 60 مليون شخص حول العالم، مؤكدًا ضرورة التمسك بمبادئ العمل الإنساني واحترام القانون الدولي والإنسانية وعدم التحيز والاستغلال وعدم تسييس المساعدات. وتناولت المحاضرة ضرورة تطوير التعاون الدولي والعمل الإنساني لمواجهة الآثار الكارثية للعنف الذي تنشط في ظله مختلف أنواع الجرائم كتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. وأوضح ميخالكوف ضرورة التأهب لمواجهة الكوارث والأزمات وأهمية تدابير التأهب في الحد من فقدان الآلاف الأرواح، مشيرًا إلى أهمية القمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد في إسطنبول والتي ستناقش جدول أعمال العمل الإنساني مستقبلًا في إطار الفعالية والإنسانية والحد من العنف وتلبية احتياجات البشر في حال النزاعات.

ودعا إلى ضرورة تعزيز مشاركة الدول العربية التي أظهرت ثقافة المحبة ودورها الفاعل الذي لا غنى عنه نظرًا لإمكانياتها وقربها من مناطق الصراع.

وأكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، أهمية تعزيز الشراكة مع جامعة نايف التي يتبوأ خريجوها مواقع قيادية في الدول العربية في مجال العمل الإنساني بما يسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

قانونيون: تطورنا التشريعي يحسم تسرب «الجرائم المعلوماتية»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160120/Con20160120820260.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

صف قانونيون وأكاديميون ومختصون في الشأن القانوني والأنظمة والأمن، انطلاقة «مؤتمر الأمن الإلكتروني»، بأنه نافذة حماية جديدة لاستعراض أبرز القضايا العالمية في هذا المجال، ووضعها في الحسبان، مما يضاعف جدران الحماية للمنشآت الهامة. وأكدوا في تصريحات إلى «عكاظ» أن هذا المؤتمر خطوة مهمة لجني ثمار التطوير التشريعي والتنفيذي والقضائي لمكافحة الجرائم المعلوماتية التي يشهد العالم تزايدها بشكل متسارع.

وأكد المستشار القانوني عبدالله بن سعيد الفرحة، تطور الإجراءات المعنية بالتصدي للجرائم المعلوماتية، مبينا أن «المؤتمر دفعه في نشر الثقافة عن هذا الفرع الحديث للجريمة، خاصة في ظل تزايد الجرائم المتعلقة بنشر المعلومات والبيانات الحساسة، التي غالبا ما تحصل في القطاعات البنكية والمالية».

واعتبر المحامي والمستشار القانوني الدكتور ماجد قاروب، أهمية المؤتمر في «ظل مخاطر الجرائم الإلكترونية، على أن المجتمع، وهذه المؤتمرات هي السبيل الأمثل للوقاية ولحماية الفضاء الإلكتروني، واتخاذ التدابير الوقائية التي من شأنها الحد من المخاطر عبر تبني معايير قياسية تضبط أمن المعلومات».

وأكدت القانونية نسرين الغامدي أن المؤتمر يعد خطوة مهمة لمناقشة مختلف التهديدات والمخاطر الأمنية وأفضل الممارسات والإجراءات والتدابير اللازمة لحماية البيانات، والتجارب الناجحة في التصدي للهجمات ومراقبة وحماية أنظمة المعلومات. وطرق التعامل معها وأفضل الممارسات العالمية في حماية المكونات الإلكترونية، مطالبة بمزيد من ورش العمل والتعريف بمخاطر الجرائم الإلكترونية وأعمال القرصنة. ويلفت المحامي الدكتور محمد آل سليمان، إلى أن الجريمة الإلكترونية تطورت بشكل ملحوظ، «وهناك جرائم حديثة لم تكن معروفة من قبل، والسبب التقنية الإلكترونية، وما رافقها من تغيرات اجتماعية وثقافية ليس على مستوى المجتمع السعودي فحسب بل على جميع المجتمعات»، مبينا أهمية مواكبة التقنية الحديثة وتأمينها فور انتشارها وتسخيرها للعمل في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، وتوفير القوى البشرية المؤهلة والمدربة للعمل على هذه الأجهزة الحديثة وتحقيق أداء عالٍ من خلالها، وأخيرا استخدام البحث العلمي في رصد وإحصاء واستشراف حركة الجريمة؛ وذلك بغرض مواكبة هذه الجرائم والحد من تفاقمها.

وينظر ماجد الفيصل محاضر النظام الجنائي بكلية الحقوق بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، إلى خطورة تلك الجرائم، باعتبار أن «ضحاياها لا يقتصرون على فئة معينة دون أخرى، فهي كما قد تطال مؤسسات الدولة، تطال مختلف الفئات الأخرى سواء من النسيج الاقتصادي للدولة أو الاجتماعي مثل الأشخاص الطبيعيين بمختلف فئاتهم».

وبين أن المملكة «اهتمت بإصدار بعض الأنظمة التي جعلتها في مقدمة الدول في إصدار تلك التشريعات المعنية بمكافحة الجرائم المعلوماتية، ومع ذلك فإن انعقاد مثل هذه المؤتمرات وحث المؤسسات والمراكز العلمية على متابعة مستجدات هذا المجال يعد إدراكا لحقيقة وخطورة وتسارع مستجدات هذا المجال، وبوابة واضحة لمثل تلك المبادرات المبنية على البحوث القانونية والاجتماعية والتطبيقية».

وأشاد بحرص المملكة على تأسيس المركز الوطني للأمن الإلكتروني الراعي لهذا لمؤتمر، لأنه «دلالة واضحة ومعبرة لإرادة السلطة التنظيمية من أهمية اختصاص جهة بحثية بشكل مستمر ودائما لمتابعة هذا الملف وجعله بوابة مستمرة لمناقشة وبحث جميع الآثار السلبية».

200ألف وظيفة "عن بعد" للنساء وذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160120/Con20160120820273.htm

فاطمة العمري (جدة)

علمت «عكاظ» أن وزارة العمل ستطلق الأسبوع المقبل برنامج «العمل عن بعد» بهدف إيجاد فرص عمل لكافة فئات المجتمع، فيما تستهدف المرحلة الحالية من البرامج شريحة النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأوضح مصدر مطلع بالوزارة أن البرنامج سيوفر 200 ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة برواتب مجزية في كافة المجالات التي لا تتطلب الحضور لدى المنشأة، مشيرا إلى أن العمل عن بعد يتضمن العمل بمراكز الأعمال أو

من خلال العمل من المنزل، مبينا أن الوزارة نفذت خلال الفترة الماضية برنامجا لتأهيل وتدريب طالبي العمل عن بعد عبر التدريب الإلكتروني بالتعاون مع برنامج «دروب» التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف».
وأضاف المصدر ذاته أن تعاون منشآت القطاع الخاص مع البرنامج يكفل تعزيز وتطوير البرنامج ومساهمته فعليا في رفع مستوى الإنتاجية عبر توظيف الكفاءات الوطنية ومشاركتها الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن الوزارة وقفت على جاهزية الآليات والضوابط لتحقيق الأهداف المنشودة من برنامج العمل عن بعد وفق أعلى مستويات التأهيل والتدريب المطلوبة في سوق العمل.
يشار إلى أن هذا البرنامج يأتي ضمن حزمة من المشاريع التي يتابعها وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني.

«وظائف القانونيات.. إبرة في كومة قش»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160120/Con20160120820366.htm

ذكرى السلمي (جدة)
سنوات دراسة طويلة، اجتهاد ومثابرة، وأحلام لا تحدها حدود بوظيفة تعين على متطلبات الحياة، كانت تدور بخلد خريجات القانون، ولم يتوقعن مطلقا أن البحث عن وظيفة في مكاتب المحاماة أشبه بإيجاد «إبرة في كومة قش».
هذا الوصف أطلقته بعض خريجات القانون، وأكدن أن أبواب مكاتب المحاماة باتت موصدة في وجوههن، وإن حالف إحداهن الحظ بإيجاد فرصة تدريب فلا تتجاوز سقف إسناد مهام الأعمال الإدارية وملفات السكرتارية، مطالبات في الوقت ذاته بأن تتاح لهن دراسة ملفات القضايا وإبداء آرائهن القانونية فيها.
نورة العوفي «خريجة كلية الحقوق»، بحثت عن فرصة تدريب في 14 مكتب محاماة بعد تخرجها -حسب قولها- إلا أنها لم توفق بسبب تعذر البعض بعدم وجود قسم نسائي، أو عدم إمكانية التدريب، وأحيانا مقابل مبالغ مالية. فيما ترى سمر محمادي «طالبة قانون» أن نوعية التدريب في مكاتب المحاماة حاليا هي المشكلة، حيث يتم استغلال المتدربة للعمل كسكرتيرة أو موظفة إدارية، بينما المتدربات في الدول المتقدمة يعطين قضايا لدراستها لإبداء آرائهن حولها، وكأنهن من سيترافع فيها عن العميل.
وطالبت فاطمة الغامدي «خريجة كلية الحقوق»، بإيجاد تدريب إلزامي في مكاتب المحاماة والشركات الكبيرة لخريجات القانون، لكي لا يتم استغلالهن ماديا ومهنيا، مشددة على أهمية وجود التدريب الميداني وليس النظري فقط وبإشراف محام أو محامية متمرسة، مع حضور جلسات الدفاع والترافع في المحاكم.
المحامية بيان زهران لها رأي مغاير بنته على أن «الدعم التدريبي دائما ما يكون بوضع خطة للتدريب، بحيث يتم التدرج مع المتدربة بالإلمام بالقواعد الشرعية والنظامية للترافع أمام المحاكم، ثم كيفية كتابة وصياغة المذكرات واللوائح القانونية والعقود بأنواعها وإدراك العمل القانوني المكتبي، ثم بعد ذلك تدريبها داخل ساحات المحاكم».
وأردفت «نظام المحاماة ينص على أن مكاتب المحاماة تستطيع تدريب الخريجين والخريجات بعد ٥ سنوات من تاريخ الحصول على رخصة صاحب المكتب، وبعدها يمكن تقييد المتدرب أو المتدربة في قيد المحامين المتدربين بوزارة العدل، ولا شك أن ذلك تسبب في تعطيل الكثير من الفتيات مقارنة برصيفاتهن في دول أخرى».
وفي السياق ذاته، تقول المحامية رندا عارف «الناحية العملية تختلف عن النظرية، لذلك يتم تدريب الخريجات على صياغة العقود بمختلف أنواعها ومراجعة الوزارات الحكومية لإنهاء الإجراءات القانونية المتعلقة بذلك، وكذلك تدريبهن على التفكير المنطقي والسليم في حل القضايا وصياغة مذكرات الدعاوى القضائية ومن ثم صياغة لوائح الاستئناف، وفن الاستماع للعميل وتقديم الاستشارات القانونية».

أول حكم بسفر مطلقة مع ابنتها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249720&CategoryID=3

جدة : نجلاء الحربي

حصلت سيدة سعودية على إذن سفر إلى الخارج برفقة ابنتها من محكمة الأحوال الشخصية في الرياض، وذلك تفعيلا لقرار مجلس القضاء الأعلى بأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج البلاد معاملة المسائل المستعجلة، حيث سمح لها القاضي بالسفر إلى خارج البلاد برفقة ابنتها، ورد كافة الادعاءات التي تقدم بها طليقها المعترض على سفر ابنته إلى الخارج، وهو أول حكم من هذا النوع تحصل عليه مطلقة.

حصلت سيدة سعودية على إذن سفر إلى خارج البلاد برفقة إبنتها من محكمة الأحوال الشخصية بالرياض، وذلك تفعيلا لقرار مجلس القضاء الأعلي بأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج البلاد معاملة المسائل المستعجلة، حيث سمح لها القاضي بالسفر إلى خارج البلاد برفقة إبنتها، ورد كافة الادعاءات التي تقدم بها طليقها المعترض على سفر ابنته إلى الخارج، وهو أول حكم من هذا النوع تحصل عليه مطلقة.

دعوى للحصول على إذن بالسفر

قال مصدر قضائي لـ "الوطن" أن "السيدة المطلقة تقدمت إلى محكمة الأحوال الشخصية بالرياض بدعوى للحصول على إذن للسفر بابنتها إلى خارج البلاد، وذلك بعد طلاقها من زوجها، وحصولها على حضانة الطفلة".

وأضاف، أن "السيدة أوضحت للقاضي أنها حصلت على بعثة دراسية إلى المملكة المتحدة لإكمال دراستها، وأنها تطلب أذنا بسفر إبنتها معها، مستندة إلى قرار مجلس القضاء الأعلي بالسماح للمطلقة التي تمنح الحضانة بالتقدم إلى محكمة الأحوال الشخصية بطلب، لأخذ أذن القاضي لسفر أبنائها معها".

وأضاف المصدر، أن "طليق السيدة المدعي عليه رفض سفر ابنتها معها خارج البلاد، بحجة أنه لا يريد لابنته أن تتربي في بلاد غير مسلمة، وأن والدتها ستكون مبتعثة، وستنشغل عنها في بلد الابتعاث، وذلك رغم أنه حصل هو الآخر على بعثة إلى خارج البلاد لإكمال دراسته".

مصلحة الحاضن والمحضون

أوضح المصدر، أن "ناظر القضية رأي أن ما قدمه المدعي عليه من حجج لا يمنع الإذن بالسفر للمدعية وابنتها المحضونة، لاسيما وأنه مبتعث أيضا، وأن من المصلحة سفر المدعية بابنته لكي يتمكن من رؤيتها هناك، خاصة وأن الاب مبتعث لنفس الدولة وهي المملكة المتحدة، مؤكدا أن العبرة في الإذن بالسفر أن يراعي فيه مصلحة المحضون أولا ، ثم مصلحة الحاضن بعد ذلك، والإذن لهما بالسفر فيه مراعاة لمصلحة المحضون والحاضن والمدعي عليه، يضاف إلى ذلك أن ماقرره أهل العلم من الإضرار بالمحضون بالسفر كان في زمنهم متحقق ، لأن وسائل النقل بدائية والطريق غير آمنة، أما في هذا الزمن فالأمر يختلف جدا، فوسائل السفر متاحة والطرق آمنة، لذلك أذن القاضي للمدعية بالسفر هي وابنتها إلي المملكة المتحدة بأذن متعدد، مؤكدا أن الحكم مكتسب القطيعة، ومشمول بالتنفيذ المعجل".

قرار مجلس القضاء الأعلى

كان مجلس القضاء الأعلي قد أصدر قرارا رقم 35-110-1167 بتاريخ 30-10 - 1435 يقضي بإلزام المحكمة ناظرة قضية الحضانة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، ما يهيئ لها مراجعة الجهات الحكومية والأهلية، وإنهاء ما يخص المحضون من إجراءات، ما عدا السفر بالمحضون إلى خارج المملكة، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي، وأن يعامل طلب الإذن بالسفر بالمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقاً للمادتين 205 - 206 من نظام المرافعات الشرعية.

توجه لتطوير مستوى أداء "السجون النسائية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13552885

أكد مساعد المدير العام للسجون أن ثمة توجهاً جديداً لتطوير العنصر النسائي من العاملات في السجون النسائية.
وقال العميد مبارك العتيبي إن دعم إدارة التدريب والتطوير أثمر بتدشين مركزين تدريبيين، أحدهما في جدة، ويستهدف العاملين في السجون ضباطاً وأفراداً، بدءاً من التدريب التأسيسي والتأهيلي، إلى الدورات المتقدمة بمساراته المختلفة، ومركزٍ تدريبي آخر في مدينة الرياض، يستهدف العنصر النسائي من العاملات في السجون، لتطوير مستوى أداء السجون النسائية.
جاء ذلك أثناء حفلة تخريج عدد من الدورات التخصصية في مركز تدريب المديرية العامة للسجون، شملت ثلاثة مسارات تدريبية تخصصية في مهمات الشرطة العسكرية والحراسات الداخلية، وأمن وحماية السجناء، وبلغ عدد خريجيها 251 متدرباً من مديريات السجون بمناطق المملكة كافة. وأضاف العتيبي أن سياسات التدريب في المراكز تنطلق وفق رؤية، مفادها أن تكون تلك المراكز صروحاً تدريبية تقدم أفضل الحلول التدريبية في علوم السجون، في جوانبها الأمنية والتأهيلية الإصلاحية، لتمكين منسوبي قطاعات السجون من التميز في الأداء الوظيفي، سواء أكان من منسوبي قطاع السجون أم القطاعات الأمنية الأخرى، من خلال توفير فرص تدريبية عالية المهنية، وتعزيز التعاون مع الشركاء في تقديم برامج تدريبية رائدة وفاعلة، باعتماد أفضل الممارسات المهنية في مجال تنمية الموارد البشرية.
إلى ذلك، أوضح قائد مركز التدريب في جدة المقدم محمد العسيري أن المركز عقد الدورة التدريبية في المسارات الثلاثة لمدة ثمانية أسابيع، وأن نسبة النجاح بلغت 93 في المئة، وتلقى المتدربون خلالها مهارات تدريبية، في رفع اللياقة البدنية، ومهارات الاشتباك والسيطرة، والإسعافات الأولية، وعمليات الإخلاء، وكذلك الأنظمة، وتحديد درجة الأهمية في الحلقة الأمنية، وأوامر العمليات، ومهارة الرماية على الأسلحة المستخدمة في القطاع، إضافة إلى العلوم الأمنية المتخصصة في السجون، بمساراتها وتخصصاتها الثلاثة.
وقال العسيري إن المركز سيستمر في أداء مهماته وتطوير قدراته، بما يسهم في صقل مهارات العاملين في السجون في مختلف المهارات التدريبية، التي تحقق أعلى درجات الأداء والتميز في المهمات الوظيفية للعاملين في السجون. هذا وشملت الحفلة، التي رعاها المدير العام للسجون اللواء إبراهيم الحمزي، استعراض تمرين «ماهر 1»، الذي حوى ستة عروض تدريبية على المهارات الأمنية، التي اكتسبها المتدربون في الحفاظ على أمن السجون.

المملكة والأردن تحصران عدد السجناء لتفعيل اتفاقية التبادل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121112

عرعر - جاسر الصقري
كشف لـ«الرياض» السفير الأردني في المملكة جمال بن حامد الشمايلة، أن الاجتماع الأخير الذي عقد بتاريخ 6-2016/1/7م بين اللجنة السعودية - الأردنية لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة الحرية في العاصمة الأردنية عمّان، أفاد بأن عدد النزلاء الأردنيين في السجون السعودية 350 سجينا أردنيا بينهم نحو 200 سجين محكوم، و150 موقوفا لأسباب عدة منها تجارية، وبينهم نحو ثلاثة أردنيين متهمين في الإرهاب موقوفين قيد التحقيق، وأردني آخر محكوم في القصاص أثر ارتكابه قضية قتل.

وأضاف أن إحصاء الجانب السعودي شمل 58 سجينا سعوديا محكومين في السجون الأردنية أحكام مختلفة.
وقال إن الجانبين سيتبادلان أولاً كشوفات تفصيلية رسمية بالسجناء، ومن ثم يتم تبادل السجناء بين البلدين الشقيقين.
وأوضح أن «الاتفاقية الأمنية وقعت بين الجانبين في تاريخ 1433/5/4ه الموافق 2012/3/27م، واستكملت إجراءاتها القانونية والدستورية اللازمة لدى الجانبين في البلدين، وأصبحت الاتفاقية نافذة في تاريخ 2013/7/16م».
وقال إن الاتفاقية الأمنية بين السعودية والأردن لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية لا تشمل من محكوم في الإعدام، وتؤكد متانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين بفضل القيادتين الحكيمتين لما يصب في مصلحة البلدين في جميع المجالات، والتعاون لغايات تحقيق أهداف نبيلة وإنسانية وتجسد تميز العلاقة بين المملكة والأردن، حيث يتمكن المحكومين من البلدين من قضاء ما تبقى من محكوميتهم في بلدانهم، مما ستساعد على استقرار السجناء وتمكين ذويهم من زيارتهم دون تحمل أعباء السفر.

محاضرة بجامعة نايف عن دور الأجهزة الأمنية في منظومة العمل الإنساني

مساعد أمين الأمم المتحدة: المملكة تقدم دعماً غير محدود لمختلف مجالات العمل الإنساني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121154

قدم رشيد خاليكوف مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشراكة مع الشرق الأوسط ووسط آسيا (أوتشا) صباح أمس الاول بمقر الجامعة في الرياض محاضرة بعنوان (دور الاجهزة الأمنية في منظومة العمل الإنساني) والتي نظمتها إدارة المؤتمرات بالجامعة في إطار البرنامج الثقافي للجامعة للعام 2016م.
ورفع رشيد خاليكوف الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - على ما تقدمه حكومة المملكة من دعم لا محدود لمختلف مجالات العمل الإنساني على الصعيد العربي والدولي، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، رئيس المجلس الأعلى للجامعة على ما يقدمه سموه من دعم للأمن بمفهومه الشامل وللعمل الإنساني من خلال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي تؤدي رسالة مهمة ودور رائد في مجال العمل الإنساني ومجالات مكافحة الجريمة المنظمة.
وسلط السيد ميخالكوف في محاضرته الضوء على التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومنظومة العمل الإنساني العالمي ممثلة في مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) باعتباره ممثلاً للأمم المتحدة في مجالات العمل الإنساني، وعن طبيعة هذا العمل الذي يستهدف المتضررين في كل أنحاء العالم سواء أكان هذا الضرر بفعل الطبيعة أو بفعل الحروب والاعمال الإرهابية.
وأوضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العمل الإنساني حول العالم خاصة في ظل الاضطرابات التي تعم العالم وتغير المناخ وندرة الموارد حيث ادى ذلك كله إلى أن يصل عدد النازحين قسراً إلى أكثر من 60 مليون شخص حول العالم.. كما أكد معاليه ضرورة التمسك بمبادئ العمل الإنساني واحترام القانون الدولي والإنسانية وعدم التحيز والاستغلال وعدم تسييس المساعدات. وتناولت المحاضرة ضرورة تطوير التعاون الدولي والعمل الإنساني لمواجهة الآثار الكارثية للعنف الذي تنشط في ظله مختلف أنواع الجرائم كتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. وأشار

السيد ميخالكوف إلى أهمية القمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد في إسطنبول والتي ستناقش جدول أعمال العمل الإنساني مستقبلاً في إطار الفعالية والإنسانية والحد من العنف وتلبية احتياجات البشر في حال النزاعات.
ودعا إلى ضرورة تعزيز مشاركة الدول العربية التي أظهرت ثقافة المحبة ودورها الفاعل الذي لا غنى عنه نظراً لإمكانياتها وقربها من مناطق الصراع.
أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية تعزيز الشراكة مع جامعة نايف التي يتبوأ خريجوها مواقع قيادية في الدول العربية في مجال العمل الإنساني بما يسهم في تحقيق أهداف الامم المتحدة.
وحول جهود المملكة في مجال العمل الإنساني وكونها الدولة المانحة الأولى على الصعيد العربي وتقديمها لمساعدات بمئات الملايين من الدولارات للمتضررين في مناطق الصراعات وتتويج ذلك بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني، قال خاليكوف أن هيئة الأمم المتحدة تنوه وتشيد بالدور الكبير الذي تقوم به المملكة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني وهي جهود مقدرة ونبيلة ومحل امتنان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وسنعمل جاهدين على التعاون اللصيق والوثيق مع المملكة المانح الكبير والسخي من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة لتحديد الأدوار والمسؤوليات لتطوير منظومة العمل الانساني.

الشورى" ينتقد الشؤون الاجتماعية ويمنحها حق إجراء المقابلة للوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820404.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
انتقدت اللجنة الاجتماعية في مجلس الشورى، التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1436/1435، ووصفته بأنه مخالف للمادة 29 من نظام مجلس الوزراء لرفعه بعد انتهاء مدة 90 يوما عن بداية السنة المالية، وترغب اللجنة منها مراعاة ذلك في التقارير المقبلة.
وبينت اللجنة أنها في بداية دراستها للتقرير لم تجد أي معلومات أو وصف لأعمال وإنجازات الإدارات الثلاث «الطفولة، المرأة والتأهيل الأسري» التابعة للوكالة المساعدة للأسرة، وتأمل إيضاح ذلك في التقارير المقبلة.
ولاحظت اللجنة أن ما ورد في التقرير عن الجمعيات الخيرية والتعاونية، تضمن معلومات قليلة في صفحة ونصف فقط، ولما لهذا القطاع من أهمية في خدمة المجتمع، وضرورة التعرف على مشكلاته واحتياجاته، فإن اللجنة ترغب من الوزارة في تقاريرها المقبلة التوسع في هذا الجانب، وتضمينها معلومات عن الجمعيات الخيرية والتعاونية، ولجان التنمية الاجتماعية والأهلية وإنجازاتها.
كما لاحظت اللجنة أن الوزارة أرفقت في تقريرها هذا العام بعض المعلومات عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها الوزير، مثل المؤسسة الخيرية للأيتام «إخاء»، «الصندوق الخيري الاجتماعي»، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم»، وبينت اللجنة أن هذه خطوة تشكر عليها الوزارة، إلا أنها لم تكن كافية لإيضاح إنجازاتها والمعوقات التي تواجهها، لذا جاءت توصية اللجنة «على الوزارة تضمين تقاريرها المقبلة معلومات مفصلة عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها وزير الشؤون الاجتماعية».
في غضون ذلك وافقت اللجنة على طلب الشؤون الاجتماعية منحها حق إجراء المقابلة الشخصية للمرشحين لوظائفها، وقالت اللجنة في توصيتها الأولى «على وزارة الخدمة المدنية تمكين الشؤون الاجتماعية من إجراء المقابلات الشخصية للمرشحين الذين ترشحهم للعمل في الشؤون الاجتماعية».
ولاحظت اللجنة، أن الوزارة في حاجة لإجراء المقابلات الشخصية للمرشحين لوظائفها، خصوصا الذين يعملون في الدوائر التابعة للوزارة، والباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي، إذ عليهم مسؤولية كبيرة تتطلب مواصفات خاصة في

شاغل الوظيفة كالاستقامة، الأمانة، الحس الإنساني والمهني، خلال التعامل مع النزلاء في هذه الدور، وهم فئات ضعيفة ينبغي التعامل معها بإنسانية ومحبة.
وطالبت اللجنة الوزارة في توصيتها الرابعة باستحداث إدارة للإشراف التنموي ضمن الهيكل التنظيمي، تشرف على نشاطات الجمعية التعاونية والخيرية.
وطالبت اللجنة الوزارة بالعمل على مساواة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بتحمل رواتب المحاسبين والمديرين التنفيذيين والاختصاصيين الاجتماعيين من الجنسين.

الطوعية" تلغي دراسة نظام هيئة المسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820405.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
عد مضي عام على موافقة مجلس الشورى على دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية المقدم من الدكتورة زينب أبو طالب، علمت «عكاظ» أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس، طالبت بعدم الاستمرار في دراسة هذا المقترح، إذ قدمت رئيسة اللجنة حمدة العنزي توصية بعدم ملاءمة الاستمرار في دراسته.
وعزت اللجنة أسباب عدم الاستمرار في دراسة المقترح رغم قبوله والتصويت على ملاءمة دراسته، كون المسؤولية الاجتماعية في المملكة طوعية وليست إلزامية، من منطلق أن الدولة تشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في العمل الاجتماعي، كما تنص على ذلك المادة 27 من النظام الأساسي للحكم، وأيضا لأن الشركات السعودية هي «حقوق خاصة» تمثل كيانات اقتصادية واجتماعية فاعلة، وهو ما تؤكده المادة 17 من النظام الأساسي للحكم أن «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية».
وبينت اللجنة أن مسوغات النظام المقترح تركز على ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، لافتة إلى أن هذه المسؤولية لم تندرج في مهامها، وترى أن معالجة الضعف الثقافي لا يتحقق من خلال نظام قد يحد من نشاط المسؤولية المجتمعية القائمة، مضيفة أن حوافز وآليات التأكد من جودة المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال إجراء تعديلات يتم اقتراحها على الأنظمة القائمة «التجارية والاجتماعية» دون الحاجة إلى نظام مستقل.
وأوضحت مقدمة المقترح الدكتورة زينب أبو طالب، أن ما دفعها لتقديم المشروع هو جشع بعض التجار ورجال الأعمال، وأنانية البنوك والشركات التي تفكر في الربح فقط، دون التفكير مطلقا في المساهمة في بناء البيئة التي تحقق لهم الربح والثراء، مؤكدة أن التنمية المستدامة في المملكة لا يمكن أن تقوم إلا على قدمين، لا على قدم الدولة وحدها.
وأكدت ضرورة أن يكون القطاع الخاص شريكا فاعلا في التنمية، مبينة أن التقدم الصناعي والاجتماعي في الدول الغربية ما تحقق إلا بالشراكة في تحمل المسؤولية وسد الثغرات التي تطرأ على مشاريع التنمية، وعزت سبب إطلاق هذا المشروع إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية، رغم ما تحظى به هذه الشركات من امتيازات لا تتوفر لمثيلاتها في دول العالم، إضافة لعدم وجود الضرائب التي تصل إلى 40 % في الدول المتقدمة، والتسهيلات الخيالية كتأجير الأراضي بأسعار زهيدة، والرسوم المتدنية للكهرباء والماء، وغيرها من التسهيلات الجمركية.
وشددت على أهمية سعي الدولة لإنشاء نظام المسؤولية الاجتماعية بالتنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع كمثلث نشط في مجال تنمية هذه الشراكة، وتحقيق عائد للتنمية المستدامة.

ولفتت إلى عدم وجود هيئة وطنية تنظم هذه المناشط، مبينة أن عددا من الشركات والمؤسسات تستغل برامج المسؤولية الاجتماعية في الدعاية ومناشط العلاقات العامة، دون أن يكون لتلك البرامج عائد تنموي حقيقي على الوطن والمواطن.
وأكدت أن مشروع الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية يهدف لتفعيل الجزء المعطل من التنمية الوطنية وهو تنظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، كونه البيئة التي ينمو فيها نشاطه ويحقق فيها أرباحه، ويحصل على تسهيلات لا تتوفر له في دول كثيرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

"التقاعد" و"التأمينات" .. وإمكانية الاندماج

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/17/article_1022246.html

علي الشدي

استكمالا لمقالي السابق حول "التخصيص وإعادة الهيكلة" أتطرق اليوم إلى موضوع يهم الموظفين في القطاعين العام والخاص.. وقبل الدخول في الموضوع أثني على فكرة تخصيص شركة أرامكو السعودية التي أعلنها الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ما يشير إلى جدية التخصيص وشموله لقطاع مهم وجذاب من حيث نوعية المنتج وارتفاع الدخل حتى في ظل انخفاض أسعار النفط.
وعودة إلى موضوع "التقاعد" و"التأمينات" وإمكانية الاندماج بينهما أقول إن تطبيق نظام واحد على جميع المواطنين الموظفين في القطاع العام أو الخاص له إيجابيات كثيرة منها تسهيل انتقال الموظف من القطاع العام إلى الخاص وبالعكس وفي ذلك إثراء لكلا القطاعين، فالقطاع العام يحتاج إلى ديناميكية موظف القطاع الخاص وقدرته على سرعة اتخاذ القرار، ولعل استعانة الحكومة أخيرا ببعض مخرجات القطاع الخاص سواء كوزراء أو موظفين ومستشارين دليل على القناعة بذلك، كما أن القطاع الخاص يحتاج إلى بعض من عملوا في الدولة فاكتسبوا خبرة في الأنظمة ذات العلاقة بقطاع العمل وكيفية تطبيقها.. وربما تكون سهولة الانتقال بين القطاعين داعما قويا لسعودة الوظائف، حيث يقبل الشباب على وظائف القطاع الخاص بعد تجربتهم للعمل الحكومي أو العكس، ويمكن أن ينتقل الشاب بين القطاعين لاكتساب الخبرة في أعمالهما مستفيدا من المزايا المتماثلة فيهما على رأس العمل وبعد التقاعد.
ويضاف إلى المزايا الخاصة بالموظف مباشرة مزايا للجهاز الموحد نفسه مثل سهولة وضع خطة استراتيجية موحدة لاستثمار الأموال، ما يعظم الدخل ويجنب تلك الاستثمارات المخاطر نتيجة الاستفادة من تجربة النجاح لأي من الجهازين في الماضي، إذ المعروف أن أحدهما قد وفق في نوعية استثماراته أكثر من الآخر.
ومن المزايا أيضا تخفيض التكاليف الإدارية وتوحيد بعض الإدارات والتسهيل على الجهات الرقابية التعامل مع نظام واحد وجهة واحدة وهذا جانب مهم لحفظ أموال الموظفين الذين يرون فيها ضمانا لهم ولأبنائهم وأسرهم مستقبلا.
ولعل ما يمكن أن يسهل عملية الاندماج بين النظامين أنه قد تم سابقا تقريب نظام التأمينات الاجتماعية مع نظام التقاعد المدني والعسكري من حيث الاشتراك الذي يدفعه الموظف وصاحب العمل، كما أن مزايا النظامين متقاربين وهذا ما يزيل التفرقة عند معالجة أوضاعهم بعد التقاعد ويبقى الاختلاف الوحيد بين النظامين أن نظام التأمينات الاجتماعية يغطي إصابات العمل ويقوم بعلاجها وتعويض المصابين بإصابات عمل، بينما نظام التقاعد ليس لديه مثل هذه التغطية.. ومن المناسب أن يشمل النظام الموحد المقترح تغطية موظفي الدولة بنوع الأخطار المهنية، حيث يكون جميع العاملين في الحكومة والقطاع الخاص خاضعين لفرع إصابات العمل.
وأخيرا: دمج النظامين له مزايا عديدة ربما لم أتطرق إلى بعضها ولو أعطى وزير الخدمة المدنية ووزير العمل هذا الموضوع اهتماما ثم رفعا تقريرهما إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية فلربما اتخذ القرار بالدمج ضمن إعادة الهيكلة أسوة بدول عديدة وجدت أن النظامين يخدمان فئة واحدة لا فرق بينهما.

مبادرات الشؤون الاجتماعية السبع

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654685

محمد عثمان الثبيتي

كتبت مقالاً قبل أكثر من أربع سنوات عن ضرورة إنشاء جمعيات للمطلقات والأرامل تستهدف تحويل دورهن من جابيات من الجمعيات الخيرية إلى منتجات يعتمدن في الحصول على قوتهن من عَرق جبينهن؛ وأشرت في ذات المقال إلى أهمية ذلك لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها أن الإنفاق الحكومي مُعرَّض للهبوط والنزول بحسب التقلبات الاقتصادية من ناحية ، وتغيير النظرة السلبية السائدة عن المرأة المتمثلة في تعطيل دورها العملي ووجوب مشاركتها وفقاً لثوابت الدين وقيم المجتمع من جهة أخرى، وهذا جزء مما أطلقته وزارة الشئون الاجتماعية على لسان وكيلها للتنمية الاجتماعية ونشرته صحيفة المدينة في عددها رقم (19258) وتاريخ 1437/4/4هـ ؛ والذي أعلن عن سبع مبادرات تمثلت في مبادرة «إحسان» التي تدعم النساء المطلقات لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهن ولأولادهن، ومبادرة «توفيق» والتي تهدف إلى تحقيق عملية التوفيق بين الراغبين في الزواج بأسلوب علمي متطور وضبط شرعي، ومبادرة «نهارية» وتسعى إلى تقديم رعاية نهارية وتأهيل للأطفال المعوقين والتوحديين ودعم أسرهم نفسيًّا واجتماعيًّا ، كما تتضمن مبادرة «تجميل» إكساب الفتيات مهارات وإتقان التجميل وتصفيف الشعر، ومبادرة «مهارة» التي تستهدف إكساب الفرد المهارات الأساسية في الاحتياجات المهنية البسيطة مثل: النجارة والسباكة والكهرباء والميكانيكا البسيطة وصيانة الجوالات، ومبادرة «حرفتي» وتهدف إلى إكساب المرأة حرفة وتطوير المهارات المهنية التي تمتلكها وصقل قدراتها الإنتاجية التنافسية المستدامة، ومبادرة «هواية» التي تسعى إلى إكساب الهوايات التي يمتلكها الشباب والفتيات وصقلها وتطويرها عمليًّا.

وأكد وكيل الوزارة بأن وزارته تقوم على تنفيذ المشروعات الخاصة بهذه المبادرات وفق الخطط المدروسة التي وضعت لها والتي روعي فيها احتياجات المجتمع بمختلف أفراده وفق رؤية الوزارة الجديدة للتحول من الرعوية إلى التنموية ؛ وكُلنا أمل ألاَّ تطول دراسة هذه المبادرات وتبقى بين تداول اللجان المميت ، بقدر ما نود أن نراها واقعاً ملموساً وفق منهجية علمية تنقل المستفيدين من مُتلقين سلبيين للهبات والتبرعات إلى عناصر منتجة تكفي نفسها ذُل السؤال ، وتُساهم في دعم عجلة التنمية للوطن .

رفع الدعم ورفع الوعي الاستهلاكي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120360

راشد محمد الفوزان

بعد صدور قرار رفع الدعم النسبي عن الطاقة، وهو قرار صحيح جدا للمساهمة بتخفيف العبء على الدولة ورفع الوعي أيضا للاستهلاك الذي وصل مستويات كبيرة أصبح يشكل رقما كبيرا من الإنتاج الوطني. الآن بعد رفع الدعم النسبي ولازالت الدولة تتحمل تكلفة وعبء أيضاً الدعم فهو لم ينتهِ بالطبع، لننظر بالاتجاه الآخر إلى سلوكنا الاستهلاكي "للكهرباء والماء وأيضا الطاقة للسيارات وما في حكمها"، فأحد القراء ينبهني بالنظر للاستهلاك في "المدارس والمساجد" وأضيف حتى الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات وغيرها، ولكن حين ننظر إلى المساجد والمدارس خصوصا بحكم عددها الكبير جدا، أعتقد يجب التنبيه والتوعية باستهلاك المياه والكهرباء، وحتى الطرق العامة، الواجب التشديد على كل مسؤول كل بمكانه إما بمسجد أو مدرسة أو جامعة أن ينظر إلى حجم الاستهلاك لهذين المصدرين المهمين، وأيضا نشر وسائل الترشيد خاصة للمياه بتوفيرها في كل مرفق حكومي وإلزام بتنفيذها وهنا يأتي دور شركة المياه الوطنية بتوفير وسائل الترشيد، وأعتقد أنها لا تقصر بهذا الجانب وتحرص عليه، وحين نقوم بدور ريادي واستراتيجي بهذا الجانب "الترشيد" فنحن نحقق الهدف الأساسي والاستراتيجي لتوجه الدولة وهو الترشيد في الإنفاق وخفض العبء على الدولة وأيضا نتعلم سلوك الترشيد كل بمكانه، سواء بمنزلك أو عملك أو الشارع أو المرفق الحكومي، وهذا لا يتعارض مع استهلاكنا لحاجتنا، فنحن لنقر أننا نبالغ ونسرف في الصرف والاستهلاك بالمياه والكهرباء، وحين يكون هناك تكلفة أعلى سيتغير سلوكنا الاستهلاكي، وهذا يجب أن يكون منهج الجميع فلا يعني أن تكون قادرا على الدفع المالي أن تستهلك بدون حساب أو بدون ترشيد، فهذه طاقة تهدر بلا عودة خاصة المياه والكهرباء والطاقة.

يجب أن نتوافق مع توجه الدولة في الترشيد للطاقة والمياه، وأن لا يقول أحد ليست مسؤوليتي أو أنا قادر على الدفع، بل يجب أن نكون جميعا صفا واحدا، وكلنا مسؤولون، ونرشد في الاستهلاك للطاقة والمياه، حتى وإن لم يكن يخصك شخصيا، فحين تكون بمسجد وتجد مياها تصرف أو غير خاضعة للصيانة يجب أن تبادر وتبلغ، وحين تجد نوراً مفتوحاً بمكان عملك وتغادر أن تغلقه، وهكذا أن تكون لدينا روح المسؤولية، وثقافة الوعي فهي تهمنا جميعا، وحين نتكاتف بذلك، سنجد وفرا كبيرا وتقليلا للمصاريف والتكلفة أعلى وهذا ما يجب أن نتعلمه ونعلمه لأولادنا وأجيالنا، فهذه أصبحت مصدرا مهماً للحياة يجب أن نحافظ عليه، والظروف الاقتصادية الحالية وحتى وإن كانت ليست بمرحلة ظروف أزمة اقتصادية عالمية، علينا أن نكون مرشدين باستهلاكنا، وعلى كل وزارة وجهة حكومية أن تبادر بسن قانون ترشيد الاستهلاك، وصيانة دورات المياه ووزارة الشؤون الإسلامية أن تعمل على ذلك بالتنسيق مع شركة المياه الوطنية، وهذا منهج مهم أن نعمل عليه في بلادنا فلا يكفي رفع نسبي للدعم، بل أيضاً رفع مستوى الوعي الاستهلاكي لوقف الهدر ونحن بحاجة لكل ذلك.

دور تقنية المعلومات في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4114039

د. محمد الخالدي

حسب بيانات البنك الدولي، فإن حجم الفساد في جميع أنحاء العالم يتراوح بين 600 مليار دولار و 1.5 تريليون دولار سنويا. وفي تقدير آخر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن الرشوة تحدث في 10% من جميع العقود الحكومية في الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

تسعى كثير من الدول حثيثا من خلال مبادرات واسعة لتحسين أدوات تكنولوجيا المعلومات المبتكرة في مجال مكافحة الفساد والتشجيع على استخدامها، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية. وعلى سبيل المثال، هناك عدد من المشاريع الرائدة التي تمولها المفوضية الأوروبية لزيادة استخدام الشراء الإلكتروني من خلال تفعيل نظام البيانات الإلكترونية وتبادل الوثائق. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الشراء الإلكتروني هو الحل الأمثل لأنظمة المشتريات الحكومية.

وتلعب أنظمة الشراء الإلكتروني دورا هاما في الوقاية والكشف عن الفساد والاحتيال؛ لأنها تزيد من مستوى الشفافية، وتعمل على تخزين البيانات بشكل مركزي ومنظم، وتساعد على كشف الفساد وإجراءات التحقيق في حالات كثيرة.

وتعتمد المشتريات الإلكترونية على الوسائل الإلكترونية في كل مرحلة من مراحل عملية الشراء. ويشمل ذلك الإعلان أو الإخطار عن المناقصة إلكترونيا، وتقديم العطاءات إلكترونيا، وإرساء المناقصات إلكترونيا، وإجراء المزادات إلكترونيا، واستخدام الكتالوجات الإلكترونية، وتنفيذ أوامر الشراء إلكترونيا، والتعامل مع الفواتير الإلكترونية، والدفع الإلكتروني.

ولا يمكن لعملية تأمين المشتريات الحكومية إلكترونيا أن تتم إلا بوجود منصة إليكترونية، تعمل بشكل ديناميكي لتوفير بيئة شرائية في زمن حقيقي تساعد المسؤولين الحكوميين على تبادل المعلومات مع الموردين المحتملين للسلع والخدمات. وتتمثل أهدافها في تبسيط وأتمتة عمليات الشراء، وتوزيع الصلاحيات الشرائية على المستخدمين المخولين، وتوحيد أساليب الشراء، ومراقبة الإنفاق العام، من أجل رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة.

ومن أمثلة البرامج الإلكترونية الخاصة بالمشتريات الحكومية: برنامج Tendersure المستخدم في جنوب أفريقيا. وهو برنامج للمناقصات يعمل على الشبكة العنكبوتية، ويهدف إلى تحسين كفاءة عمل المشتريات الحكومية. ويعمل كذلك كأداة لدعم صنع القرار. وهو نظام يسهل تقفي أثر التعاملات الإلكترونية وقابل للتدقيق. ويسمح البرنامج للأشخاص المخولين فقط في معرفة العطاءات المقدمة، مما يساعد على تقليل فرص الفساد. ويوفر البرنامج القدرة على القيام بالفعل الاستباقي وكذلك المتابعة بعد وقوع المخالفة. فعندما يتم اتخاذ قرارات خارج المعايير المعتمدة في نظام المشتريات، فإن البرنامج يرسل تحذيرات فورية إلى الجهات ذات العلاقة. فإذا تم تلافي المخالفات قبل وقوعها، فإنه يمكن تجنب التحقيقات والملاحقات القضائية. ويتم في البرنامج كذلك تسجيل المعلومات الخاصة بالعطاءات ونتائج عمليات التقييم. ويتيح البرنامج سهولة الوصول إلى المعلومات لأغراض التدقيق الذي يسمح للتحقيقات اللاحقة بتوفير أجوبة حول كيفية إرساء المناقصات.

ويوفر النظام القدرة على الرصد، ويقوم بتقييم مدى التزام المؤسسات والإدارات الحكومية بالسياسات العامة لنظام المشتريات. ويمكن تتبع المشاريع المماثلة مقابل ميزانياتها. فالمشاريع التي يبدو أنها تستهلك ميزانياتها بشكل سريع يتم تسليط الضوء عليها. وهذا يسمح للتحقيق أو التدخل في مرحلة مبكرة.ويتميّز البرنامج بسلامة البيانات. فالبيانات يتم التقاطها وتخزينها في موقع مركزي، يجعلها في متناول السلطات المعنية، ولا يمكن أن تتعرض للضياع.

يتلقى الموردون المحتملون الاتصال المباشر عن طريق البريد الإلكتروني من خلال البرنامج. كما يقوم البرنامج بإرسال الرسائل التلقائية لمقدمي العروض، مما يزيد من الشفافية في عملية الشراء. ويعد البرنامج تقريرا لكل متقدم، يقارن فيه عطاءه مع العرض الفائز. وهذا يتيح لهم معرفة سبب عدم الفوز بالمناقصة. كما يعطي التقرير توصيات لتلافي أوجه القصور مستقبلا. ويعمل المتقدمون للمناقصة كشرطي في هذا البرنامج. فلو حصل وأثبت أحد المتقدمين أن عرضه كان

متفوقا بشكل واضح على العطاء الفائز، فمن الممكن الطعن في القرار قبل أن يتم إنفاق أية أموال. ويعتبر هذا أهم وظائف البرنامج لمنع وكشف الفساد.
كما يتم إعطاء مقدمي العروض أنفسهم الفرصة لترشيح ممثلين يثقون بهم من داخل مجتمعاتهم للمساهمة في عمليات المراجعة الدورية للنظام وإعداد تقرير حول النتائج التي يتوصلون إليها للمجتمعات التي أتوا منها. ويمكن التحقق من فعالية النظام بمراجعة عينة عشوائية للمناقصات الماضية من قبل الممثلين؛ لضمان أن البرنامج يعمل كما خطط له.
والهدف من تقرير هيئة التدقيق هذه هو بناء الثقة في البرنامج والشفافية في إجراءاته.
وأطلقت روسيا مؤخرا برنامج Bribr لمكافحة الفساد. ويشجع هذا التطبيق الناس على الإبلاغ عن الرشاوى التي قدموها. ويمثل البرنامج طريقة مبتكرة، حيث تم تطوير التطبيق لأجهزة الهواتف المحمولة. ويتم وضع الرشاوي التي يبلّغ عنها - حسب مكان وقوعها- من خلال البرنامج على خارطة روسيا الإلكترونية في صفحة البرنامج على الإنترنيت.وهو تطبيق مجاني يعطي الفرصة لمعرفة مدى انتشار الفساد. والغرض منه هو خلق وعي وحركة اجتماعية لمقاومة الفساد. ويؤكد البرنامج على بقاء هويات الناس مجهولة من خلال عدم تخزين معلوماتهم الشخصية. ويستخدم البرنامج بعض الإجراءات لتفادي البلاغات الكيدية.

قانون ساعات العمل والإجازة الأسبوعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1120596

راشد محمد الفوزان

أعتقد وبرأيي الشخصي أن من أهم عوائق التوظيف للمواطنين من الجنسين وأكبر هدر للطاقة لدينا هو ساعات العمل المفتوحة لدينا، حتى أصبحت مثل الصراف الآلي وبشعارها 7/24، يعني 24 ساعة عمل لمدة سبعة أيام مع مبالغة هنا طبعاً، ولكن هل هناك أي رادع لمنع محل تجاري أو شركة أن تعمل كل أيام الأسبوع؟ أو أي ساعات عمل؟ برأيي أنه لا يوجد، فنجد كثيراً من الشركات تعمل أيام السبت، ومحلات تجارية تفتح أيام الجمعة والسبت وهي عطلة أسبوعية، أو حتى يوم واحد عطلة كامل غير متاح.
منهجية العمل لدينا وساعاته أعتقد وصلنا مرحلة يجب التوقف عندها بحيث «تُحدد ساعات العمل للمحال التجارية والمولات «وأيضا» فرض إجازة أسبوعية للشركات والمؤسسات لمدة يومين والأهم إغلاق المحلات يوماً بالأسبوع حسب النشاط « بحيث تبقى مثلا المطاعم والصيدليات ووسائل الترفيه، وما يمكن أن يرى له ضرورة ملحة، الأسلوب الذي نعيشه اليوم فيه هدر كبير للطاقة الكهربائية، والزحام والسيارات والزحام واستنزاف للبشر بالعمل طول الأسبوع، ولا نريد ضرب أمثلة بالخارج الذي ينهج منهجية الإجازة التامة تقريبا ليوم واحد بالأسبوع ونصف عمل لليوم الآخر، أما الإجازة ليومين للقطاع الخاص أصبحت شيئا واقعا ومسلّما به.
كيف يمكن خلق بيئة عمل صحية وصحيحة، في القطاع الخاص مالم يكن هناك توازن بالعمل، فنجد محلات تجارية تفتح مالا يقل عن 14 ساعة باليوم أو أكثر، وهذا استنزاف لا حدود له، ونركز هنا على المحلات التجارية والمعارض ومافي حكمها وليس المطاعم، بل يجب أن يكون هناك تخصيص حسب العمل وطبقا للحاجة الضرورية الملحة، لن يوجد مواطن واحد يعمل كل أيام الأسبوع ويعمل أكثر من 8 ساعات باليوم لخمسة أيام بالأسبوع إلا مضطرا أو لا يجد خيارا، إذا سن قانون العمل بساعات محددة ويومين إجازة هو الحل الملح والضروري اليوم، وأن يكون ذلك قانونا له عقوبات وله مراقبة، فنحن سنوجد راغبين بالعمل بجدية أكثر ونطالبهم بالعمل، وأيضا نوفر الكثير على الدولة من الهدر للطاقة بكل أنواعها، وخلق توازن اجتماعي وتواصل بينهم من خلال الإجازة اليومين، فلا عذر لأحد بصعوبة القطاع الخاص ان أوجد ذلك أي الإجازة الأسبوعية-، ويكون وقت العمل يؤدى على أكمل وجه وبكفاءة وجودة عالية.
الحاجة ضرورة وهذا مكمل للعمل بالقطاع الخاص، ويخلق توازنا للعمل من خلاله، وأيضا توازنا اجتماعي، وسنصل له في النهاية اليوم أو غدا، فلماذا لا نبدأ اليوم، ليكمل عمل المواطن بالقطاع الخاص وأيضا يوفر على الدولة الكثير من

الطاقة، وهي برأيي ثغرة تحتاج إغلاقا لخلق بيئة عمل متوازنة ومهمة، فكل إنسان له طاقة بالعمل ويجب أن يوجد له التوازن بين ما يؤدي وبين ما يحصل عليه، وايضا توازنه الاجتماعي هي حاجة ملحة لاشك لديّ.

بنك المتقاعدين (2)

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820170.htm

عبداللطيف الضويحي

إنما المتقاعدون حقول تستبدل محصولها لتستمر تعطي السنابل بعد أن أعطت الورود، لكن قضية التقاعد وحقوق المتقاعدين لم تنضج ولم تتبلور في الوعي العام إلى الآن ولم تصل بعد لأن تصبح قضية حقوق. ولم تتجاوز كونها قضية إعلامية يلوكها الرأي العام، يتم تداول هذا الموضوع كحالات فردية أو كردود أفعال لا أكثر. ولذلك بقيت قضية المتقاعدين بعيدة عن تعاطف وتفهم المؤسسات الاجتماعية والإنسانية، مثلما بقيت بعيدة كذلك عن استثمار المؤسسات الاقتصادية بهم فيهم ولهم.

تبدو فكرة تأسيس بنك المتقاعدين حاجة اجتماعية ملحة مثلما هي ضرورة اقتصادية متزايدة، في ضوء عدم كفاية معاشات المتقاعدين مقارنة بارتفاع مستوى المعيشة التي أثقلت كاهل المتقاعدين وعائلاتهم منذ سنوات، ناهيك عن أن ما يفوق نصف المتقاعدين لا يملكون مساكنهم، ويسكنون بالإيجار، ما أضاف عليهم أعباء فوق الأعباء التي يكابدونها جراء تدني معاشاتهم وارتفاع مستوى المعيشة، فضلا عن حاجتهم الصحية الماسة للتأمين الصحي والرعاية الصحية. بنك المتقاعدين المقترح ليس بديلا عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا هو بديل عن المؤسسة العامة للتقاعد، فلهاتين المؤسستين أدوار وأهداف مختلفة عن دور وهدف البنك. ففي البنك، يحمل المتقاعدون والموظفون الحكوميون وموظفو القطاع الخاص أسهم هذا البنك، بنسبة 1% يدفعها العامل والموظف من دخله لمدة عشر سنوات ويطرح الباقي للاكتتاب العام ويؤسس وفقا لنظام الشركات وهي تعطي الأولوية للعمل في هذا البنك للمتقاعدين وأبنائهم وبناتهم الراغبين والقادرين على العمل ويرسم سياساته لخدمة المتقاعدين والمتقاعدات بإعطاء أولوية العمل به للمتقاعدين ولأبنائهم حسب الكفاءة والقدرة.

من المهم أن يتم تشريع نظام لهذا المشروع ومنحه القدر الكافي من الاستقلالية عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأن يكون تحت مظلة القطاع الثالث، أو المجتمع المدني، ليتمكن هذا البنك من أداء دور اقتصادي اجتماعي، يرسم سياسته مجلس إدارته.

ولطبيعة هذا النوع من البنوك، فمن الطبيعي والضروري أن يقدم هذا البنك كافة المنتجات البنكية المتعارف عليها من تمويل وتوفير وادخار وتأمين. هذا النوع من البنوك لا يتوقف عند أعمار المستفيدين أو طبيعة عملهم أو حجم رواتبهم. الفكرة ليست خيالية، وقد تمت دراستها من قبل كما أسلفت في مقال الأسبوع الماضي، وبالتأكيد هي بحاجة إلى مزيد من الدراسات المستفيضة والمتعمقة والمقارنة وقد تكون بحاجة إلى سن تشريعات جديدة، لكن المهم أكثر هو أنها تنسجم تماما مع التوجهات الجديدة للدولة في التحول الوطني... السعودية 2020، فعلى سبيل المثال، سيجد هذا البنك في هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بابا رحبا يحلق من خلاله بتطلعات فئات كبيرة وكثيرة من أبناء وبنات الوطن.

كما أن هذا البنك سوف ينقل المستفيدين نقلة نوعية يتجاوز بهم الرعوي إلى التنموي وهو المنهج الذي أعلنت عنه وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا ويبدو أنها ماضية به.

على الجمعية الوطنية للمتقاعدين أن تبادر وتقوم بربط العربة بالحصان وأن تعمل على إحياء هذا المشروع وهي التي عرفته حق المعرفة منذ بداياته، مستغلة بذلك الانفتاح الذي تبديه وزارة الشؤون الاجتماعية للانطلاق به إلى أفق أرحب.

لقد شارف عدد المتقاعدين على عتبة المليون أو ربما تجاوزها، وهو رقم يزداد بوتيرة عالية في المجتمع السعودي، في المقابل تواجه المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تحديات جمة قد تبدأ بصعوبات إدارة استثماراتهما ولا تنتهي بالمطالبة بدمجهما وردم الهوة بين نظاميهما لصالح المتقاعدين، الذي ترجح كفته لصالح مؤسسة التأمينات ومن يتعاملون معها.

إن حل أزمة المتقاعدين في مجتمعنا وتحسين مستواهم يعني إسهاما مباشرا في حل أزمة الإسكان والفقر والبطالة والتأمين الصحي، ويعد إسهاما غير مباشر في تحسين مستوى التعليم ومستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والغذائية. نسبة كبيرة من المتقاعدين يتركون عملهم في الخدمة المدنية أو العسكرية أو القطاع الخاص وهم على درجة عالية من العطاء والخبرة. ويخسر تجربتهم المجتمع مرتين: مرة لعدم استفادته من خبراتهم وتجاربهم، ومرة حين يتسبب لهم بأمراض نفسية واجتماعية وصحية ناتجة عن الإحباطات وعدم التقدير والوفاء.

قال حقوق إنسان قال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 ربيع ثاني 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160120/Con20160120820335.htm

فؤاد مصطفى عزب

هذه الرسالة فيها تعب وحزن يفتق الأشجان وألم كفصد الدموع يملأ القلب بالاختناق كتبتها مصممة الديكور الإيرانية الشابة، والتي شنقت في إيران لقتلها للرجل الذي حاول اغتصابها، بعثت برسالة ختامية إلى والدتها، طلبت فيها التأكد من انه سيتم التبرع بأعضاء جسدها بعد وفاتها، الخطاب المبكي، والذي كتب في أبريل ونشر من قبل نشطاء سلام إيران، كان من ((ريحانة جباري)) البالغة من العمر 26 عاما إلى أمها ((شوليح باكرافان))، التي كانت قد دعت القضاء إلى إعدامها هي بدلا من ابنتها المتهمة بقتل مرتضى سربندي، وكيل المخابرات السابق.

بعثت الشابة ريحانة جباري البالغة من العمر 26 عاما والتي شنقت في إيران لقتلها الرجل الذي قالت بأنه حاول اغتصابها، رسالة مؤثرة إلى والدتها طلبت فيها التأكد من أنه سيتم التبرع بأعضاء جسدها بعد وفاتها. وقال نشطاء إنه سمح ((لباكرافان)) بقضاء ساعة واحدة نهائية فقط مع ابنتها في وقت سابق من الأسبوع، وإنها أبلغت بوفاة ابنتها الوشيكة قبل ساعات قليلة فقط من تنفيذ الحكم. ووفقا لحكم المحكمة، طعنت جباري سربندي في ظهره، بعد شرائها سكينا قبل يومين فقط. وقالت منظمة العفو الدولية إن الحكم كان معيبا من الناحية القانونية.

تقول الرسالة ((عزيزتي شوليح، علمت اليوم أنه قد جاء دوري الآن لمواجهة القصاص. أنا متألمة أنك لم تعلميني بنفسك أنني قد وصلت إلى الصفحة الأخيرة من كتاب حياتي. ألا تظنين بأنني كان يجب أن أعرف؟ تعرفين كم خجولة أنا من حزنك. لماذا لم تعطني الفرصة لتقبيل يدك ويد أبي؟ شاءت الأقدار أن أعيش لمدة 19 عاما. وكانت تلك الليلة المشؤومة هي الليلة التي كان يجب أن أقتل فيها. كان سيتم إلقاء جسدي في ركن من أركان المدينة، وبعد بضعة أيام، كانت الشرطة سوف تستدعيك لمكتب الطبيب الشرعي للتعرف على جثتي، وهناك كنت ستعلمين أيضا أنني تعرضت للاغتصاب. القاتل لم يكن ليتم العثور عليه لأننا لا نمتلك ثرواتهم وقوتهم. ومن ثم كنت سوف تقضين حياتك في معاناة وعار، وبعد سنوات قليلة كنت سوف تتوفين نتيجة هذه المعاناة، وكان كل شيء سينتهي هناك، رغم ذلك، ومع تلك الضربة اللعينة، تغيرت القصة. جسدي لم يلق جانبا، ولكن في قبر سجن إيفين وعنابره الانفرادية، والآن في السجن الذي يشبه القبر في شهرراي. ولكن تعرفين جيدا أن الموت ليس نهاية الحياة. لقد علمتني أن أحدنا يأتي إلى هذا العالم لاكتساب الخبرات وتعلم درس، وأنه مع كل ولادة توضع مسؤولية على كتف شخص ما. لقد تعلمت أن على الشخص أحيانا القتال. أتذكر عندما قلت لي إنه لخلق قيمة ينبغي على المرء أن يثابر حتى لو كان عليه أن يموت. أنت علمتني أنه عندما أذهب إلى المدرسة ينبغي علي أن أكون سيدة في وجه النزاعات والشكاوى. هل تذكرين كم كنت شديدة بشأن الطريقة التي نتصرف بها؟ وكانت تجربتك صحيحة. ولكن، عندما وقع هذا الحادث، تعاليمي لم تساعدني. تقديمي إلى المحكمة جعلني أبدو وكأنني قاتلة بدم بارد ومجرمة بلا رحمة. لم أذرف الدموع. لم أتسول. لم أبك في داخلي منذ أنني كنت واثقة بالقانون. ولكنني واجهت تهمة

أنني غير مبالية في مواجهة الجريمة. معاملتي للحيوانات فسرت على أنني أميل إلى أن أكون صبيا، والقاضي حتى لم يكلف نفسه عناء النظر إلى حقيقة أنه في وقت الحادث كان لي أظافر طويلة ومصقولة. كم متفائل هو من كان ينتظر العدالة من القضاة! لم يشكك حتى في حقيقة أن يدي ليست خشنة مثل يد ملاكم. وهذا البلد الذي أنت من زرعت حبه في داخلي، لم يكن يريدني أبدا، ولا أحد دعمني عندما كنت تحت ضربات المحقق أبكي وأسمع أكثر المصطلحات إهانة. وعندما نزعت عن نفسي علامة الجمال الأخيرة، وحلقت شعري، كوفئت بـ 11 يوما في الحبس الانفرادي. عزيزتي شوليح، لا تبكي على ما تسمعينه الآن. في اليوم الأول الذي قام به وكيل الشرطة بإيذائي من أجل أظافري فهمت أن الجمال ليس أمرا مرغوبا في هذا العصر. لا جمال المنظر، جمال الأفكار والرغبات، الكتابة اليدوية الجميلة، جمال العيون والرؤية، ولا حتى جمال صوت جميل. أمي العزيزة، لقد تغيرت أيديولوجيتي، أنت لست مسؤولة عن ذلك. كلماتي لا تنتهي، وأعطيتها كلها لشخص ما حتى عندما أعدم من دون وجودك ومعرفتك، يعطيها لك. ولقد تركت لك الكثير من المواد المكتوبة بخط اليد كتراث لي. ومع ذلك، أريد شيئا منك قبل موتي، وعليك أن تقدمي لي هذا الشيء بكل قوتك وبأي شكل من الأشكال. في الواقع هذا هو الشيء الوحيد الذي أريده من هذا العالم، هذا البلد ومنكم. أمي الطيبة، أكثر شيء عزيز علي في حياتي، أنا لا أريد أن أتعفن تحت التراب. لا أريد لعيني أو قلبي الشاب أن يتحولوا إلى غبار. توسلي بحيث يتم ترتيب أنه، وبمجرد أن يتم شنقي، سوف يتم أخذ قلبي والكلى والعيون والعظام وأي شيء يمكن زرعه بعيدا عن جسدي ويعطى لشخص يحتاج إليه كهدية. لا أريد أن يعرف المتلقي اسمي، أن يشتري لي باقة ورد، أو حتى يقوم بالدعاء لي. أنا أقول لك من أعماق قلبي إنني لا أريد أن يكون لي قبر لتأتي إليه وتحزني وتعاني. أنا لا أريدك أن تقومي بارتداء الملابس السوداء علي. وابذلي قصارى جهدك لنسيان أيامي الصعبة. وامنحيني للريح لتأخذني بعيدا. العالم لم يحبنا. والآن أنا استسلم لذلك وأحتضن الموت. لأنني عند الله عز وجل سوف أقوم باتهام المفتشين، وسوف اتهم القاضي، وقضاة المحكمة العليا في البلاد الذين ضربوني عندما كنت مستيقظة، ولم يمتنعوا عن مضايقتي. في العالم الآخر، إنه أنا وأنت من سيوجه التهم، وغيرنا هم المتهمون. دعينا نرى ما يريده الله. أنا أحبك)) انتهت الرسالة..

مماطلة شركات التأمين!

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 10 ربيع ثانى 1437هـ - 20 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4114536

محمد يحيى الشهراني

لا يوجد بيننا من لم يكتو بنار مماطلة بعض شركات التأمين، فهي قصة لا تنتهي من المعاناة والبهدلة، فمن الملاحظ على البعض من الشركات افتقادهم المهنية في التخصص (التأمين)، بمعنى أن شركات التأمين العالمية لديها خبراء ومحققو حوادث فيما يندرج تحت مسئولية المؤمن وما يختص بمسئولية المؤمن له، ولديهم وسائلهم الخاصة المتعاونة مع الجهات الأمنية الرسمية، وعندنا لا نرى شيئاً من ذلك البتة، ولهذا تجد المماطلة أحياناً والتسويف تارة أخرى، وتقديم أعذار ليس لها وجود على أرض الواقع فقط للتضييق على المستفيد، أو عدم صرف المبلغ المستحق بالكامل، ولا توجد لدينا إجراءات إدارية واضحة للفصل في مثل هذه الأمور، وإن وجد فالقليل منا يعرفها أو لديه المقدرة والصبر على المتابعة والمطالبة إلى النهاية، وهذا ما شجع بعض الشركات على التجاوزات لمعرفتها التامة بمثالب القصور في الأنظمة.

أعلم أن التأمين بات بكافة أشكاله أمرا ملحا، في مواجهة الحوادث المرورية والكوارث التي تواجه الإنسان في وقتنا الحاضر، ورغم صدور مرسوم سام بالموافقة على تنظيم نشاط التأمين في المملكة عام 1424هـ، وإسناد مهمة الإشراف عليه لمؤسسة النقد العربي السعودي التي رخصت حتى الآن لحوالي 35 شركة، إلا أن عمل هذا النشاط وحجم سوقه ما زال في رأيي ضعيفاً ويعاني من مشكلات عدة أبرزها المماطلة في تسديد مستحقات الغير!

مماطلة بعض شركات التأمين، وتأخير صرف التعويضات ومخالفة بعضها لقرار وزير الداخلية القاضي بإلزام جميع شركات التأمين بتعويض متضرري الحوادث خلال 15 يوماً من تاريخ وقوع الحادث، هي أبرز المشكلات التي تضرر

منها الغير، ومع أن مؤسسة النقد السعودي تطبق اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني؛ لمعالجة التأخير والمماطلة، وذلك بإلزام الشركات بتطبيق المادة الرابعة والأربعين التي تنص على أن تقوم بتسديد المطالبات في مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تسلّم المطالبة مكتملة المستندات، أو إيقاع العقوبات على شركات التأمين، وسحب ترخيصها إلا أن معاناة الناس ما زالت مستمرة.

بين الفينة والأخرى يرتفع سعر التأمين الشامل على المركبات وترتفع معه قيمة التأمين ضد الغير في بعض الشركات لتصل إلى مبالغ خيالية دون ضوابط تحكم سوق التأمين، وأهم نقطة هي الارتفاع المستمر لوثائق التأمين، حيث نجد أنه خلال أسبوع واحد تتغير قيمة التأمين لتصل في بعض الأحيان إلى الضعف، للأسف أكتبها بمرارة بعض شركات التأمين لدينا تتقن فن المماطلة، وليست كشركات التأمين في العالم، ومن يشكك فيما كتبته فليذهب إلى مكاتب تلك الشركات وسيرى آلاف المتضررين من الحوادث يبحثون عمن ينصفهم، على الرغم من وجود تعميم من وزير الداخلية، وتعليق التعميم أمام المراجعين في مكاتب الشركات، إلا أنه لا يتم التقيد به، ويقدمون للمراجعين حججاً واهية وأعذاراً غير مقبولة!

شركات التأمين لا تخضع لأي نوع من أنواع الرقابة، فبعضها تعقّد الأمور ويقع ضحيتها العملاء ومنها تفاوت الأسعار بين شركة وأخرى بحسب الخدمة، وكل شركة تنافس الأخرى في تعقيد الإجراءات التي تتأخر كثيراً ما بين المرور وشركة التأمين لتقدير الخسائر، فأغلب شركات التأمين لا تلتزم بالعقود المبرمة، وتتعمد التأخير في تسديد مستحقات العملاء؟!

يوجد لدينا غياب في التنظيم والتنسيق لسوق التأمين السعودي، فقطاع التأمين على المركبات في السعودية بشكل خاص يواجه مأزقاً يتمثل في عدم الربحية كما ذكر لي مدير قسم التعويضات في إحدى شركات التأمين؛ نتيجة المطالبات والتعويضات عن حوادث المرور؛ نظراً لارتفاع نسبتها وأرقامها حسب الإحصاءات الرسمية التي تُقدّر خسائر الاقتصاد السعودي بما يزيد على 50 مليار ريال سنوياً، وهو ما يضع شركات التأمين بين خيارين إما الإفلاس أو رفع الأسعار، وفي كلتا الحالتين المتضرر الأساس هو المؤمن الذي يتطلع على الأقل إلى تفعيل الرقابة على تلك الشركات؟!

مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع ثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820492.htm

خالد الوابل

الكثير كتب عن مؤسسات المجتمع المدني، ولا يمنع أن أضيف، لأهمية دورها في المجتمع ودليل تحضره، وتعميق المشاركة الاجتماعية في تنمية الوطن.

إقرار مجلس الوزراء نظامَ الجمعيات والمؤسسات الأهلية، يُشكل إشارة إيجابية تدعو للتفاؤل، ببناء نواة لمجتمع مدني في المملكة، إذا تم تطبيق النظام بالشكل المطلوب.

ومؤسسات المجتمع المدني ليست جديدة على مجتمعنا، وإنما بدأت مع بداية تأسيس الدولة، وهذا ما وثقه الأستاذ محمد القشعمي في كتابه «بوادر المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية» والذي يتمحور حول البدايات الأولى للحراك الاجتماعي المتمثل في الانتخابات في النقابات والهيئات والجمعيات منذ عام 1343هـ حتى عام 1426هـ وما انطوى عليه الكتاب من انتخابات مجلس الشورى وانتخابات أعضاء المجالس البلدية والنقابات والغرف التجارية وكذلك انتخابات شيوخ الحِرف وأرباب الطوائف ورابطة طلاب جامعة الملك سعود وانتخابات اللجان الرياضية.

واستجابة للتطور الاجتماعي السعودي فإن عودة مؤسسات المجتمع المدني مسألة محورية في عملية التطوير ويعتبر القطاع الثالث مع شقيقيه العام والخاص. وهو المعبر عن تطلعات الفئة الكبرى من المواطنين ودورها في تعزيز الانتماء الوطني.

تتمثل مؤسسات المجتمع المدني «وبعيدا عن حساسية الأسماء» في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات الحقوقية والجمعيات غير الربحية والإعلام غير الرسمي والتي تسعى جميعها في حماية مكتسبات المواطن وإيصال صوته إلى صانع القرار.
وتسهم في خلق مجموعات جديدة، على أساس مصالح مشتركة تجمعهم المهنة أو الاهتمام أو الهواية بعيدا عن التكتلات الطائفية أو القبلية أو المناطقية. وتساعد في دمجهم مع بعضهم عبر العمل المشترك، فيكون هناك تكتل «نقابة أو جمعية» لكل مهنة تحمي مصالح منسوبيها وتدافع عنهم وتشارك في صنع كل قرار يتعلق بهذه المهنة
وتتلخص طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني بأنها الرديف الحقيقي للوزارات، ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم، والمتابعة والتطوير، والأهم الإسهام الفاعل في تطوير المجتمع وتنميته من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية.
كما أن وجودها يخلق قناة اتصال بين المجتمع والمسؤول، يقضي فيها على قنوات الاتصال التقليدية كالاستجداء والواسطة، وتوفر معلومات دقيقة عن المجتمع وتطلعاته وتعمق مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تدخل ضمن اهتماماته.
والمواطن اليوم يتطلع للمشاركة في تنمية وطنه وقد تكون له مجهودات فردية لا ترتقي إلى لتطلعات، وهو يمارسها بشكل غير مباشر من خلال العالم الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي، فهناك على سبيل المثال أصدقاء البيئة وأصدقاء المرور والعمل التطوعي، وكل ما يحتاجه هو تجميع هذه الجهود وبشكل منظم وجماعي على أرض الواقع لتجعله شريكا أساسيا في التطور لا متفرجا عليه.
ويبقى الأهم في موضوع مؤسسات المجتمع المدني هو استقلاليتها التامة عن الجهاز العام والقطاع الخاص واعتبارها موازية لهما، واضعين في الاعتبار أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع المصلحة العامة.
تغريدة: مجتمعنا اليوم جاهز لأداء دوره الطبيعي، وكل ما يحتاجه هو إنزاله من عالمه الافتراضي إلى عالمه الواقعي.

البوصلة الصحية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع ثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121151

د. محمد ناهض القويز

الهمّ الصحي هو همّ المسؤول الأول وهمّ المواطن كذلك.
وقد حرصت القيادة على تقديم خدمة صحية تضاهي أفضل ما يقدم في العالم.
فهي لم تبخل في ابتعاث الأطباء السعوديين لإتمام تدريبهم في أحسن المراكز العالمية، كما ضاعفت ميزانية الصحة مرارا، ولكنها لم ترض عن مستوى الأداء من الوزير بعد الوزير يتساوى في ذلك الوزير الطبيب والوزير غير الطبيب.
ا بد من معرفة بعض الحقائق عن نظامنا الصحي:
أولا: هناك نجاحات على مستوى الوقاية من الأمراض المستوطنة والمعدية غفلنا عنها في ظل بحثنا عن الأفضل. مثلا اعتماد لقاح إلزامي ضد فيروس الكبد (بي) حول المملكة من بلد موبوء بالفيروس حيث كانت نسبته لدى الأطفال تقارب 10% إلى بلد متعاف منه وأصبحت نسبته تتراوح بين صفر - 0,1% في ذات الفئة العمرية. هناك نجاحات أخرى لابد من إبرازها.
ثانيا: هناك أطباء سعوديون جيدون في شتى التخصصات نقلوا الرعاية الصحية الفردية إلى مستويات ممتازة، ولكن نسبة الأطباء السعوديين إلى عدد غير السعوديين لاتزال ضعيفة. كما أن هناك مشكلة مستقبلية تتمثل في ضعف الأطباء من خريجي الكليات الحديثة التي تفتقر للمستشفيات التعليمية والطاقم الأكاديمي.
ثالثا: مستوى الخدمة في أغلب مستشفيات وزارة الصحة لايزال يعاني بشكل كبير على شتى الأصعدة.

رابعا: المشكلة لا تتمثل في الميزانية حيث ضوعفت الميزانية أضعافا كثيرة ولم تتحسن الخدمة بما يوازي الميزانية الضخمة، بل لقد كان هناك فوائض مالية سنوية تدل على عدم كفاءة.
رابعاً: طب الطوارئ يعاني بشكل كبير وهو كحال كل مستشفى بما في ذلك المستشفيات التخصصية التي أُرهقت بمباشرة الحالات الطارئة التي يفترض أن تكون مهمة مستشفيات الصحة الأخرى ونتج عن ذلك تأخر المستشفيات التخصصية في أداء دورها المنوط بها من مباشرة الحالات المستعصية.
وبرغم أن الحوادث هي القاتل الأكبر لشباب الوطن إلا أننا لم نلحظ أي تقدم في هذا المجال لا من ناحية مباشرة الحالات، ولا التعامل معها.
خامسا: القطاع الصحي الخاص ممثلا في أفضل مستشفياته عالي التكاليف كثير الأخطاء،بعيد عن المحاسبة، همه الأول الربح على حساب الجودة وعلى حساب صحة المرضى. وهناك أمثلة كثيرة من مستشفيات عديدة في مدن مختلفة تصنف طبيا بأخطاء طبية كبيرة وإهمال يستوجب عقاب المستشفى وتغريمه.
سادسا: شهادات الجودة الأجنبية ليست ضمان جودة بل تمثل مجموعة إجراءات إذا أتقنها الطاقم حصل على الشهادة.
أي محاولة لحل المشكلة الصحية الوطنية بدون أخذ هذه النقاط بعين الاعتبار لن يكتب لها النجاح.

زواج الأطفال.. العالم يغتال براءة 39 ألف فتاة يومياً

المصدر: جريدة المدينة السبت 6 ربيع ثانى 1437هـ - 16 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654561

أحمد الليثي – القاهرة

«طفولة مفقودة، ومستقبل محطم، فكل طفلة عروس تمثل مأساة، وزيادة أعدادهن أمر لا يمكن القبول به».. هكذا يصف آنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، قضية زواج الأطفال التي أخذت بُعدًا دوليًّا، وأحدثت دويًّا عالميًّا في ضوء ما كشفته إحصائيات منظمة الصحة العالمية عن تسجيل 39 ألف حالة زواج لأطفال عالميًّا صباح مساء كل يوم، بما يعادل 14.2 مليون فتاة سنويًّا.

وكما يؤكد باباتوندي أوسوتيميهن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن زواج الأطفال يُعدُّ انتهاكًا مروِّعًا لحقوق الإنسان، ويسرق الفتيات من تعليمهنّ، وصحتهنّ، وتطلعاتهنّ على الأمد الطويل.

والظاهرة التي تنتشر بقوة في الدول النامية، وفي قارتي آسيا وإفريقيا تجد صداها واسعًا في المنطقة العربية، فتنتشر عادات زواج الأطفال، وخاصة الفتيات صغيرات السن. وشهدت مصر حالة صاخبة من الجدل في أروقة المجتمع، ودوائر الإعلام، وشبكات التواصل، بعد الإعلان مؤخّرًا عن زواج طفلين لم يتخطَ عمراهما حاجز العشر سنوات!

ففي إحدى القرى بمركز شربين بمحافظة الدقهلية المصرية، واقعة زواج أطفال لم يكملوا العشر سنوات، وسط حضور كبير لأهالي القرية، أقيم حفل خطوبة محمود حسن أبوعطية، في الصف الرابع الابتدائي، ويبلغ من العمر 9 سنوات، على الطفلة نبيلة عبدالسلام أبو عطية، في الصف الثالث الابتدائي، وتبلغ من العمر 8 سنوات.

هذا إلى جانب خطوبة وجيه خالد البنا، 17 عامًا، من نهى في سن الـ11 عامًا، وهو ابن عمّها، وقال وجيه إنه خطبها حتى يحجزها، برغم أنه كان يدرس في الإعدادية، ولكنه ترك التعليم، وعمل كسائق توك توك.

وفي مدينة السنبلاوين المصرية تم زفاف شمس محمد شمس، يبلغ من العمر 13 سنة، طالب في الصف الأول الإعدادي، على العروس إيمان بدر جحا، 10 سنوات في الصف الرابع الابتدائي.

وفي العراق تزوّجت سفانة محمد صاحبة التسعة أعوام من ابن عمّها رسول سعد، 14 عامًا، ولم يستمر زواجهما سوى عام واحد؛ نتيجة مشكلات كبيرة حصلت بين العائلتين.

إحصائيات عالمية

ووفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ستصبح أكثر من 140 مليون فتاة عرائس من الأطفال، في الفترة بين 2011 و2020.وإذا استمرت المستويات الحالية لزيجات الأطفال، فإن 14.2 مليون فتاة سنويًّا أو 39000 فتاة يوميًّا سوف تتزوج في عمر صغير للغاية.

علاوة على ذلك، فمن 140 مليون فتاة سوف تتزوج قبل عمر 18 عامًا، فإن 50 مليون منهن ستكون تحت سن 15 عامًا.

وذكر تقرير حديث صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن زواج الأطفال سيزيد في البلدان الإفريقية من 125 مليون إلى 310 ملايين حالة بحلول أواسط القرن الحالي، أي قرابة 18% يعيشون في القارة السمراء.

وتؤكّد منظمة الصحة العالمية أن زواج الأطفال قضية عالمية ولكن المعدلات تختلف اختلافًا كبيرًا، سواء داخل البلدان أو في ما بينها. وسواء من حيث النسب أو الأرقام، فإن معظم زيجات الأطفال تحدث في المناطق الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وتحذر المنظمة العالمية من إن مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيس للوفاة بين الفتيات في الفئة العمرية 15-19 سنة.

الحكم الشرعي

من جانبه بيَّن الشيخ أحمد كريمة، أستاذ الفقه المقارن والشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر أن عقود زواج الأطفال باطلة، لأن صحة العقد في الاسلام تشترط توافر البلوغ والعقل والرشد لدى أطرافه، والرشد هو قدرة إدارة المال والأعمال، ولا يتحقق إلاّ بتوافر الخبرة لدى صاحبه بعد سن البلوغ الشرعي، مشددًا أ ن تزويج الصغار بدعة منكرة وعقود ذلك باطلة شرعًا، قائلا:»إن المعقود عليها أي العروس ينبغي أن تكون بالغة جسديًّا وعقليًّا، لأن أحد أركان الزواج هو القبول

والإيجاب، ولا يملك القاضي أو ولي الأمر أن يزوّج إحدى الفتيات دون موافقتها، وطالما أن القبول هو مبدأ عقلي، فإن انتفى بطل العقد شرعًا».

دعا إلى إعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان

البيان الختامي"لحقوق الإنسان": مطالبة الدول بموائمة تشريعاتها الوطنية لمكافحة التطرف

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.al-sharq.com/news/details/397434#.VpskhPl97IU

دعا المؤتمر الإقليمي حول "دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، الحكومات إلى ضرورة إنشاء آليات وطنية مستقلة لرصد حالات خطاب الكراهية والتطرف وتقديم الاستشارات وبلورة الخطط الوطنية للمكافحة والوقاية وحث الدول غير المنضمة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على الانضمام ورفع تحفظاتها، إن وجدت وموائمة التشريعات الوطنية.

ودعا البيان الختامي لأعمال المؤتمر في جلسته الختامية التي عقدت ظهر أمس برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري-رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان-، وسمو الأمير زيد بن رعد-المفوض السامي لحقوق الإنسان-المفوضية السامية لزيادة دعمها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي جميع أنحاء المنطقة، وإشراكها في برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودعوة الدول والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني للعمل على جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عند صياغة برامج أو إقرار تشريعات لحقوق الإنسان، وإيلاء المزيد من العناية لإشراك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ برامج حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي،وضرورة حماية الأطفال والنساء واللاجئين والنازحين داخليا.

كما دعا دول المنطقة إلى زيادة دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية والمساهمة بشكل كاف لتمويل المفوضية السامية وصناديق التبرعات الإنسانية (صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات المعني بأشكال الرق المعاصرة) التي تقدم المساعدة الضرورية للضحايا في جميع مناطق العالم، دعوة المفوضية السامية والدول و المؤسسات الوطنية و المجتمع المدني إلى فتح آفاق جديدة لدعم انخراط المرأة والشباب في اعداد برامج التوعية والتثقيف ومنحهم المزيد من العناية في خطط عمل المفوضية والشركاء في المنطقة العربية، حث المفوضية السامية إلى العمل على احترام التمثيل الجغرافي في وظائف الأمم المتحدة عموما، والمفوضية السامية خصوصا، وإتاحة المجال للخبرات العربية للعمل في المفوضية السامية إلى جانب توفير فرص التدريب والمنح للشباب العربي، إلى جانب دعوة المفوضية السامية إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز ودعم آليات الحماية الوطنية، دعوة المفوضية السامية إلى تعزيز اللغة العربية في ما يتعلق بالمنشورات والإصدارات والتقارير الصادرة عن المفوضية بمخلف آلياتها، وتشجيع المساهمات العربية لإثراء المنشورات والإصدارات الدولية.

دعوة دول المنطقة إلى زيادة مساهماتها الطوعية للمفوضية السامية بما يخدم برامجها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وإلى تقديم الدعم لمبادرة المفوض السامي في الإصلاحات التي بدأها في 2014.

دعوة دول المنطقة لتبني آليات وطنية مستدامة تهيء قدراتها واستعداداتها على إعداد التقارير الدورية ومتابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات اللجان التعاقدية، دعوة الدول إلى التعامل بإيجابية لترشيح الكفاءات العربية لمناصب المقررين الخواص،دعوة الدول إلى ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق

الانسان لحماية جميع حقوق الانسان وتعزيزها، بما فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى تزويد هذه المؤسسات الوطنية بالصلاحيات الكافية للتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الانسان، بما في ذلك منحها أهلية زيارة مراكز الاحتجاز.

هذا وقد أكدَّ البيان على أهمية أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفيها بالحصانة عند اضطلاعهم بمهامهم، وتشجع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من التهديدات والمضايقات، والتحقيق بصورة فورية وشاملة في القضايا التي تتعلق بادعاءات حدوث أعمال انتقام أو تخويف ضد أعضاء وموظفي هذه المؤسسات، أو ضد الأفراد الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون معا، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، الدعوة إلى مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل لمبادئ باريس (قرار الجمعية العامة رقم 48/134) في أعمال الجمعية العامة وكذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته العاملة وهيئاته الفرعية وفرقه العاملة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والعمليات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وان يستند إلى طرائق مماثلة في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة حقوق الإنسان.

دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تتعاون مع الهيئات الحكومية ومع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة من اجل تعزيز إدماج قضايا حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج وايجاد تدابير وآليات حماية المدافعين عن حقوق الانسان والتأكيد على اهمية دورها كوسيط بين منظمات المجتمع الحقوقية وبين الحكومات والمفوضية السامية والآليات الاقليمية لحقوق الانسان.

دعوة الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان وهيئات رصد المعاهدات إلى العمل على موائمة عملها بغية ضمان أفضل مستوى لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية في كافة مراحل إعداد التقارير والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، دعم التعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وكذلك دعم الجهود لإعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان، خلق آلية تشاورية دائمة تعزز مشاركة المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية مع المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، دعوة منظمات المجتمع المدني لاستكشاف وتقاسم الموارد المتوافرة في آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتنفيذ برامجها وإلى المشاركة في عمل المفوضية السامية من خلال الاطلاع على آخر التطورات في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأكد المشاركون والمشاركات في ختام المؤتمر على المشاركة الهادفة من جانب دول المنطقة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتعاون فيما بينهم ومع المفوضية السامية، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع وتمثيل الفئات التي تعاني من التمييز أو الإقصاء، هو أمر أساسي لنجاح دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

هذا وقد أكد المؤتمر على دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للجهات المختصة في حكومات المنطقة وفي أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز مشاركة أنجع في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لافتا إلى التجربة الناجعة التي قامت بها المفوضية من خلال الاستماع إلى وجهات نظر الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لغرض تطوير إستراتيجية المفوضية للتعامل مع المنطقة العربية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13479286

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 ربيع ثانى 1437هـ - 17 يناير 2016م

http://www.al-madina.com/node/654741

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م

http://www.al-madina.com/node/654912

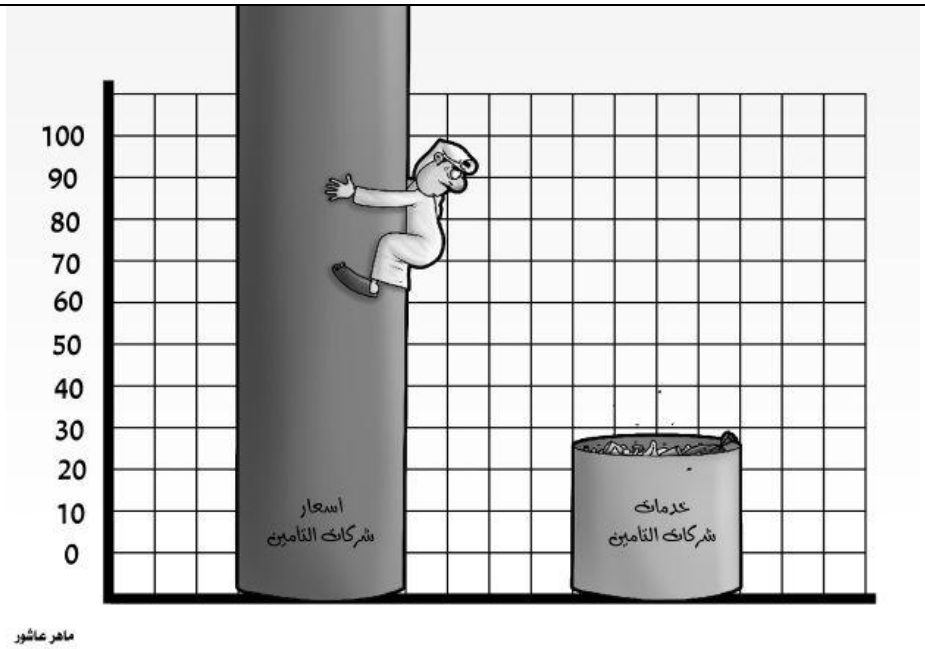

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 ربيع ثانى 1437هـ - 18 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13492593

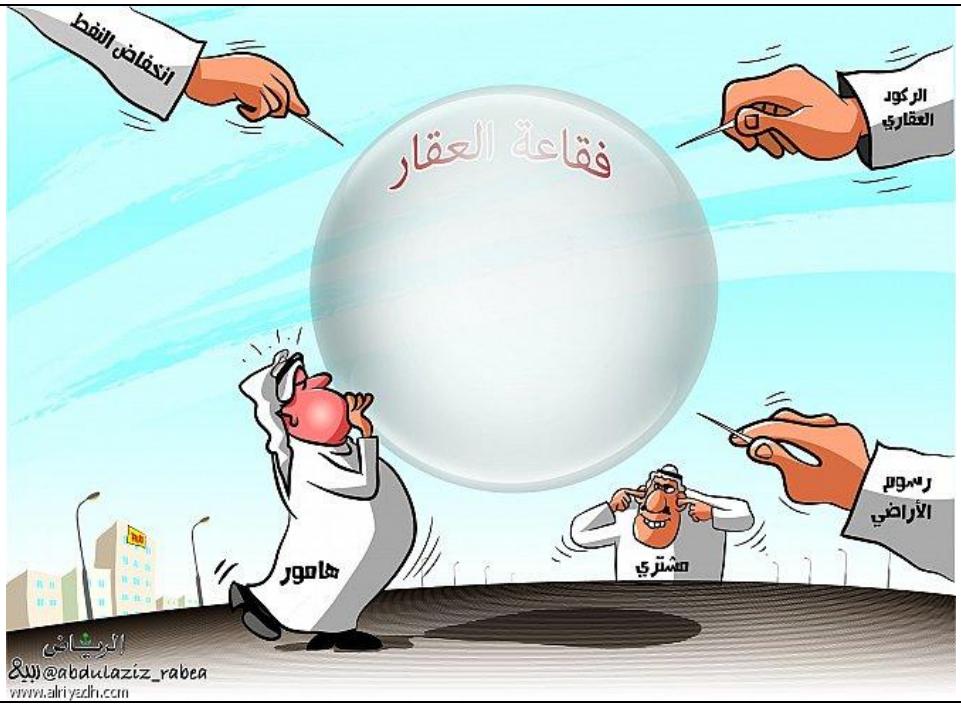

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م

http://www.alriyadh.com/comic

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Cartoon201601196808.htm

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
10 ربيع ثانى 1437 هـ - 20
يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13536250

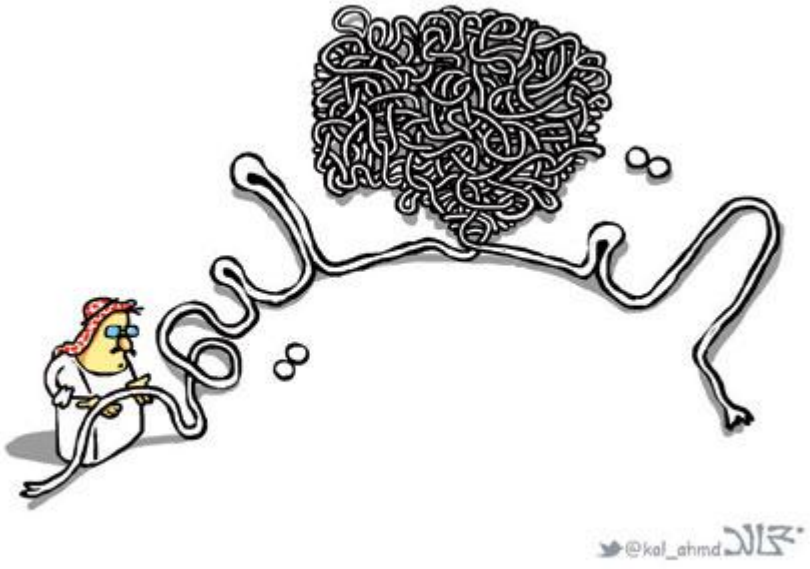

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
10 ربيع ثانى 1437 هـ - 20
يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6905

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 11 ربيع ثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م

http://www.alriyadh.com/comic

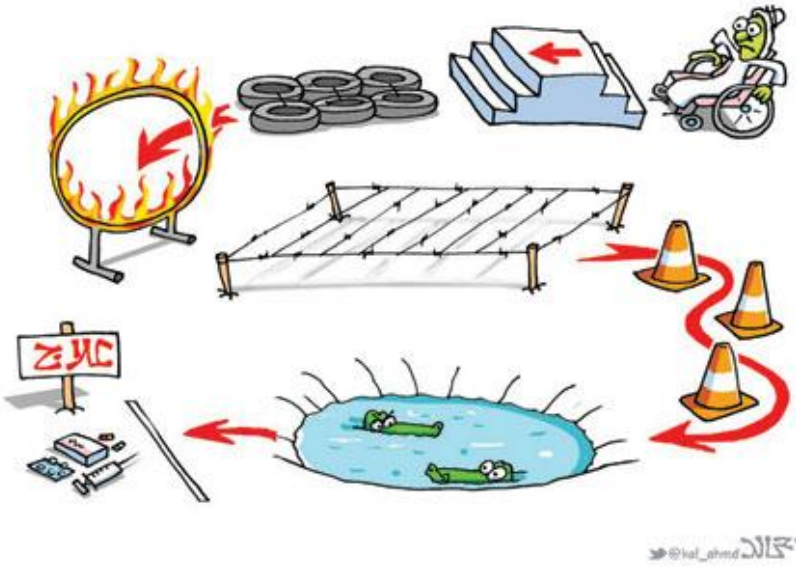

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 ربيع ثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6907